

حاشية الشيخ محمد عlish

على

شرح شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري

على

إيساغوجي

في علم المنطق

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ ديب الأثرى خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٨٤٧-٢٥١٢

حاشية الشيخ محمد عlish  
على

شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري  
على

إِسَافُجِي

فِي عِلْمِ الْمِنْطِقِ

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث  
الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٨٤٧-٢٥١٢

اسم الكتاب : حاشية الشيخ محمد عlish علي  
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

اسم المؤلف : محمد عlish

اسم الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث

العنوان : ٩ درب الأتراك خلف الجامع

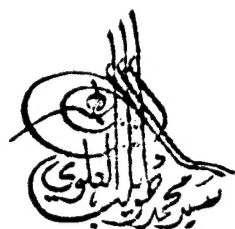
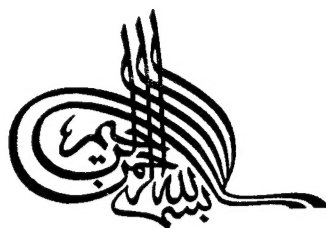
الأزهر الشريف

رقم الإيداع : ٢٣٩٠ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي / I.S.B.N

٩٧٧-٣١٥-١٧٦-x

المطبعة : دار الطباعة المحمدية







هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل  
وحيد عصره وفريد دهره مولانا

السيد محمد عlish على شرح شيخ

الاسلام على ايساغوجي

في علم المنطق نفمنا

الله بهم

وبعلمهم

آمين

« تنبيه قد وضعنا شرح شيخ الاسلام في الصلب »  
« وفصلنا بينه وبين الحاشية بجدول واتماماً للفائدة »  
« وضعنا شرح الشيخ عlish المحشي المذكور على الهامش »



طبع على نفقة حضرة الاديب الفاضل



سبط الشيخ المحشي المذكور

كل نسخة من هذا الكتاب لم تكن مختومة بختمناتعد مسروقة



حقوق طبعه محفوظة



طبع بمطبعة النيل لصاحبها مصطفى بك شاكر وأخيه

بجوار الازهر بمصر سنة ١٣٢٩ هجرية

# بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين  
وحلة الطالبين قدوة المارقين مربي السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو  
التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة وانا لىف الجامعة النافمة والابحاث  
الساطمة انما طمة زين المحافل نخر الاماتل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى  
زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده  
ونفع بعلومه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين  
(أما بعد) فيقول عبده محمد عليلش هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ  
الاسلام زكريا الانصارى على رسالة أنير الدين الابهرى في المنطق لخصها  
من حواشيه للشيخ ابراهيم اندخى وغيره للمبتدئين \* والله سبحانه وتعالى  
المعين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن  
والشرح الذى هو قانون مصمم مراعاة بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ  
فى فكرة وموضوعه المعلومات التصويرية والتصديقية من حيث صحة  
التوصل بها الى مجهول تصوري أى ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت  
أو محمولا أو مقدا أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقي أى ادراك وقوع  
النسبة الكلامية أولا وقوعها كان الادراك فيها جازما مطابقا للواقع عن  
دليل أم لا فتشمل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب  
أو من حيث توقف الموصول الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا وادوا الموصول  
الى التصور قولاً شارحاً ومعرفاً وتمريفاً ويتوقف توقفاً قريباً على الكليات  
الحس لتألفه منها ويبدا على أقسام اللفظ والموصول الى التصديق حجة  
وقياساً ويتوقف على القضية وأحكامها توقفاً قريباً لتألفه منها وعلى الموضوع  
والمحمول والمقدم والتالى والاسفر والا كبر والاوسط والكليات وأقسام  
اللفظ توقفاً بعيداً ولما توقفت افادة المعلومات التصويرية والتصديقية

واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل جزؤه على جزء منه دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء منه دلالة مقصودة وقسموا المفرد الى جزئى مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه كالم شخصى وكلى لا يمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا الكل الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراد وجنس وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحیوان بالنسبة للانسان وفصل وهو جزؤها المساوى لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر عليها كالمساحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها كالمتنفس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهى الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان ناطق وتضمن وهى الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان أو ناطق والتزام وهى الدلالة على لازم المعنى لزوما بينا لا يحتاج لدليل ذهنيا خاصا بأن يكفى تصور المعنى في حكم العقل بالزوم كدلالة المعنى على البصر باعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية كدلالته على لافظه والطبيعية كدلالة الالين على الوجدع وغير اللفظية الوضعية كدلالة الإشارة أو الكتابة على ما وضعت هى له والعقلية كدلالة الصنعة على صانعها والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء وصفرة على الخوف واعتبروا من الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية وقسموا المركب الى تقييدى ومنه المرف والقول الشارح المتقسم الى حدتام كحيوان ناطق في تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك أو جسم ضاحك فيه والى اسنادى منقسم الى انشائى كالامر والتهى وخبرى وهى القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المتقسمة الى حمية دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه وشرطية متصلة دالة على لزوم التالى المقدم أو نفيه لزومية وهى ما حكم فيها بذلك لعلاقة مقتضية له ككون أحد طرفيها علة للأخر نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه أو كون عاتهما واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية



وهي ما حكم بذلك فيها الغير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق  
ومنفصلة دالة على تنافيهما اوتفيه اثباتا وتويا وهي الحقيقة نحو الممد اما  
زوج اوفرد اوتبوتا فقط وهي مائة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر اوحجر  
اوتفيا فقط وهي مائة الخلو نحو زيدا ما في البحر اولا يشرق والى كية  
وهي ماموضوعها كلي مقرون بسور كلى اوقصد فيها عموم اوضاع مقدمها  
كذلك والى جزئية اى موضوعها كلي معه سور جزئى اومقيدة يعض  
اوضاع مقدمها كذلك والى شخصية موضوعها جزئى اومقيدة بوضع معين  
لمقدمها والى مهمل موضوعها كلي لاسورمه اومقيد باوضاع مجملة بلا سور  
وصفة نسبة القضية حملية اوشخصية تسمى مادة وعنصر او اللفظ الدال عليها  
يسمى جهة وتنقسم الى الضرورة وهو الوجوب العقلى اى عدم قبول الانتفاء  
وفروعها سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق  
وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولادوام وصوره خمسة ايضا  
ومن القضيتين يتألف القياس الذى يلزم من تسليمه لذاته قول ليس احدى  
مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجه الى اقترانى وهو ما لم تذكر فيه النتيجة  
ولاقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث  
واستثنائى فيه النتيجة اوققيضها بالفعل نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار  
موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كان الشمس خالصة  
فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس خالصة وباعتبار  
مقدمتيه الى حملى نحو ما تقدم وشرضى نحو كلما كانت الشمس خالصة كان  
النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة ينتج كلما  
كانت الشمس خالصة كانت الارض مضيئة والى برهان وهو ما ألف من  
مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين  
اومسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من  
مقدمتين مظلوتين نحو فلان يمشى ليلا بالسلاح وكل من يمشى بالسلاح ليلا  
سارق فلان سارق وشعر مؤلف من مقدمتين متخيلتين تنبئ عنهما  
النفس اوتقبض نحو العسل ياقوة سيالة وكل ياقوة سيالة شفاء من كل داء  
فالسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء موهوغة  
فالسل موهوغة وغالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق اوبالمشهور



نحو كل انسان حار وكل حار جاد فكل انسان جاد \* اذا علمت هذا فلفظ  
الباء في البسملة مفرد جزئي استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلافا فقبيل جزئي  
وضع بوضع عام وقيل كلي كذلك وتفسيرها بالالصاق تعريف لفظي كتعريف  
البر بالتمج ولفظ اسم فيها مفرد كلي جنس باعتبار معناه النحوي لشمولة  
أنواع الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه النحوي وتعريفه لغة بما أنبأ عن  
مسمى لفظي وعرفا بما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمن وضما حدثا  
ولفظ الله مفرد جزئي وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود. تعريف  
لفظي ولفظ الرحمن مفرد كلي وضما جزئي استعمالا وقيل جزئي وضما  
أيضا لا علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بأنه اسم ذات قام به الرحمة  
لفظي ولفظ الرحيم كلي وضما واستعمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه  
كتعريف الرحمن هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام  
عليها بحسب التصديق فلي أصالة بأنها وتلقاها بنحو أو لفت قضيتها حلية  
شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهي محصورة كلية وان قدر يؤلف  
بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل  
ولا بعض فهملة وعلى زيادتها فان اعتبرت الاضافة للمهدف شخصية وللاستغراق  
فكلية ولله جنس في ضمن بعض غير معين لجزئية وللجنس في ضمن الافراد  
مجملة فهملة ومادتها الامكان العام أي عدم الاستحالة الصادق بالوجوب  
والجواز أو الخاس أي عدم الوجوب والاشتغال فيختص بالجواز  
أو الاطلاق العام أو المقيّد بنى الضرورة أو الدوام أو الوقت أو الحين هذا هو  
الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتها كل ابتدائي أو تاليفي بسم الله  
الرحمن الرحيم فجعل كبري لصغري سهلة التحصيل أي هذا ابتدائي  
أو تاليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام  
استدلالا عليها بقضايا قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا لكبرى هكذا  
الرحمن مفقوس نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يتبدأ باسمه  
والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات  
منمنا في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فاجيب بأنه منعم في الآخرة أيضا  
ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض ما يتعلق بها من التصديق أيضا  
وهو خلاصة وايضاح ما في ابداع حكمة الحكيم فيما يتعلق بسم الله الرحمن



الحمد لله الذي منح أحبه باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

الرحيم للعلامة الحادمي (قوله الحمد لله) لفظ الحمد مفرد كلي جنس متنوع الحمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد قديم لحادث وهو حمد الله تعالى رسله وأنبياءه وملائكته وصالحى المؤمنين وحمد حادث قديم وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد المباد بعضهم بعضا وقضيت حلية شخصية ان اعتبرت آل عمدية وكلية ان اعتبرت استغرافية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهمة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد مجملة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر المهود حمد القديم القديم (قوله الذى) مفرد كلي خاصة لانه فى قوة المشتق أى المانع وضما جزئى استمبالا (قوله منح) أى أعطى يتعدى لآتين بنفسه تارة تقول منحة درهما وتارة يتعدى للثانى بالباء كإفعل الشارح فلا حاجة لتضمينه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر بهو عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى فهى قضية حلية شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله أحبه) مفرد كلي خاصة جمع حبيب فعيل بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثانى اذ من أحبه الله وفقه وهدهد لجه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبك الله (قوله باللطف) مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله التوفيق) مفرد كلي خاصة به تعالى وما توفيقى الا بآله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافر كان أو غيره (قوله ويسر) محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى أيضا فقضيته حلية مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله سلوك) مفرد كلي عرض عام باعتبار معناه الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله سبيل) مفرد كلي نوع (قوله التصور) مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت موضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو نسبة أو غيرها وسيله القول الشارح (قوله والتصديق) مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة

الحمد لله رب العالمين  
الذى سهل سلوك سبيل  
التصور والتصديق



والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى  
آله وصحبه الخائزين للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب  
الواقعية أو كذبها أي مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والحمول  
أول المقدم والتالي والنسبة وهل هي شروط له أو شطوره معه فهو بسيط على  
الاول ومركب على الثاني من ثلاثة تصورات والإيقاع أو الانتزاع وبقي  
ثالث بتركيبه من تصور النسبة والإيقاع أو الانتزاع فقط وسيله الحجة  
(قوله والصلاة والسلام) كلاهما مفرد كلي جنس موضوع ففضيسته حملية  
شخصية ان اعتبرت آل عمهية وكلية ان اعتبرت استغرافية وجزئية ان  
اعتبرت جنسية في ضمن بعض افراد غير معينة ومهملة ان اعتبرت جنسية  
في ضمن افراد مجملة (قوله أشرف) مفرد كلي خاصة ولا تامل أشرفيته صلى  
الله عليه وسلم باختصاصه بتراياله لانه لا يقتضي الافضالية ولانه سوء أدب  
في حق اليبين المفضل هو عليهم بنفيا عنهم ولانها مصادرة ان بينا على ان  
الاشرفية الاختصاص بالترزية ولان تعريفه تماثلي لا يامل ذلك فضل الله  
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله خلقه) مفرد كلي عرض عام  
(قوله محمد) مفرد كلي وضما خاصة وجزئي استعمالا علم شخصي منقول من  
اسم مفعول حمد المضاعف (قوله الهادي) مفرد كلي خاصة أي الدال  
(قوله سواء) مفرد كلي عرض عام أي مستقيم (قوله الطريق) مفرد كلي  
نوع أي دين الاسلام (قوله آله) مفرد كلي خاصة أي قريبه أو تاجه (قوله  
وصحبه) مفرد كلي خاصة أي الذي اجتمع به مؤمننا به بعد بنه (قوله الخائزين)  
مفرد كلي خاصة أي المتصفين (قوله للصدق) مفرد كلي خاصة أي مطابقة  
النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله والتحقيق) مفرد كلي خاصة أي  
الايان بالنسبة على الوجه الحق أو انبائه بدليله (قوله وبعد) فهذا الخ  
الو أو نائبة عن اما واما نائبة عن مهما يكن فقضيته شرطية متصلة اتفاقية  
ولفظا بعد مفرد كلي نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الإشارة  
مفرد كلي عرض عام وضما وجزئي استعمالا وقيل جزئي فيهما (قوله شرح)  
مفرد كلي جنس وضما وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللفظ وباعتبار المعرف  
جزئي من قيل علم الشخص أي ألفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله  
لكتاب) مفرد كلي خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى لرسالة

والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد الدال على  
مستقيم الطريق وعلى  
آله وأصحابه ذوى  
التحقيق ومن تبهم من  
الى التوفيق أو أمانة  
فهذا شرح للرسالة

العلامة أنير الدين الأبهري رحمه الله المسمى بإيساغوجي في علم المتعلق  
بمحل الفاظه وبين مراده ويفتح مغلقة

لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك  
سبيل الادب منه (قوله العلامة) بشد اللام مفرد كلّي خاصة صيغة مبالغة  
وتأوّه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله أنير) مفرد كلّي أي مختار فهو عرض  
عام (قوله الدين) مفرد كلّي جنس أي ما يتدين به ويقدر مضافه أي أهل  
ثم قل بمجموع أنير الدين وسمى به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصيا  
(قوله الأبهري) بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب إلى أبهرا  
كذلك اسم قبيلة مفرد كلّي عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا  
علم شخص (قوله رحمه الله تعالى) رجم محمول والاسم الشريف موضوعه  
فهو قضية حملية مخصوصة ثم قل المركب إلى الداء فصار انشائيا وخرج  
عن القضية (قوله المسمى) بفتح السين والميم الثاني متقلا مفرد كلّي عرض  
عام نعمت كتاب (قوله بإيساغوجي) مفرد جزئي علم شخص ويأتي للشارح  
الكلام عليه (قوله في علم المتعلق) لفظ علم بكسر فسكون مفرد كلّي جنس  
والمتعلق بفتح فسكون فكسر مفرد كلّي جنس ان كان مصدرا ونوع ان اعتبر  
اسم زمان أو مكان ثم قل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئيا  
علما شخصيا فالإضافة من إضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية  
الدال في مدلوله (قوله بمحل) بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد  
على الشرح فهو قضية حملية شخصية (قوله الفاظه) مركب إضافي  
إضافته للبيان أي يضبطها وبين موضوعها ومحملها فتب هذا بمحل العقد  
في التسهيل وناسي التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقدر استمارة  
اسمه له واشتق بمحل بمعنى يضبط الح على سبيل الاستمارة التصريحية التسمية  
(قوله بين) بضم ففتح فكسر متقلا محمول موضوعه ضمير الشرح فهو حملية  
مخصوصة (قوله مراده) بضم الميم مركب إضافي إضافته لادنى ملاحظة أي  
المعنى الذي أراده المصنف بالفاظ كتابه (قوله ويفتح) يجري فيه نحو ما تقدم  
في محل وبين (قوله مفاقه) بضم فسكون ففتح أي المعنى الخفي من المعاني  
المرادة به فتب الخفاء بالنلق في الصموية والتعسر وناسي التشبيه وأدرج  
المشبه في المشبه به وقدر استمارة المصدر واشتق منه مطلق بمعنى خفي على

الأبهري في المتعلق  
اسكن الله سبحانه وتعالى  
بفضله مؤلفها العزف  
عليه والله تبارك وتعالى  
المستعان وعليه التكلان

ويقدمه مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلق والله أسأل أن ينفع به  
وهو حسبي ونعم الوكيل

سبيل التصريحية التبعية وقرينتها إضافة مطلق لضمير الكتاب (قوله ويقيده)  
بضم ففتح فكسر متقلا يجري فيه نحو ما تقدم في محل (قوله مطلقه) بضم فسكون  
فتح مفرد كلّي عرض عام أي المعنى الذي أطلقه المصنف وحقه انتقيد سهواً أو  
انكالا على الشارحين (قوله على وجه الخ) أي طريق ووصف مفرد كلّي نوع تنازع  
فيه الافعال الاربعة (قوله لطيف) مفرد كلّي عرض عام أي حسن أو مختصر أو  
ظاهر (قوله منهج) بفتح فسكون ففتح مفرد كلّي نوع أي طريق واضح (قوله  
منيف) بضم فكسر مفرد كلّي عرض عام أي عال علواً مضوياً وأصله جبل أو حصن  
صغير في جبل فشبّه العلو المنوي بالانافة في مطلق الارتفاع وتناسى التشبيه وادعى  
أن المشبه من أفراد المشبه وقد استعاره الانافة للعلو المنوي واشتق منها منيف  
بمعنى عال علواً مضوياً (قوله وسميته) بشد الميم حمية شخصية موضوعها التاء  
المضمومة ومحمولها الفعل (قوله المطلق) بفتح الميم واللام مفرد كلّي نوع فشبّه شرحه  
بمطلع الشمس في أن كلا محل لطلوع وزيل الظلمة والخفاء وتناسى التشبيه وأدرج  
الاول في الثاني واستعار المطلق للشرح تبعاً للتشبيه ظهور المعاني بطلوع الشمس في  
مطلق ظهور تام النفع وزيل الخفاء واستعارة الثاني للاول تقدير اشتقاق المطلق  
من الطلوع على سبيل التصريحية التبعية فصار المطلق جزئياً علماً شخصياً (قوله  
أسأل) حمية شخصية موضوعها ضمير المتكلم المقدرباناً ومحمولها أسأل (قوله ينفع)  
حمية مخصوصة موضوعها ضمير الجلالة ومحمولها ينفع وحذف مفعوله لإفادة  
عمومه أي كل أحد والظاهر أنه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع في شيء  
منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما أن الاول عمومه مراد  
تناول الاحكام والثاني لم يرد عمومه فيهما وإن قرينة الاول لفظية كالتع والحال  
والشرط والاستثناء وقرينة اناني منوية وإن قرينة الاول قد تنفك عنه وقرينة  
الثاني لانفك عنه وإن الاول حقيقة والثاني مجاز مرسل (قوله وهو حسبي) قضية  
حمية مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحمولها حسب وهذا أن أقيمت  
على أصلها فإن قلت لانشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كافى فهو مفرد  
كلّي من قبيله الخاصة (قوله نعم) بكسر فسكون فعل لانشاء المدح فاعله الوكيل  
والخصوص بالمدح مقدراً أي الله تبارك وتعالى فليست قضية والمطلق اما على حسب





قال رحمه الله تعالى (بسم الرحمن الرحيم) أي ابتدى وابتدأ بالبسملة عملاً بكتابه العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أحزم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي ثننى عليه بصفاته إذا الحمد هو الثناء باللسان على الجبل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم

وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا انشائية أو على جملة وهو حسي يتقدير أقول قبل ثم أو الواو استثنائية أو نقل هو حسي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه على جواز (قوله قال) محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حمليّة شخصية (قوله أي ابتدى) تقدير لمتعلق البناء وهو محمول على الضمير المقدربا: انه في حمليّة شخصية والاولى تقديره أو لف لدلالة المقام عليه وعدم ايهاه قصر التبرك بها على حال الابتداء اليضاوى يضم كل شارع في شيء المتعلق من مادة ما جعلت مبدأ له (قوله وابتدأ) أي المصنف حمليّة شخصية (قوله عملاً) الاول اقتداء وزيادة عملاً قبل بخبر (قوله وبخبر كل الخ) اضافته للبيان (قوله أمر) أي شيء (قوله ذي) أي صاحب (قوله بال) أي شرف شرعي (قوله مقعاً) أي ممدوم أو ناقص (قوله بحمد الله) أي بدل بيسم الله الرحمن الرحيم (قوله رواه) أي الخبر بالروايتين الخ حمليّة جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح الخ (قوله نحمد الله) على جعل النون لانه مظنة فهي شخصية وعلى انها المشاركة فهملة (قوله ذا الحمد) أي مناه لانه علة للتفسير قبله (قوله الثناء) بتقديم المثلثة على النون أي الذكر أو الاتيان بخبر جنس (قوله باللسان) لبيان الواقع على ان الثناء المذكور باللسان ولاخراج الاتيان بغيره على انه الاتيان وفيه انه يخرج حمداً قديماً له أو لمحدث قالوا لى ابدال اللسان بالكلام ليشملها (قوله على الجبل) أي لاجله فصل مخرج الثناء لاجل قيسح (قوله الاختياري) أي الحاصل باختيار المحمول فصل مخرج الثناء باللسان لاجل جيل غير اختياري له كطول قامت وجهاله وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمداً لله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأجيب بأن المراد بالاختياري ما ليس باضطراري وبالترام خروجه وان مدح لاحمد (قوله على جهة التبجيل) اضافته للبيان فصل مخرج الثناء باللسان على جيل اختياري على جهة الحكم والسخرية (قوله والتعظيم) عطف تفسير (قوله تعلق) أي وقع الثناء على جيل من الفضائل الخ (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أي الصفة التي لا يتوقف اثباتها على المصنف

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أولف اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث أول ما كتبه القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتاباً فاكتبوها أوله وفي رواية اذا كتبتم كتاباً فاكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وقال رحمه الله تعالى (نحمد الله) أي ثننى عليه بصفاته الجليلة فان الحمد لمة الثناء بالكلام على جيل غير طبعي بقصد التعظيم اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو أحزم أي ناقص لإبركة فيه وعبر بالجملة الفعلية الدالة على عدم الدوام اعترافاً بمجزؤه عن ادامة الحمد وعبر بالنون الدالة على المشاركة اعترافاً بمجزؤه عن استقلاله بحمد الله سبحانه وتعالى وصلة نحمده

بالفواضل وابتدأ ثانياً الحمد لمرجع بين الابتداء بين عملاً بالروايتين السابقتين  
واشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذا الابتداء حقيقي و اضافي فالحقيقي حصل بالبسملة  
والاضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملاً بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على  
الاسمية هنا وفيما يأتي قصد الاظهار المجز عن الايمان بمضمونها على وجه الثبات  
والدوام وأتى بنون العظمة

بها على ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله بالفواضل) جمع فاضلة أى الصفة  
التي يتوقف اثباتها الموصوفها على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم والنعو  
والحلم (قوله لمرجع) أى اقتداء بالقرآن وعملاً بالحديث (قوله الابتداء بين) أى  
أى الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله بالروايتين الخ) أى رواية بسم الله  
ورواية بحمد الله (قوله الى انه) أى الشأن (قوله لا تعارض بينهما) غماضاً في التعارض  
على روايتي بسم الله الرحمن الرحيم وبالحمد لله بضم الدال عن الحكاية سواء كانت  
الباء تمديدية أو الاستعانة أو المصاحبة لان الاستعانة بشيء أو مصاحبته في الابتداء  
تفوت ذلك بغيره (قوله اذا الابتداء حقيقي) أى وهو تقديم الشيء على كل ما عداه علة  
لنفي التعارض بينهما (قوله و اضافي) أى تقديم الشيء بالاضافة المقصود سواء قدم  
على غيره أيضاً أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي أى والاضافي أيضاً  
لما تقدم (قوله بالبسملة) أى الابتداء بها (قوله والاضافي) أى وحده (قوله بالحمدلة)  
أى الابتداء بها (قوله وقدم البسملة على الحمد) مستأنف استثنافياً بجواب عن  
سؤال مقدر بأن التعارض يستدفع بتقديم الحمد على البسملة أيضاً فلم يقدمه عليها  
فيكون الابتداء به حقيقياً و اضافياً بها (قوله عملاً) الأولى اقتداء (قوله  
واختار) أى المصنف حملة شخصية (قوله الفعلية) أى المنسوبة للفعل لتصديرها  
به نسبة الكل لجزء (قوله الاسمية) أى المنسوبة للاسم لتصديرها به كذلك (قوله  
هنا) أى في صيغة الحمد (قوله وفيما يأتي) أى في نسأله ونصلي (قوله قصد الخ) مفعول  
له لاختار الاعلية هنا وفيما يأتي (قوله بمضمونها) أى المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت  
عليه من الحمد وانصلا والسؤال (قوله على وجه الثبات) اضافته للبيان (قوله  
والدوام) عطفت تفسيراً وأفاء كلامه ان الاسمية قيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن  
بوضهايل بواسطة العدول اليها عن الفعلية (قوله وأتى) أى المصنف حملة شخصية  
دفع بها ما يتناول التعبير بنون العظمة لا يناسب مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم الحمد  
لا الحمد فالتناسب لئلا الحمد وتواضعه واظهاره عظمة الحمد (قوله بنون)



اظهار للمزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالاً لقوله تعالى واما  
بنعمة ربك فحدث أي نعمة حمد ابلية (على توفيقه) لنا أي خاتمة قدرته الطاعة فينا  
عكس الخذلان فانه خلق قدرة المصيبة واتاحمده الله على التوفيق أي في مقابلته  
لامطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة

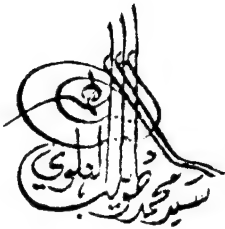
المعظمة) إضافة الدال للدلول (قوله اظهرا الخ) مفعول له لاتي الخ (قوله  
المزومها) أي المعظمة (قوله من تعظيم الى آخره) بيان للمزومها (قوله  
بتأهيله) أي جملة أهلاً وقابلاً لتصوير تعظيم الله تعالى له والاولى يجعله عالماً  
(قوله امتثالاً الخ) علة للعمل مع علته أي التمييز بنون المعظمة مناسب لمقام الخذلانها  
لاظهار نهم المحمود الموجبة لخدمه فتضمنت تعظيمة وحمده (قوله أي نعمة) هو  
لفظ المتن أي به الشارح هنا ليقربه من معموله لطول الفصل بينهما بكلام الشارح  
(قوله بليغا) أي مطابقاً لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بنعمته  
الموجبة لخدمه (قوله خلقه) جنس شمل التوفيق وغيره (قوله قدرة) فصل  
مخرج خلقه تعالى غيرها وإضافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة  
الطاعة الكسب المقارن لها فلا يدخل في التعريف حالة الكافر والفاسق حتي  
تخرج بزيادة وتسهيل سبيل الخير (قوله عكس) أي ضد ومقابل (قوله فانه)  
أي الخذلان الخ علة عكس الخ (قوله) حمد أي المصنف حملياً شخصية (قوله  
لامطلقاً) أي في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لاختلاف عن محمود عليه اذ هو من  
أركان الحمد فتبنى الحمد ما تفاه وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقاً  
اصطلاح فلا مشاحة فيه بأنه مقيد بالذات أو بالصفات فلا وجه لتسميته مطلقاً (قوله  
لان الاول) أي الحمد على التوفيق علة لخدمه عليه لامطلقاً وأوردان عبارة المصنف فيها  
حمد مطلق أيضاً بقوله نحمد الله ومقيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لامطلقاً  
وأوجب بأن المعنى لامطلقاً فقط (قوله واجب) أي لفعله تعالى واشكر الى ولا  
تكفرون وقوله تعالى اثن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وقوله  
تعالى واما بنعمة ربك فحدث ابن السبكي شكر التمتع واجب بالشرع وهذا على ظاهره  
ان أريد شكر القلب أي اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة  
فمن الله وان أريد شكر اللسان فعني وجوبه كون ثوابه كتواب الواجب على انه  
واجب في الممررة (قوله والثاني) أي الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظاً  
ونية (قوله مندوب) أي لانه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة

(على توفيقه) أي خلق الله  
سبحانه وتعالى القدرة  
على الطاعة أي الكسب  
المقارن لها فخدمه مقيد  
فهو من الشكر الواجب  
وكون الجملة لانشاء الحمد  
أولى من كونها للاخباريه  
لاحتماله عدم وقوعه وان  
تضمن التثاء على المحمود  
بكونه أهلاً لان بحمد  
وهو حمد لكنه لا يبادل  
الصريح (ونسأله) أي  
الله سبحانه وتعالى (طريقة

هادية) أى دالة لتأعلي الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلى على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك

والافرو واجب أيضاً (قوله هادية) نسبة الهداية للطريق مجاز على والحقيقة العقيدة نسبتها الى الله تعالى (قوله أى دالة لتأعلي الطريق المستقيم) المراد بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبي عليه الصلاة والسلام والقواعد الحققة الصحيحة فتاير المدلول الدال وزال الاشكال (قوله هداية طريقه) أى الهداية فيها أوالها وهذه أولى لرعاية الجمع (قوله ونصلى الخ) الحكمة في ابتداء انتصايف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب على العاقل أن يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيراً كمالح القدرو شرارك التعل كما فى الحديث ونسألك السؤل يستدعى ملائمة وقراباً معنوياً بين السائل والمسؤل وتنتى ذلك هنا لكون الحق تعالى فى غاية النزه والتقدس والسائلين موصوفين بالملائنة البشرية والمواثق الدينية احتاج واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تلقى وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلام رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو الواسطة فى جميع التعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واختلاف فى انتفاعه بها فقبل به لقبول السكامل الحادث الزيادة وقبل بمدمه لان الله تعالى شرفه عن أن يكون من هو دونه ومحتاج اليه سبباً فى نفعه ووفق بينهما بنظر الاولون لتحقيق سلوك الثاني سبيل الادب واشتهر القطع بقبولها واستشكل بلزوم القطع بمولى المصلى عليه مؤناً ولا سبيل اليه وأجيب بأن قبولها شرطه موته مؤناً وبأن قبولها يكون تخفيف العذاب عن مات كافر أو بأن لها جهتين جهة حصول المطلوب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي القطعية وجهة ثابة المصلى عليها وهي مفوضة لمشيئة الله تعالى كسائر الاعمال واختلاف هل الاولى زيادة لفظ السيد تأدياً أو عدمه اتباعاً لاوارد (قوله من الصلاة المأمور بها الخ) دفع به ما يقال صيغة نصلى خبرية عن صلاة خالية أو استبالية بصيغة طلبية والاخبار بذلك ليس صلاة فام يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب انها مستعملة فى الطلب فهي خبرية لفظاً انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله من الصلاة المأمور بها) أى دعائنا له بأن الله تعالى يصلى عليه لقصورنا عما يناسبه وعجزنا عنه فنكون الصلاة من الرب السكامل على النبي الفاضل (قوله فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك) أى بقوله تعالى

هادية) أى دالة لاستقامتها  
أى معرفة ونور بصيرة  
على قواعد الاسلام  
وشريعة سيدنا محمد  
عليه أفضل الصلاة  
والسلام وفي نسخة هداية  
طريقه أى الهداية فيها  
أوالها وهي أولى بالسجع  
(ونصلى) أى نطلب من  
الله سبحانه وتعالى أن  
يصلى (علي) سيدنا (محمد)  
أى برحمه رحمة مقرونة  
بتمظيمه



فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد إلى آخره وهي من الله رحمة  
ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالثناء  
فوق أي أهل بيته خير ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته  
صلوا عليه وإضافة خبر للبيان (قوله فكيف نصلي عليك) أي بأي صيغة نصلي عليك  
(قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اللهم صل على محمد الخ) أشار بقوله  
الخ إلى تمام الصيغة وهو كافي رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت يا رسول الله أمرنا  
الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فسكت ثم قال  
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى  
آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد والسلام كما علمتم اه  
قله شيخ الإسلام الشارح في الأعلام في أحاديث الأحكام عن ابن سعد فليس في هذه  
الرواية كما صليت على إبراهيم ولا كما باركت على إبراهيم وفي رواية عن ثوبان أنها  
في شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن  
صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد فليس في هذه الرواية في ثمانين (قوله وهي) أي  
معنى الصلاة (قوله رحمة) أي مطلق أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه  
معنى لتوى حقيق وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء معناه إذا كانت من غيره تعالى كآدمي  
(قوله استغفار) أي طلب مغفرة ولا يخفى أنه دعاء فلامعني للمقابلة وأجيب بأنه لما  
كانت صلاة الملائكة دعاء بشي خاص بخلاف صلاة غيرهم احتجبت للتبيين والمقابلة  
لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة  
والرحمة ونصه أن الملائكة نصلي على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له  
اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الخ أن صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله ومن  
الآدميين) أي والجن (قوله ودعاء) عطف تفسير (قوله بالثناء) أي من فوق  
الساكنة عتب عين مرسورة (قوله أهل بيته) هم على وقاطعة والحسن  
والحسين وأمهات المؤمنين وقدم هذا لوروده في الحديث (قوله به) أي تفسير  
عترته بأهل بيته بقوله عترتي أهل بيتي (قوله أزواجه وذريته) هذا المعنى لا يشمل  
علياً كرم الله وجهه ويشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله أهله  
وعشيرته) هذا المعنى يشمل علياً ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه

(و) على (عترته) بك سر  
المعين المهمة وسكون المثناة  
(نوق) أي أهل بيت  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم



الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهري (أجمعين)  
تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة  
وما بعدها (فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهنًا أن ألفت بعد الخطبة وخارجًا أيضًا

وسلم (قوله الادنين) أي الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو  
ألفًا لحر كها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول بمحذوف أي أعني  
أخرج به الأبعد منهما (قوله نسله ورهطه) قريب مما قبله ومعنى المشيرة  
والرهط القوم والقبيلة (قوله أما بعد فهذه الخ) الأصل مهما يكن من شيء  
فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهي قضية شرطية متصلة  
أخافية اذ لعلاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله للانتقال) أي عنده (قوله  
أسلوب) يضم الهمز أي نوع من الكلام (قوله الى آخر) بفتح الهمزة والحاء  
المعجمة أي لا يناسب الانتقال عنه فتكسب الاقتضاب شبهًا بالتحصيص وهو الانتقال  
الى المناسب بسبب اشعارها بالانتقال اليه في الجملة فلا يطرُق الذهن بفتة فيكون  
الانتقال اليه اقتضابًا محضًا (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها)  
أنشأ به الى ان الاتيان به سنة (قوله والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة  
الخ) أي لأنه الأصل المدلول عنه للاختصار لحذف مهما يكن من شيء وعوضت  
عنهما أما فلزمهما ما لزمهما من لصوق الاسم والفاء اقامة للآزم مقام للزوم  
وابقاء لآثره في الجملة وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح  
ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول  
بعد البسملة والحمدلة هذه الخ ليكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق  
فيتحقق جزاءه ولأن طالب استدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولاداعي  
لتقييد الشرط بها (قوله فهذه الخ) جملة شخصية (قوله للمؤلفة) أي التي  
هي الالفاظ أو الماني أو النقوش أو ما تركب من اثنين منها أو من الثلاثة  
والخيار الاول لاحتياج الماني الى الالفاظ وعدم تيسر النقوش لكل أحد  
(قوله الحاضرة ذهنًا) أي فقط الخ ظاهر على ان المشار اليه النقوش وحدها أو  
مع الالفاظ أو الماني أو معهما أما على انه الالفاظ وحدها أو الماني كذلك أوهما  
فهي حاضرة ذهنًا فقط مطلقًا اذ المراد الالفاظ الذهبية لأنها القارة وأما

(أجمعين أما بعد) بفتح الهمزة  
وشد الميم حرف شرط  
وتفصيل نائب مهم ما يمكن  
والاصل مهما يكن من شيء  
(فأقول هذه) أي  
الالفاظ الذهبية المخصوصة  
العالاة على معانيها

ان ألفت قبلها (رسالة لطيفة (في) علم (المنطق) وهو آلة قانونية

السانية فيبالة تنعدم بمجرد المنطق بها والسر في الإشارة الى المعاني أو الانفاظ  
الإشارة الى اتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرة عند الخاطب  
والى كمال فطنته حتى بلغ مبلغاً صارت المعاني عمده كالبحر واستحق أن يشار  
له الى المقول بما يشار به الى الخسوس المبصر وفي هذا بحث له على تحصيل  
المعاني (قوله رسالة) بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون السين  
وهو الانبعاث على تودة يقال ناقة رسل أى سهلة السير فيه إشارة واضحة  
الى سهولة هذا المؤلف وقلة كما وان عظم ككيفية وسبب تسميتهم المؤلف  
المختصر رسالة ان أهل البادية والافطار النائية انني هي من العلماء خالية اذا  
أشكى عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة وبثوها الى الامصار يستنون  
علماءها فيجيئون عنها ويرسلونها الى السائلين فتشبه المؤلف الصغير المبعوث  
الى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين الى العلماء وبالعكس في الخفة  
والبحث على سبيل التصريحية ثم صار حقيقة عرفية (قوله لطيفة) أى حسنة  
الوضع بديمة الصنع والقلة للمعادة برسالة واجبة للذات واللاطفة راجعة للمعنى  
والترتيب فلا تكرر (قوله المنطق) يطلق في الاصل على المنطق اللساني وعلى  
ادراك المقولات وهذا العلم يقوي هذين المنعنيين ويسلك بهما سبيل السداد  
فلذا سمي منطقاً (قوله آلة قانونية الخ) لا بد لمن أراد الشروع في فن من  
تصوره بوجه ما والا فلا يمكنه توجيه نفسه لامتناع توجيهها الى الجول بكل وجه  
وعلمه بأن له فائدة ما والا كان اشتغاله به عبثاً والواجب صناعة تصوره بحده  
أو رسمه ليكون على بصيرة في اشتغاله به وتزداد البصيرة بمعرفة موضوعه  
وقائده وأنها معتبرة بالنظر الى المشتقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين  
موضوعه وقائده والآلة هي الواسطة في وصول أثر الفاعل الى المقول كقلم  
الكتاب وقواعد المنطق تنوصل بها النفس الى معرفة الجولالات الضرورية  
والصدقية وقوله قانونية أى منسوبة الى القانون نسبة الجزئي الى كليته  
وهو لفظ يوناني ويرادفه في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي  
يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بجمل الجزئي موضوعا وموضوع القاعدة  
محمولا وجمل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على  
هيئة الشكل الاول نتيجه مشتقة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها

المخصوصة (رسالة) أي  
مؤلف صغير الحجم  
لكنه كثير العلم (في)  
بيان (المنطق) بفتح الميم  
وسكون التون وكسر الطاء  
المهل فقاق أصل معناه  
المنطق اللساني وادراكه  
المقولات أو زمانه أو مكانه  
لأنه مصدر ميمي صالح  
لثلاثة ثم نقل للقواعد  
المخصوصة التي

تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصدقية وقادته الاحتراز عن الخطأ

تصمم مراعاتها الذهن عن  
الخطأ في فكره لتسديدها  
التعلق والادراك وسلوكها  
بها سبيل السداد وصار  
حقيقة عرفية فيها  
وموضوعه المعلومات  
التصورية والتصدقية  
من حيث صحة التوصل  
بها الى مجهول تصوري  
أو تصديقي أو من حيث  
توقف الموصول اليه عليها  
توقفاً قريباً أو بعيداً  
وقادته الاحتراز عن  
الخطأ

بأن قول ملا زيدانسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل مخرج الآلة  
الجزئية كالقلم والمنشار (قوله تصمم مراعاتها الخ) فصل مخرج ماعدا المنطق  
ومعني تصمم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يصمم الذهن  
عن الخطأ واللام يقع من منطقي خطأ أصلاً واللازم باطل فكثيراً ما أخطأ  
من لم براع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله الذهن) أي القوة  
المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصدقية والفكر حركة النفس  
في المقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على أنه آلة وقال بعضهم  
أنه علم وهو الشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من  
الفاسد قاله السيد وفق بينهما بنظر الاول الى أنه ليس مقصوداً لذاته وان  
كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله وموضوعه  
الخ) في الشمسية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضة الذاتية  
أي التي تبرز لذاته أو مساوية أو جزئية الاول كالتعجب العارض للانسان  
لذاته والثاني كالضحك العارض للانسان بواسطة المنعجب والثالث كالحركة  
بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسميت ذاتية لاستادها لذات المروض  
مباشرة أو بواسطة واحترز بالذاتية عن العوارض القريبة التي تمرض للنشء  
بواسطة أمر خارج أعظم منه كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جسيماً أو  
أخض كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انساناً أو مابين له كالحرارة  
العارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسميت غريبة لعدم استنادها للمروض  
(قوله المعلومات) التصورية والتصدقية أي من حيث صحة التوصل بها الى  
مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف الموصول الى ذلك عليها توقفاً  
قريباً أو بعيداً مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها  
البحث عن كون القول الشارح حداً تاماً أو ناقصاً أو وسطاً كذلك أو ترميزاً  
لفظياً أو بالثال أو بالتقسيم وكونه مطرداً أم متكاملاً أولاً ومثال البحث عما  
يتوقف الموصول الى التصور عليه توقفاً قريباً البحث عن السكلي بكونه  
جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصة أو عرضاً عاماً ومثال البحث عما يتوقف

في الفكر (أوردنا فيها مايجب) اصطلاحاً (استحضاره لمن يتدبّر في شيء من العلوم)

عليه توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وعن الكلي بكونه ذاتياً أو عرضياً والبحث عن اللفظ بكونه مفرداً أو مؤلفاً ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها إلى مجهول تصديقي البحث عن القياس بكونه اقترانياً أو استثنائياً ويكون على الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع ويكون من أي ضرب منها ويكون مستوفياً شرط إنتاج شكله أولاً ويكون برهاناً أو جدلاً أو خطابة أو شعراً أو فلسفة ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصول إلى التصديق عليها توقفاً قريباً البحث عن المركب بكونه قضية ويكونها حملية أو شرطية لزومية أو اتفافية أو منفصلة حقيقية أو مائة جمع فقط أو خلو فقط عنادية أو اتفافية ويكونها مخصوصة أو محصورة كمية أو جزئية أو مهلة ويكونها محصلة أو معدولة ويكونها حقيقية أو خارجية ويكونها قيصراً أو عكساً مستوياً أو عكس قيصراً موافقاً أو مخالفلاً ويكونها لازماً أو ملزوماً ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً ويكون أصغر أو أكبر أو وسطاً ويكون موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً وسيت المعلومات ونحوها موضوعاً لأنها توضع في مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منها قضية ومسئلة نحو الإنسان نوع والحيوان جنس والتا طبق فصل والحيوان التا طبق حد تام للإنسان والجسم التا طبق حد ناقص له ونحو زيد كاتب حملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لزومية والعدد املزوج واما فرد منفصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس اقتراني حملي من الشكل الأول من ضربه الأول (قوله في الفكر) أي تركيب أجزاء القول الشارح والحجة (قوله أوردنا) أي أينما وضعنا وفيه إشارة إلى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله فيها) أي الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله مايجب استحضاره) أي من قواعد المتعلق فالظرفية من ظرفية المدلول في الدال فلا اشكال (قوله اصطلاحاً) أفاد به ان الوجوب ليس شرعياً يستحق بمثله

في الفكر ونمت رسالة بجملة (أوردنا) أي بينا (فيها) أي الرسالة (ما) أي معاني (يجب) وجوباً اصطلاحياً بحيث يحكم باصابة من قام به خطأ من لم يعم به وفاعل يجب (استحضاره) أي معرفته وملاحظته والهاء عائدة وذكراً مراعاة لفظه وتنازع يجب واستحضار (لمن) بكسر اللام وفتح الميم أي الشخص الذي أراد ان (يتدبّر) أي يشرع (في) الاشتغال بـ (شيء من العلوم) أي القواعد المدونة غير المتعلق ويستعين بما استحضره على فهم ما يشرع فيه ويستصم به

فقد قال الغزالي من لا معرفة له بالمتنطق لا ثقة ببله وسماه معيار العلوم  
وحصر المصنف

الثواب وتاركة المقاب وانما هو اصطلاح للمناطق يوصف موافقه بأنه مصيب  
ومخالفه بأنه مخطيء لقول المصنف لمن يتبدى في نبيء من العلوم اذ  
لا يجب عليه شراً الا اذا أراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها  
ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المؤلفة في المتنطق قسمان قسم خال  
عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر  
النسوسي والسلم وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو  
فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية  
وكلاهما يتوقف على حصول الملكة في هذا الفن وكل ما يتوقف عليه  
الواجب فهو واجب بل تعالى بعضهم وجعله فرضاً عينياً لتوقف تحرير  
العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالع والمطالع  
والمواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف قليل بمنه مطلقاً وقيل  
بجوازه كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب  
والسنة وكالقرينة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله فقد  
قال الغزالي) بتحقيق الزاى نسبة للغزل وذلك لان والده كان يغزل  
الصوف ويصمه بذكاه بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد وقد  
بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكنيته أبو حامد واتفق له في آخر عمره انه رآه  
ابن المقرئ في برية بمصر وعكاز تاركا للتدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال  
تركت هوى ليلي وسعدي بمنزل وعدت الى مصحوب أول منزل  
وناديت بالأسواق مهلاً فهذه منازل من تهوى وريدك فانزل  
غزلت لهم غزلاً رقيقاً فلم أجده لغزلي نسا جاً فكسرت مغزلي  
عنة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله لا ثقة) بكسر اللام أي لا وثوق  
ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله  
مبار) كيزان لفظاً ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاقد كما يعلم  
بالميزان الحسن تمام الموزون وقصه ويطلق الميزان على العلامة أيضاً كافي  
قولهم الاستثناء معيار العموم (قوله وحصر المصنف الخ) سبب الحصر

من الخطأ في قال خجة  
الاسلام الامام الغزالي رضي  
الله تعالى عنه من لا معرفة  
له بالمتنطق لا ثقة ببله وسماه  
معيار العلوم وقيد اراد  
ما يجب استحضاره بقوله حال  
كوفي



(مستعيناً بالله تعالى) أى نزمه عن كل ٢٠ قصص أى طالباً منه سبحانه وتعالى خلق إيراد ما يجب استحضاره

وكسبه لا المشاركة فيه لتسويله  
اذ لا شريك له سبحانه وتعالى  
فى خلق أفعال العباد فنبه  
وقوع أفعالهم بين قدرة الله  
سبحانه وتعالى بالخلق وقدرة  
العبد بالكسب بوقوعها بين  
قدرتين الخالقين لتسويلها  
فرضاً وناسئاً للتشبيه وادعى  
دخول المشبه فى المشبه به  
وقد استعار الاعانة من المشبه  
به للمشبه والقرينة حالية  
واشتق منه مستعيناً على سبيل  
الاستعارة التصريحية النتيجة  
(آه) أى الله سبحانه وتعالى  
(مفيض) بضم الميم وكسر  
الفاء وسكون التاء تحت  
فضاد معجمة أى مكثر اعطاء  
(الخبر) بفتح المعجمة وسكون  
المثناة أى الشئ النافع (و)  
مفيض (الجود) بضم الجيم  
وسكون الواو أى اعطاء ما  
ينبغي لمن ينبغي اعطاؤه على  
وجه ينبغي الاعطاء عليه  
عطف خاص لاطلاق اعطاء  
الخبر عن قيده بما ينبغي الخ  
وجملة انه مفيض الخير  
والجود مستأنفة استئنافاً بيانياً  
جواب عن سؤال تقديره لم

المقصود فى رسالته فى خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس  
وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعيناً بالله تعالى) أى  
طالباً منه الممونة على اكملها (انه مفيض الخير والجود) أى المطاء على  
عباده هذا (ايساغوجي) هو لفظ يونانى معناه الكليات

اما الجمل كحصر الكل فى أجزائه واما الاستقراء وهو تتبع أفراد  
الشئ بحيث لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فىمن  
يحرك فكه الاسفل عند مضغه واما العقل كحصر العالم فى جوهر وعرض  
(قوله المقصود) أى سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته  
والحجة ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كاقسام اللفظ والدلالة  
(قوله فى رسالته) أى منها ويلزم كونه مقصوداً من المنطق لوضعها  
فيه بحيث لا يخرج عنه (قوله بحث) أصله التفتيش فى الارض بنحو عود  
ثم نقل للمسئلة الخفية للملاحة المجاورة اذ جرت عادتهم به عند التأمل فيها  
(قوله بحث الالفاظ) أى والدلالة (قوله التصورات) أى القول الشارح ولو  
عبر به لكان أولى لشمول التصورات الكليات أيضاً (قوله القضايا)  
أى شرح حقيقتها وأقسامها ونناقضها وعكسها (قوله القياس) أى  
شرح ماهيته وأقسامه من اقترانى واستثنائى وحملى وشرطى وبرهانى  
وجدل وخطابة وشر ومغالطة (قوله مستعيناً) حال من قاعل أوردنا  
والمطابقة بينهما فى الافراد لاستعمال نافي المتكلم وحده المعظم نسب (قوله  
على اكملها) خصه الشارح لقرينة المقام والاهتمام بما هو بصدده وان كان  
حذف الممول يفيد العموم (قوله انه) أى الله تبارك وتعالى فى قوة  
العلمة اقول مستعيناً بالله تعالى (قوله مفيض) أى مطي اعطاء كثيراً (قوله  
الخبر) أى ما فيه نفع (قوله والجود) أى اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على  
وجه ينبغي عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله  
يونانى) بضم المثناة تحت أى منسوب لليونان صنف من المعجم لو ضمه  
فى لفهم (قوله معناه) أى الذى نقله اليه المناطقة قيل انه مركب من ثلاث  
كلمات فى لفهم ايسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا واكي بالكاف ومعناه  
ثم بفتح المثناة أى أجلس أنت وأنا هناك بحث فى الكليات الخمس ثم

استفت بالله سبحانه وتعالى (ايساغوجي) بكسر الهمز وسكون المثناة تحت وضم

الحسن والجنس والتشويخ والفصل والخاصة والمرض العام وقيل معناه المدخل أي مكان الدخول في المتعلق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسألة بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

قله المتأطنة بمد ابدال الكاف جيا وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الخمس (قوله الخمس) وجه حصرها فيها ان الكلبي اما تمام الماهية أولا والثاني اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو لها أو أعم منها (قوله الجنس) هو جزء الماهية المشترك بينهما وبين غيرها كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره من أنواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال في جواب ماهو بحسب الشركة فقط والفصل يقال في جواب أي شيء هو في ذاته وعلى الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والنوع) هو تمام الماهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال في جواب ماهو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله والفصل) هو جزء الماهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والخاصة) هي الوصف المارض للماهية القاصر عليها وقدمها على المرض العام لاختصاصها بالماهية (قوله والمرض العام) هو المارض للماهية المشترك بينهما وبين غيرها (قوله ذلك) أي المذكور وهو الكلمتان الخمس وأنى بإشارة للبعد لطول الفاصل بينهما (قوله به) أي ايساغوجي (قوله باسم الحكيم) يدل من به فهي من تسمية الشيء باسم واضحه لملاقة البنية وله اسم آخر وهو ارسطو بكسر الهمزة وفتح الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر أيضاً وهو ارسطاطاليس (قوله وقيل باسم متعلم الخ) وذلك ان حكيماً استخرج الكلمتين الخمس وجعلها عند رجل اسمه ايساغوجي فطاعهما فلم يفهما فلما رجع الحكيم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه للمناسبة بينهما في الجملة والمشهور ان ايساغوجي اسم لوردة ذات أوراق خمسة فنقل للكليات المشابهة في الحسن (قوله وفي نسخ الخ) أي فان

الفين المعجمة وكسر الجيم يوناني مركب من ثلاث كلمات أصلها ايساغواكي ومعنى ايسا أنت ومعنى اغوا أنا ومعنى اكي ثم يفتح التثنية والميم متعللاً أي اجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكلمتين الخمس فحذف من همز اغوو همز اكي وأبدل الكاف جيا وسمي به الكلمتان الخمسة وقيل انه اسم الحكيم الذي استخرجها ودونها وقيل اسم تلميذه ثم قل لها وقيل اسم وردة ذات أوراق خمس ثم قل اليها للمشابهة في الحسن ثم صار حقيقة عرفية فيها فهي المراد هنا ولما كانت متوقفة على اللفظ واقسامه والدلالة واقسامها بدأها فقال

(اللفظ الدال) بشد اللام أى المقهم ٢٢ بضم الميم وسكون الفاء وكسر الهاء (ب) سبب (الوضع) بفتح الواو

وسكون الضاد المعجمة فمعين  
مهمة أى التمين من الواضع  
لمعنى بحيث متى استعمل فهو  
المراد به اعلم ان المتقدمين  
عرفوا الدلالة بأنها فهم أمر  
من أمر فأورد عليه ان المقهم  
صفة الشخص الفاهم والدلالة  
صفة الدال فهما متباينان  
وان اللفظ يتصف بالدلالة  
بمجرد وضعه وبعد استعماله  
والتعريف يقتضى انه لا  
يوصف بهما الاحال استعماله  
فالصواب تحريفها بأنها كون  
أمر بحيث يفهم منه أمر  
آخر وأجيب عن الاول بأن  
سيبه قطع العامل عن معموله  
واعتبار مجرد الفهم وليس  
التعريف كذلك بل هو  
فهم من أمر ولا شك ان  
الفهم من الامر صفة للامر  
المقهم الدال وعن الثانى بأن  
وصف اللفظ بالدلالة قبل  
استعماله مجاز باعتبار ما يؤول  
اليه ويبدء مجاز باعتبار ما كان  
والتعريف انما هو للحقيقة  
وخبر اللفظ الدال بالوضع  
(يدل) بفتح التاء تحت وضم  
الدال المهمل وشد اللام أى

ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات  
الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ  
الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع)  
وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تسبني الى خطأ أو سهو (قوله)  
ولما كانت معرفة الكليات الخمس (جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه  
المعلومات التصورية والتعديدية وهو ما وجه بحث المتلقي عن اللفظ  
ودلالته مع خروجهما عن موضوعه (قوله الكليات) أى ماهياتها  
وأقسامها وما يتعلق بها (قوله تتوقف الخ) أقسام التوقف خمسة  
توقف شرعى كتوقف المطالعة فى الكتاب على مقدمته وتوقف شعورى  
كتوقف المعرف بفتح اراء على تعريفه وتوقف وجودى كتوقف  
السكر على أجزائه وتوقف تأثيرى كتوقف المسلول على علته الفاعلية  
وتوقف شرطى كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الاول  
(قوله المطابقة الخ) بيان للدلالات الثلاث (قوله وأقسام اللفظ)  
عطف على الدلالات (قوله ببيانها) أى الدلالات وأقسام اللفظ (قوله  
اللفظ) احتراز به عن غيره كالكتابة والاشارة والسند والتصب فلم يستبرأوا  
دلالته كما يأتى (قوله بالوضع) أى تمين اللفظ للمعنى احتراز به عن  
اللفظ الدال بالقل أو الطبع فلم يستبرأوا دلالته كما يأتى أيضاً (قوله  
وهو) أى اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أى عين (قوله  
بتوسط الوضع) أى لتمام المعنى دفع به قس كل تعريف من تعاريف  
الدلالات الثلاث بالآخرين وسأيتنه ان شاء الله تعالى (قوله على تمام) أى  
جميع قيل لاحاجة اليه لان اللفظ انما يوضع ليدل على تمام ما وضع له وأجيب  
بأنه احتراز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي ورد بأنها مطابقة  
لا تخرج بلفظ التام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمناه أقول لا يرد  
البحث من أصله لان وضعه لتمام معنى لا يمنع دلالته على جزئه أو لازمه  
مجازاً كما يدل على تمامه حقيقة فأحترز بلفظ تمام فى تعريف المطابقة عن  
دلالته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشارة بالتركيب فلا يشمل  
الدلالة على بسيط (قوله وضع) بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ

يفهم بضم فسكون فكسر باعتبار وضعه لتمام معناه وصلة يدل (على تمام ما) أى المعنى الذى (وضع) ولم

له بالمطابقة (و) بدل (على جزئته) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئته (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (في الذهن) ولم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لامن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه مطلقاً عند البصرى في الصفة دون الفعل وهي طريقة والثانية لافرق بينهما في وجوبه مطلقاً وعليها انصنف سلك سبيل الكوفي (قوله بالمطابقة) أى بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته) أى للدلول الخ تحليل لتسميتها مطابقة (قوله له) أى الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئته) أى في ضمن دلالة على كله فهو فهم واحد لكن يتبر تارة من حيث تحلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يتبر من حيث تحلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولاً ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهما على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتمام معناه لثلاث تنقضى التارييف كما تقدم وسأينه ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى) أى الذي وضع اللفظ له تحليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أى المعنى الذى استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أى تتفرد فيه المطابقة عن التضمن ببيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم الثون مثال لما وضع لى بـ بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أى معنى تصوره لازم لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والزم والملازمة عدم الانفكاك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملازوماً والآخر يسمى لازماً (قوله في الذهن) أى بحيث متى تصوره في الملزوم تصوره في لازمه كزوم الملكة لمدما فيه احتزبه عما يلازمه في الخارج فقط كواد الثراب والزنجي قاله لالة عليه ليست التزماً لأن الزوم الخارجى لا يكفى فيه انتقال الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقعه على تكرار المشاهدة فان لم تتكرر مشاهدته كالأهـ ومن لم ير الثراب أصلاً يتصور الثراب ولا يحزم بلزوم السواد له بل لا يتصوره عند تصور الثراب فن قال المناسب اطلاق الزوم

له بالمطابقة (و) بدل (على جزئته) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئته (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (في الذهن)

ولم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لامن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه مطلقاً عند البصرى في الصفة دون الفعل وهي طريقة والثانية لافرق بينهما في وجوبه مطلقاً وعليها انصنف سلك سبيل الكوفي (قوله بالمطابقة) أى بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته) أى للدلول الخ تحليل لتسميتها مطابقة (قوله له) أى الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئته) أى في ضمن دلالة على كله فهو فهم واحد لكن يتبر تارة من حيث تحلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يتبر من حيث تحلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولاً ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهما على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتمام معناه لثلاث تنقضى التارييف كما تقدم وسأينه ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى) أى الذي وضع اللفظ له تحليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أى المعنى الذى استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أى تتفرد فيه المطابقة عن التضمن ببيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم الثون مثال لما وضع لى بـ بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أى معنى تصوره لازم لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والزم والملازمة عدم الانفكاك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملازوماً والآخر يسمى لازماً (قوله في الذهن) أى بحيث متى تصوره في الملزوم تصوره في لازمه كزوم الملكة لمدما فيه احتزبه عما يلازمه في الخارج فقط كواد الثراب والزنجي قاله لالة عليه ليست التزماً لأن الزوم الخارجى لا يكفى فيه انتقال الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقعه على تكرار المشاهدة فان لم تتكرر مشاهدته كالأهـ ومن لم ير الثراب أصلاً يتصور الثراب ولا يحزم بلزوم السواد له بل لا يتصوره عند تصور الثراب فن قال المناسب اطلاق الزوم

ضمير المعنى الذى وضع اللفظ له وصلة يلازمه (في الذهن) بكسر الدال المعجمة أى القوة التى تهـ النفس

والتصديقية سواء لازمه في الخارج أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أولا كالمملكة لئلا يحد منها واحترز عن ما يلزم في الخارج فقط كواد الغراب فليست الدلالة عليه التزاما (ب) دلالة تسمى بدلالة (الالتزام) لا ستلزام المعنى الموضوع له للمعنى المدلول عليه ومثل المنصف للذلات الثلاث فقال (ك) لفظ (الانسان) الموضوع للحيوان الناطق (قانه) أى لفظ انسان (بدل على الحيوان الناطق بانطباقه و) يدل (على أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن و) يدل (على قابل) بكسر الموحدة أى الصالح للاتصاف (العلم) بكسر فكون أى الادراك المطلق (وصنعة الكتابة) اضافته لبيان (بالالتزام) لان حقيقة الانسان حيوان ناطق أى قابل للعلم والكتابة وغيرهما فالتعبير المذكور لازم له ذهنا لزوما بينا بالمعنى

الاخص كلزوم المملكة لئلا يحد منها

بالالتزام) لا التزام المعنى أى استلزامه سواء لازمه في الخارج أيضا أم لا (كالانسان قانه يدل على الحيوان الناطق بانطباقه وعلى أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) ودلالة ايم الخارجى فقط فان المدار على انتقال الذهن والخارجى يكفى فيه لم يصب فضلا عن مخالفة الاصطلاح والله أعلم ولم يقل ان كان له لازم كما قال في التضمن ان كان له جزء قلعله تبع الامام في قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لا بد له من لازم ذهني يلزم من تصوره تصويره وهو كونه ليس غير نفسه وان رد عليه بأن شرط الالتزام كون الزوم بينا أى لا يحتاج لواسطة وكونه اخص أى يكفى في حكم العقل بتصوره المزوم وخدمه كلزوم المملكة لئلا يحد منها ويلزم المعايير المذكورة ليس كذلك اذ لا يلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن مغايرته (قوله بالالتزام) أى بدلالة تسمى التزاما (قوله بالالتزام المعنى) أى الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاما (قوله له) أى اللازم الذي دل عليه اللفظ (قوله لازمه في الخارج أيضا) أى كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة (قوله أم لا) أى كالمملكة لئلا يحد منها كالبصر للعلمي والعلم للجوهر والسمع للصمم والكلام للبكم قانه ملازمة له ذهنا بحيث متى تصور تصورت لا خارجا (قوله كالانسان) أى هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع وللدلالة الثلاثة (قوله وعلى قابل العلم الخ) أورد الخشي الدلحي انه لا يكفى تصور الانسان في حكم العقل بلزوم قابلية ما ذكر له فلزومها له بين بالمعنى الاعم وشرط الالتزام اللزوم الالهي بين بالمعنى الاخص فدلالة الانسان على قابل العلم الخ ليست التزاما وأجاب بأن المثال لا يشترط صحته لانه مجرد الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم القابلية المذكورة له بالمعنى الاخص كلزوم المملكة لئلا يحد منها لان حقيقة حيوان ناطق أى مدرك للعلم وصنعة الكتابة وغيرهما بالقوة والقابلية فالتمثيل صحيح والآن أوفى بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام بالدلالة على لازمه الذهني الين الاخص أنها غير مطردة أى لا يلزم من

وجودها

(تنبهات. الاول) معنى الزوم عدم الاتهك كذا فان لم يحتج لدليل فينبى بكسر التثناة مثقلة كذا كر وان احتاج له كزوم الحدوث للام بفتح اللام فتبين وان كفى في جزم العقل به تصور المزوم كذا كر فهو اخص وان توقف على تصور المزوم ولازمه كزوم التعجب للانسان فهو اعم. وشرط دلالة الالتزام الزوم بين الاخص (الثانى) القرافى دلالة العام على بعض جزئياته ليست مطابقة لانه ليس تمام معنى العام ولا ضمنا لانه ليس جزءه ولا التزاماً لانه ليس خارجاً عنه فى قسم ٢٥ رابع للدلالة اهمه القوم وأجيب

عنه بأنها تضمن لترك  
معنى العام من جزئياته  
(الثالث) تقسيم الدلالة  
الى المطابقة والتضمن  
والالتزام باعتبار المدلول  
وتنقسم باعتبار الدال الى  
لفظية وغيرها وباعتبار سببها  
الى وضعية وعقلية وطبيعية  
لفظية كانت أو غيرها فاقسامها  
سنة لفظية وضعية كدلالة  
انسان على حيوان ناطق  
ولفظية عقلية كدلالة لفظ على  
لافظه ولفظية طبيعية كدلالة  
الابن على المرض وغير لفظية  
وضعية كدلالة الكتابة  
والاشارة والقصد والامارات  
على ما وضعت له وعقلية  
كدلالة الفعل على فاعله  
وطبيعية كدلالة حمرة الوجه  
على الاستحياء أو الغضب

وجودها وجود معرفاتها فهي غير مانعة لدخول أفراد من التضمن  
والالتزام في تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام في تعريف  
التضمن، وأفراد من المطابقة والتضمن في تعريف الالتزام وذلك فيما وضع  
مجموع ملزوم ولازمه بوضع وللملزوم وحده بوضع آخر ولللازم وحده  
كذلك كقرضنا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع  
لقرص وحده ووضع للتور وحده فاذا اعتبر وضعه لمجموعهما فلا شك  
ان دلالة على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع  
لاحدهما اذ هو باعتباره تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضعه  
لقرص وحده فدلالته على التور ان التزام يقينا مع دخوله في تعريف المطابقة  
باعتبار وضعه للتور وحده فشمّل تعريف المطابقة التضمن والالتزام  
فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلا شك  
وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما وان اعتبر وضعه  
لقرص وحده فدلالته على نوره ان التزام بلا شك وتعريف التضمن يشملها  
باعتبار وضعه لمجموعهما أيضا فشمّل تعريف التضمن المطابقة والالتزام  
فهو غير مانع أيضا وان اعتبر وضعه للتور فدلالته عليه مطابقة جز ماو تعريف  
الالتزام يشملها باعتبار وضعه لقرص وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما  
فدلالته على التور تضمن وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه لقرص  
وحده فشمّل تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضا فهو غير مانع  
أيضا والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام معناه فقط في

(٤٤ م)

والمعتبر من السنة القسم الاول لان التعريف والحجة لا يكونان

الا بالانطاط الموضوع (الرابع) المطابقة وضعية اتفاقا والتضمن والالتزام قيل وضمينان وقيل عقليتان  
وقيل التضمن وضعية والالتزام عقلية (الخامس) سفرد المطابقة فيما لاجزء له ولللازم له ذهنياً بينما بالمعنى  
الخاص وسفرد التضمنية عن الالتزام فيما له جزء وليس له لازم ذهني خاص وسفرد الالتزام عن التضمن  
فما له لازم ذهني خاص ولا جزء له فالمطابقة أعم مطلقاً من التضمن والالتزام وبين هذين عموم وجه

العام على بعض أفراده كجاء عبيدي مطابقة لانه في قوة قضاياء بمدد أفراده  
أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا

التعاريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط الوضع أي لتسام  
معناه بأن يقال المطابقة للدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه والتضمن للدلالة  
على جزء المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو الكل والالتزام للدلالة على لازم  
المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو اللزوم فلا يرد ما ذكر (قوله العام) بشد  
الميم أي اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح لشمولها بلا حصر لها  
في عدد خاص نخرج ما لا يستعمل إلا في فرد واحد سواء كان معينا ككلم الشخص  
أو مبهما محتملا لأفراد متساوية كالنكرة في الانبات وخرجت صيغ الأعداد  
لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق النفي وأسماء الشرط والاستفهام  
واللوصولات والجمع المعروف بالواجمع والمفرد للمضافان لمرفة (قوله كجاء  
عبيدي) أي كدلالة لفظ عبيدي على أحدهم (قوله مطابقة) خبر دلالة والجملة  
جواب عما أورده الامام شهاب الدين القرافي في محموله من أن دلالة العام  
على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاثة إذ الفرد ليس تمام معني  
العام فتكون دلالة عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئي  
له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للإصباحي  
شارح المحصول ونسبه الشارح (قوله لانه أي العام الخ) علة لقوله  
مطابقة (قوله في قوة قضاياء الخ) رد بأنه إنما يبيد دلالة على جميع  
معاني تلك القضايا مطابقة لأن دلالة على معني بعضها مطابقة إذ هو  
في قوة الجميع لا البعض إذ لو كان في قوة البعض لسواء وانتفى كونه  
في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام إذ مساواة للجميع  
توجب زيادته على البعض فتبطل مساواته للبعض ودلالته على الجميع  
لاسيلا إلى انكارها فهو مساو له لا للبعض فليست دلالة على البعض  
مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شيء في قوة شيء آخر مساو له في الدلالة  
وبأن الكلام في دلالة المفرد الوضعية لا في دلالة القضايا التي الصحيح  
فيها أنها عقلية وبأنه ليس في قوتها بل الذي في قوتها القضية الكلية  
التي موضوعها عام (قوله أي جاء فلان الخ) تفسير لقضايا التي بمدد



فقط ما قيل أنها خارجة الدلالات الثلاث لأن بعض أفرادها ليس تمام المعنى حتى تكون دلالاته عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئي لانه في مقابلة الكلّي لان دلالة الموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم

أفراد العام ( قوله فسقط ما قيل الخ ) تفريع على قوله دلالة العام على بعض أفرادها مطابقة ( قوله انها ) أى دلالة العام على بعض أفرادها بيان لما يحذف من قائله مفتوح ( قوله لان بعض أفرادها ) أى العام الخ تعليل لخروجها عن الثلاث ( قوله ليس تمام المعنى ) أى للعام ( قوله دلالاته ) أى العام ( قوله عليه ) أى بعض أفرادها ( قوله بل هو ) أى فرد العام ( قوله جزئي ) مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار اندراجها في معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن ( قوله في مقابلة الكلّي ) ان أراد بالكلّي عيدي فبعض أفرادها كزيد ليس جزئيا بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئي بالنسبة الى عبد المفرد الكلّي الذي هو من صيغ المطلق لا العام وانسان ونحوه كذلك ( قوله لان دلالة الموم ) أى ذى الموم أى العام الخ جملة بعضهم علة لقوله سقط الخ الحفي ولا يصح الابتكاف بيده فالاولى جملة علة لمخوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام كليا اه ويرد على الاول ان علة السقوط المفرع عليه بالقاء وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الحفي انه مصادرة وعلى ارضاء الشان فلا حاجة الى التقدير ويجعل علة لكلّي ( قوله من باب الكلية ) رد بان هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه في ذاته ونسبته لا افراده فهو من باب الكل والكلام عليه الا بهذا الاعتبار قوله لا الكل ) ممنوع فتحصل ان العام كل من حيث انه لا يصدق على فرد وحده لوضعه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع أفرادها وليس الكلام فيه فالحق ان دلالة العام على بعض أفرادها تضمن لانه جزء من معنى العام ( قوله والدلالة ) أي بتلخيص الدال المهمة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتبريها فالاولى تقديم هذا الكلام على تقسيمها السابق لتوقفه عليه ( قوله كون الشيء ) أى الدال لفظا كان أو غيره ( قوله بحالة ) باؤه للملابسة واضافته لما يليه لبيان ( قوله يلزم ) أي لزوما بينا أو غير بين

به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول قاله الدال هو الذي يلزم  
من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء  
آخر العلم به وقد بينت في شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية  
كدلالة الخط والاشارة وعقالية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية

أشار له بعض المحققين قال والمراد بالزوم أى في تعريف الدليل ما كان على  
وجه النظر الخ أفاده الدلجي وتبعه الحنفى وغيره وفيه نظر فان المطابقة  
والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام الزوم اليين كما تقدم فلما راد  
به في تعريف الدلالة خصوص البين وكلام بعض الحواشي في الزوم المذكور  
في تعريف القياس كما قال ويأتي للشارح أيضا فيه (قوله به) أى الشيء الدال  
(قوله بشيء آخر) هو المدلول وهذا التعريف لبعض المتأخرين عدل اليه  
عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمرنا أو رد عليه من أن النهم صفة  
الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشيء بمجايزه لا يصح  
ومن أن الشيء الموضوع لمعنى يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبمده  
وأجيب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المراكب لتعريفهم الدلالة  
بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولا شك أن الفهم من الامر صفة للدال لا ترى  
أنه يقال هذا الدال فهم منه كذا أو يفهم منه كذا أو مفهوم منه كذا ولا يصح أن  
يقال لفاهم شيء من هذا وعن الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو بمده  
بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية  
فلا يصح ادخال المجازية فيه (قوله والاول) أى الملزوم (قوله والثاني) أى  
اللازم (قوله قاله الدال الخ) تفرع على قوله الاول الخ (قوله وقديتها) أى  
الدلالة والدال والمدلول (قوله في شرح آداب البحث) أى للسمرقندي  
والمناسب أن يزيد أيضا (قوله فعلية) أى وضعية بدليل انشالين وسكت عن  
الفعلية العقلية كدلالة الفعل على فاعله والطبيعة كدلالة حمرة الوجه على  
الاستحياء وصفرته على الخوف قال المحشيون لم ترتسمية غير الانظمية فعلية  
لتغير الشارح وهو مطلق (قوله الخط) أى الصورة التي في الشيء المكتوب  
لا المعنى المصدري فدلالته عقلية (قوله والاشارة) أى الهيئة القائمة بالمشير  
ومثلها المقدو والنصب (قوله وعقلية) أى لفظة بدليل المثال (قوله وطبيعية)

كدلالة الالين على الوجود ووضعيه وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر

أى لفظية بدليل الدال أيضا (قوله ووضعيه) أى لفظية بدليل ما يليه  
 فقد فصل بين قسمي الوضعية ونعيم أقسام العقلية والحاصل ان أقسام  
 الدلالة ستة لانها اما لفظية واما غيرها وكل منهما اما وضعية واما عقلية واما  
 طبيعية وقد علمت أمثلها بما تقدم (قوله وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق الفهم)  
 شمل دلالاتي اللفظ العقلية والطبيعية فهو غير معترض وغير مانع فانما سبب أن  
 يزيد بواسطة الوضع لاخراجهما (قوله وهي) أي دلالة اللفظ الوضعية  
 (قوله متى أطلق المحشى الملوى) أى بمعنى الذى هو سور الكلية اشارة الى انه  
 يشترط في دلالة الالتزام كون القزوم يتنا بالمعنى الاخص لانه الذى بحيث متى  
 أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو بخلاف ما لو أتى باذالتى للاعمال فلا يفهم  
 ذلك لان المهمة في قوتها الجزئية اه وهذا يؤيد بحث السابق في اللازمة (قوله  
 هنا) أى في علم المنطق أى لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت  
 أو عقلية أو طبيعية والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيد تعريف  
 الطرفين (قوله ولما كانت الدلالة) أى المستبرة هنا وهي اللفظية الوضعية  
 بدليل ما تقدم وما يأتي فيه اظهار في محل الضمير لمزيد الايضاح (قوله نسبة  
 بين اللفظ والمعنى النخ) قصده توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في  
 تعريف الدلالة وان كلا التعريفين صحيح مبنى على اعتبار صحيح غير  
 الاعتبار الذى بنى عليه الآخر مع زيادة اعتبار صحيح يبنى عليه تعريف  
 ثالث صحيح أيضا يفيد انها صفة للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق  
 أن ههنا أموراً أربعة لللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذى  
 جعل بلزائه وازدادة عارضة بينهما وهي الوضع أى جعل اللفظ بأزاء المعنى  
 وازدادة ثانية بينهما عارضة بمدعروض الازدادة الاولى وهي الدلالة فاذا  
 نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه  
 له عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه  
 متفهما منه عند اطلاقه وكلا المصين لازم لهذه الازدادة فامكن تعريفها

بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أى انقهامه وتارة الى  
السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء  
أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافاً للفخر الرازي  
وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة

بأيها كان اهـ ( قوله بذلك ) أى يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه  
المعنى ( قوله بفهم المعنى ) أى انقهامه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه  
التعاريف من المساهلات التى لا تحل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة  
لفظ قائمة به متعلقة بمضاهى كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بابنه فإذا فسرت بالانتقال  
من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلبس على ذى مسكان الانتقال وفهم  
السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبثقة عنها ظاهراً  
عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكره تلك الحينية هي  
الدلالة ( قوله ان المطابقة لا تستلزم التضمن ) أى لا تترادفان في دلالة البسيط  
الذى لا جزئه وهذه قضية طبيعية مدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم  
الانسان فلا يقال انها سالبة كلية تعكس كنفسها الى قولنا التضمن  
لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة أنه فهم الجزء في ضمن  
فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له ( قوله وكذا لا تستلزم الالتزام ) لجواز  
ماهية ليس لها لازم ذهني بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لأمري الأول  
كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي إليها  
فقط ( قوله خلافاً للفخر الرازي ) أى في قوله باستلزام المطابقة الالتزام ( لان كل  
ماهية لها لازم ذهني لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير  
نفسها ورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لا يكفي تصور الماهية  
في جزم العقل بلزومه لها اذ لا يلزم من تصورها خطوط غيرها بالبال  
فضلاً عن سلب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام  
لان لازم الجزء لازم لكه فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه ( قوله  
ضرورة ) أى استلزاماً ضرورياً لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه  
أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم ملزومه وحكى السعد عن الكاتب  
ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها

لفظية لانها بمحض اللفظ والاخرى ان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من  
المعنى الى جزئه اولازمه وقيل وضعتان وعليه أكثر المطابقة والالزام  
ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا  
فقط كسواء الثراب والزنجي ولازم ذهنا فقط

مركة ووده بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن  
كونها مركة أو بسيطة والا لكانت المطابقة مستلزمة الالتزام ( قوله  
لفظية) الاولى وضعية أى اتفاقا ( قوله بمحض اللفظ) أى ليست متوقفة  
على غير معرفة الوضع لا بمعنى أنه ليس للعقل مدخل فيها لان له مدخلا  
في جميع الدلالات ( قوله والاخرى ) أى التضمن والالتزام ( قوله  
لتوقفهما ا- ) أى ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم ( قوله على انتقال  
الذهن من المعنى الى جزئه الخ ) أى فيتوقفان على مقدمة زائدة على  
العلم بالوضع وهى أنه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه  
( قوله وقيل وضعتان ) أى لان للوضع مدخلا فيهما وقال الشارح في  
لب الاصول المطابقة والتضمن وضعتان والتضمن عقلي لدخول المعنى  
التضمنى في المعنى المطابق ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا  
الآمدى وابن الحاجب وجماعة من المحققين والحاصل ان الدلالات الثلاثة  
مستندة للوضع لكن المطابقة مستندة له بلا واسطة لان المعنى المفهوم  
من اللفظ عين ما عين اللفظ له بالوضع التحقيقى الاولى كدلالة انسان  
على الحيوان الناطق أو التأويلي الثانوى كدلالة أسد على رجله شجاع  
وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع ليس سببا تاما لهما بل سبب  
سبب بخلاف المطابقة وبيانه ان الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهمه  
سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب في المطابقة وسبب سبب في  
التضمن والالتزام والحاصل ان في انقام مقدمتين احدهما وضعية وهى  
كلما أطلق اللفظ فهم مساهم والثانية عقلية وهى كلما فهم المسمى فهم جزؤه  
ولازمه فالمطابقة استندت للاولى وحدها فاتفق على انها وضعية والتضمن  
والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هما وضعتان ومن نظر الى  
استنادهما الى الثانية قال عقليتان ( قوله كسواء الثراب والزنجي ) أى لتجوز

كالبصر للمعى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف  
كغيره لان اللزوم الخارجى لو جعل شرطاً تحقق دلالة الالتزام بدوثة  
لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا اللزوم لان  
العدم كالمعى يدل على الملصكة كالبصر التزاما لان المعنى عدم البصر

المقل غرابا غير أسود ونحيا كذلك (قوله كالبصر للمعى) اذ لا يمكن تصور  
المعى في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متمايان (قوله اللزوم  
الذهني) أى الين الذى لا يحتاج لواسطة بالمعى الاخص وهو الذى يمكن في  
جزم العقل به تصور المزوم وحده سواء كان خارجيا ايضا كزوجية الاتين  
وفردية الثلاثة أم لا كزوم البصر للمعى كما تقدم فصارح وأما الين  
بالمعى الاعم وهو الذى يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يمكن  
في دلالة الالتزام ووجه تسمية الاول اخص والثانى أعم انه كلما تحقق  
الاول تحقق الثانى لان كل ما كفى فيه تصور للمزوم يمكن فيه تصور اللزوم  
واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور المزوم قوة فى الحكم باللزوم ولا يلزم  
من تحقق الثانى تحقق الاول وغير الين هو المحتاج الى واسطة كزوم الحدوث  
للعالم (قوله كغيره) دفع به ما يثوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في  
ذلك (قوله لان اللزوم الخارجى) أى فقط الجملة لقوله والمعتبر اللزوم  
الذهني (قوله شرطا) أى فى دلالة الالتزام (قوله لامتناع) أى انتهاء الجملة  
للازمة الشرطية المتصلة (قوله واللازم) أى انتهاء تحقق دلالة الالتزام  
بدون اللزوم الخارجى فقط (قوله للمزوم) أى كون اللزوم الخارجى فقط  
شرطا في دلالة الالتزام (قوله لان العدم) أى داله أى اللفظ  
للموضوع له (قوله كالمعى) مثال لدال العدم (قوله كالبصر) مثال للملصكة  
(قوله لان المعنى) أى مناه الموضوع له علة لقوله يدل على الملصكة وكون المعنى  
عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين المعنى معني يوجد في محل  
البصر مضاده وذلك ان لفظ المعنى موضوع لعدم البصر لا لعدم البصر  
معاقفكون دلالاته على البصر تضمننا فمدلول المعنى المطابق هو العدم المقيد  
بالبصر والبصر الذى هو قيد خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له  
لزوما بينا بالمعنى الاخص لان تصور العدم المضاف الى شىء يستلزم تصور

عما من شأنه أن يكون بصيرامع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) الدال  
(أما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء منه) بأن لا يكون له  
جزء كقوله علم أو يكون له جزء لا معنى له (كلاسان) أوله جزء ذو معنى لكن  
لا يدل عليه كعبدة الله علما لانسان لان المراد ذاته لا العبودية والذات  
الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا  
كالحبوان الناطق علما لانسان

(ثم اللفظ) أي الدال بالوضع  
(أما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (مفرد) بضم الميم وسكون  
الفاء وفتح الراء (وهو)  
أي حقيقة المفرد اللفظ الدال

بالوضع (الذي) جنس  
شمل المفرد والمؤلف (لا  
يراد) بضم اللام تحت أي  
لا يقصد (بالجزء منه) أي  
جزئه ونائب فاعل يراد  
(دلالة على جزء منه) أي  
اللفظ بقوله لا يراد إلى  
آخره فصل مخرج  
المؤلف وتميمه شمل مالا  
جزء له كهمزة الاستفهام  
وماله جزء غير موضوع لمعنى  
(كلاسان) وماله جزء  
موضوع لمعنى خرج عن  
معنى كله كمعنى كرب علما  
وماله جزء موضوع لجزء  
معناه ولا يراد بجزئه دلالة  
على معناه كحيوان ناطق علما  
على انسان فان المراد به  
الشخص المعين لا غير

الشيء المضاف اليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم للالزام عن فهم الملزوم وقد  
سبق التصريح به لكن ينافيه ان المضاف يتعرف بالمضاف اليه فان هذا يفيد  
سبق الالتزام يقال في جوابه ان أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو  
مجموع لان الالتزام لا يكون الا تاما لا بقية وان أردت سبق تصويره في نفسه  
فلا يمد فيه (قوله عما من شأنه) إشارة الى أن الجهاد لا يوصف بالعمى ثم  
يحتمل ان المراد من شأن شخصه كالذي عمى بعد ابصاره أو من شأن نوعه  
كالذي ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالعقرب (قوله بينهما) أي العمى  
والبصر (قوله الدال) أي بوضع بقرينة ما تقدم وأشار به الى أن التامه  
الذكر في مراده تقديم اللفظ الدال بالوضع المتقدم في قوله اللفظ الدال بالوضع  
(قوله الذي لا يراد بالجزء) منه دلالة على جزء معناه الذي واقع على اللفظ فهو  
جنس شامل للمفرد والمؤلف وقوله لا يراد إلى فصل مخرج المؤلف أورد  
عليه أنه يشمل المؤلف فهو غير مطرد اذ حروفه البنائية لا يراد بشئ منها  
دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان  
جزء بلا واسطة وبحث فيه بأن القرب أمر اضافي وتعريف غير الاضافي  
مستبعد لتوقفه على غيره فله خفاء وشأن التعريف بالوضوح فلا يلزم تكبير  
الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والتسكرة المنفية من صيغ  
العموم أي الذي انتفت ارادة الدلالة على كل جزء من أجزائه والمركب ثبت  
ارادة دلالة بعض أجزائه وهي الكلمات على جزء معناه (قوله كق) علما  
قيد بالعلمية ليكون مفردا لجزءه (قوله ذو معنى) أي في وضعه الاصل  
قبل نقله وجعله علما (قوله لكن لا يدل عليه) أي بعد نقله وجعله علما  
اصبرورة ككنية للذين تركب منهما كحرفي هجاء كراي زيد ويائه استدراك

لان المراد ذاته لالجوانية والناطقة (واما المؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامى الحجارة) لان الراعى مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرعى

على قوله ذو معنى لرفع ايهاه دلالة عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من اجزائه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاي زيد (قوله لان المراد) أى من عبد الله علما (قوله ذاته) أى المينة المشخصة (قوله لالعبودية يؤد للمصدرية) أى كونه عبدا مخلوقا أو عبدا لله تعالى (قوله زال) أى جزء اللفظ (قوله عليه) أى جزء المعنى (قوله لكن لا يكون) أى جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهاه ارادة دلالة عليه (قوله مرادا) أى من جزء اللفظ (قوله لان المراد) أى من حيوان ناطق علما لانسان (قوله ذاته) أى المشخصة للمينة بقى انه تقدم ان أجزاء المركب المحمول علما انتسخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل الملبية و انت كالحروف الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام الشارح ان صور المفرد أربعة وقد جعلها التنبهى أربع عشرة صورة فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد خلص الملوى كلامه في حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله كذلك) أى المفرد في أنه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله بأن يراد بالجزء منه الخ) تصور لقوله لا يكون كذلك فتقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف والمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله كرامى الحجارة) أى مركبا اضافيا لاعلما والافهم مفرد كما تقدم فلفظ راعى يدل على ذات وقع منها رعى دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم المخصوص كذلك ومجموع المعنيين معنى راعى الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكون معناه جزء معنى المركب وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فشرطه أربعة (قوله لان الراعى الاولى) حذف أل لان جزء المركب راعى بدون أل الخ لتمثيل المصنف برامى الحجارة للمؤلف (قوله له) أى الذات وذكر ضيمه لان الذات مذكورة تأو ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله

(واما) بكسر الهمزة وشدة الميم (و المؤلف) بضم الميم وفتح الهمزة واللام متغلا آخره فاء (وهو) أى حقيقة المؤلف اللفظ الدال بالوضع (الذى) جنس شامل للمؤلف والمفرد (لا يكون كذلك) أى المفرد في كونه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فصل مخرج المفرد فهو اللفظ الدال بالوضع الذى يراد بجزئه دلالة على جزء معناه وذلك (كرامى الحجارة) مركبا اضافيا معناه شخص رعى الجسم المخصوص فجزأه راعى والحجارة وكل منهما مراد به الدلالة على جزء معناه



والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه  
مقدم طبعا تقدم وضما لبواطن الوضع الطبع

جل ثاؤه (قوله الحجارة) مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجهين  
أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة جزؤه من هذا المركب وليس كذلك  
بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة انما أتت به للتقيد قالوا في عبادة  
مركباً اضافياً انه مركب من جزء مادي وهو لفظ عبد وجزء صوري  
وهي الاضافة قال الشيخ السنوسي المكتوبة في نحو عبادة ينفى لفظ الجلالة  
انما هي لتقيد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان عبارة السنوسي غير صريحة  
في ذلك وان المضاف اليه جزء مادي أيضاً ولا يعارضه قول السيد المضاف  
اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه  
خارجاً عنه لانه فيما اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا  
المضاف والمضاف اليه لتحقيق التركيب بهما لكن لا ينبغي أن يطلق على  
المضاف اليه في نحو عبد الله جزء تادياً أعاده الملوي ثانيهما ان الحجارة  
تدل على جسم مادي أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم  
بالدين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعي لا شخصي فأورد عليه ان  
الرمي لم يتعلق بالنوع بل بالفرد وهو مبهم فماد البحث فأجيب بأن النوع  
يوجد في فرد فاذا تعاقب الرمي بفرد من نوع فقد تعاقب بنوعه المعين  
(قوله لانه مقدم طبعا) ضابط التقديم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث  
يوجد بدون التأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود التأخر وجود المتقدم  
ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود التأخر كتقدم الواحد على الاثنين  
والجزء على كله ويسمى تقدماً بالذات أيضاً وهذا أحد أقسام خمسة  
لتقدم ثانيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسبباً للتأخر كتقدم  
حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوءها ثالثها تقدم بالزمان  
كتقدم الاب على ابنه رابعها تقدم بالرتبة حساً ووضعاً كتقدم الامام  
على مأمومه أو عللاً كتقدم الجنس على نوعه خامسها التقدم بالشرف  
كتقدم العالم على المتعلم ويرد على كلام الشارح ان المتقدم على المؤلف  
طبعا ماصدق المفرد لانه جزء ماصدق المؤلف والجزء مقدم على

ولأن قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بالمؤلف المركب  
فالقسم ثالثة ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسمه عنده ثلثية مفرد  
وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على  
غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء  
معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على

طبعاً وليس الكلام الآن في هذا إنما هو في تقديم مفهوم المفرد على  
مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الاول طبعاً لأن التقابل بينهما من  
قابل عدم والملكو الاعدام اعتراف بملكاتها ولذا قدم صاحب التسمية  
تعريف المركب لأن القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام  
فإن القصد فيها الى الماشدقات اه حقيقي (قوله ولأن قيوده) أورد  
عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع المتعظيم  
(قوله والعدم مقدم على الوجود) أورد عليه ان هذا في عدم المطلق  
وليس مراداً هنا بل المراد هنا عدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة  
لملكاتها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق (قوله وأراد بالمؤلف  
المركب) أي جرياً على المشهور بين المناطق من انه لا فرق بين التأليف  
والتركيب وذهب بعض المناطق وأهل العربية الى أن التأليف أخص  
من التركيب لاشتراطهم في تأليف الالفة والمناسبة دون التركيب (قوله  
فالقسمه أي لفظاً الخ) نارج على قوله وأراد الخ (قوله ثالثة) أي منسوبة  
لثنتين (قوله به) أي المؤلف (قوله ما) أي معنى (قوله هو) أي  
المعنى المراد من المؤلف (قوله منه) أي المركب وببحث فيه بأن تعريفه  
المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما لا اعتباره في المركب دلالة جزؤه على  
غير جزء معناه وفي المؤلف دلالة جزؤه على جزء معناه (قوله ثلثية)  
أي منسوبة لثلاثة (قوله مفرد الخ) بيان للاقسام الثلاثة (قوله لا يدل  
جزؤه على شيء) أي من أجزاء معناه ولا خارج عنه (قوله ما دل جزؤه  
على جزء معناه) أي دلالة مقصودة ويبقى ما دل جزؤه على جزء معناه بلا  
قصد غير داخل في شيء من الاقسام الثلاثة وبجواب بدخوله في المركب بأن  
يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره (قوله بالارادة) أي التي في

قانون الالفه حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلاً معنى لا يلزم أن يكون مؤلفاً  
والالفاظ الموضوعه للدلالة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف  
والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤتلفة كانت أولاً مرتبة اوضاع أولافها أعم من  
الاخيرين مطلقاً والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة لوضع كافي الترتيب  
وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم  
والأخر في الرتبة العالية وان لم تكن مؤتلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه

ضمن يراد ( قوله قانون الفة ) أى القواعد المأخوذة من تتبع كلام  
أهلها أى الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد ( قوله حتى لو أراد  
أحد الف ) تفريع على قوله والمراد الف ( قوله معنى ) أى هو جزؤ  
من معنى انسان ( قوله بالالفاظ الموضوعه الف ) أورد عليه انه بقى منها الجمع  
والضم والاصناف ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التي  
كثر استعمالها في ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تفريق الشئ  
وجعله أصنافاً والتصنيف التحسين ( قوله مؤتلفة ) أى كحيوان ناطق  
وقام زيد ( قوله أولاً ) أى كإنسان لا إنسان ( قوله مرتبة الوضع ) أى  
كحيوان ناطق ( قوله أولاً ) أى كناطق حيوان ( قوله فهو ) أى  
التركيب ( قوله من الاخيرين ) أى التأليف والترتيب والمناسب تأخير  
التفريع عن تعريفهما لتوقفه عليه ( قوله مطلقاً صفة لحروف ) أى  
عموماً ( قوله مرتبة الوضع ) أى فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق  
لانه يقتضي تقديم الجنس على الفصل ( قوله أولاً ) أى كناطق حيوان  
( قوله وهو ) أى الترتيب ( قوله بحيث ) أى ملازمة لحالة ( قوله يطلق )  
أى يحس أن يطلق ( قوله عليها ) أى الاشياء المرتبة ( قوله اسم الواحد )  
إضافته للبيان ( قوله لبعضها ) أى الاشياء المرتبة ( قوله نسبة ) أى  
انتساب ( قوله بالتقدم الف ) صلة نسبة ( قوله في الرتبة ) تنازع فيه  
التقدم والتأخر ( قوله وان لم تكن مؤتلفة ) بمبالغة ( قوله أم لا ) مقابل  
قوله مرتبة الوضع ( قوله فهو ) أى التأليف ( قوله أعم من الترتيب من  
وجه ) أى لانه اعتبر في التأليف وجود الفة وفي للترتيب وضع كل  
شئ في مرتبة فيجب اجتماعان في ضم أشياء مؤتلفة مرتبة كحيوان ناطق

وأخص من التركيب مطلقاً وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف  
 أيضاً وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه (أما كلي  
 وبمفرد التأليف فيها لا ترتيب فيه كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفة  
 فيه كإنسان لا إنسان (قوله وأخص من التركيب) لاجابة اليه لنصه  
 عليه فيما سبق (قوله جعل الترتيب أخص مطلقاً) أي لاعتباره فيه  
 الالفه ووضع كل شيء في مرتبه اللافقة به (قوله من التأليف) أي لاعتباره  
 فيه الالفه فقط (قوله أيضاً) أي كما هو أخص من التركيب (قوله جعلهما)  
 أي التأليف والترتيب (قوله مترادفين) أي علي ما فيه ألفة وترتيب  
 (قوله والمفرد اما كلي الخ) قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم  
 فان المركب ينقسم الى جزئي كزبد كاتب وكلي كحيوان ناطق ووجه  
 بأنه ليكون الكلام هنا في بيان السكليات الخمس وهي مفردات وظاهره  
 دخول الفعل والحرف في المقسم لانهما مفردان وأدخلا في تعريف  
 المفرد فينقسمان الى كلي وجزئي لكن صرح بعضهم بقصر الكلية  
 والجزئية على الاسم وان نوقش فيه فقال السنوسي الافعال كلها كلية  
 دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلي أبدأ لعله بذاته  
 على قاعله وتشخص قاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتحمل الا  
 بغيره لم يكن كلياً ولا جزئياً ولذا لا يوضع ولا يحمل انه غيبي الخفي  
 وهذا مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان  
 كان لا يدل عليه الا بمتعلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلي  
 بشرط استعماله في جزئيه فهو كلي وضماً جزئي استعمالاً والعصدي الى  
 انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكليها فهو جزئي وضماً واستعمالاً  
 وهذا هو الحق (قوله بالنظر الى معناه) اشارة الى ان الكلية والجزئية  
 وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما محاز من وصف الدال بصفة  
 مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد ما لا يدل جزؤه  
 على جزء معناه بالارادة وهذا كلي فكيف يقسمه الى كلي وجزئي  
 وأجيب بأن المراد بالمفرد ما صدقه كإنسان وزيد لا لفظه ولا مفهومه  
 (قوله اما كلي) واما جزئي الظاهر ان الياء فيهما ليست للذنب وانها

(والمفرد اما كلي) بضم  
 الكاف وكسر اللام مثلاً

[ (وهو) أى حقيقة الكلّي (ما) أى المفرد الذي جنس شامل الكلّي والجزئي (لا يمنع) بفتح الياء والنون فاعله (نفس) بفتح فسكون أى ذات ٣٩ (تصور) بفتح التاء والصاد المهملة ]

وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه من حيث انه متصور (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين  
 وضم الواو متقللاً أي فهم (مفهومه) أى مدلوله ومفعول يمنع (وقوع) بضم الواو أى حصول (لشركة) بين شيئين فأكثر (فيه) أى مفهومه وجملة لا يمنع الخ فصل مخرج الجزئي وذلك (كالانسان) فان مفهومه وهو الحيوان الناطق لا يمنع نفس تصوره حصول الاشتراك فيه بين كثيرين بحيث يصح حمله على كل واحد منها وعلى مجموعها (نهيان الاول) شمله تعريف الكل ماله افراد كثيرة لانهاية لها وجود قديم وشيء وصفة وماله افراد كثيرة لانهاية كحيوان وانسان ونعمة وماله فرد واحد محال غيره كاله بمعنى مبيود بحق وماله فرد واحد ممكن غيره كشمس وفر وما لا فرد له وهو مستحيل كجمع قبضين أو ضدين أو عدم وممكن وما لا فرد له وهو ممكن

من حروف الاسم الاصلية كياء الكرى وأما القول بأنها للنسب وان الكلّي منسوب للكل وهو الجزئي لتركبه من كايه وشيء آخر كالانسان المركب من كليه حيوان ومساويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه وهو كليه فيقال على سبيل الاطافاة والالتافز الكلّي منسوب للجزئي والجزئي منسوب للكلّي فلا يظهر في النوع لانه تمام الماهية ولا في الخاصة والعرض العام لخروجها عنها (قوله الذى لا يمنع الخ) الذى واقع على المفرد كاهو المناسب للمعتم وان كان وصفه بهما مجازياً فهو جنس شامل للكلّي والجزئي وصلته فصل مخرج للجزئي فلا اشكال في مفهومه (قوله نفس ذكره) ليصير التعريف جامعاً لاقسام الكلّي الستة ولو لم يذكره لم يشمل التعريف مادله البرهان على انحصاره في واحد كاله بمعنى مبيود بحق (قوله تصور مفهومه) ذكر التصور لذلك أيضاً فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج واثباته بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع ان التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به لانه امر تصوري أيضاً والنفس لا تدل على قطع النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم بفهم منه انه قائم في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله من حيث انه متصور) دفع به ما أورد من أن قابل الاشتراك المفهوم الكلّي المتصور لا تصوره فانه جزئي لا يقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحل وحاصل الجواب ان المراد لا يمنع مفهومه من حيث تصوره (قوله وقوع الشركة) أى صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه (قوله بحيث يصح حمله) أى الكلّي تصوير للشركة فيه (قوله على كل من افراده) بأن قول زيد انسان وعمر وانسان وبكر انسان الخ والكلّي

كبكر غسل أولين أو سمن فأقسامه ستة (الثاني) ينقسم الكلّي الى متواطىء وهو الكلّي المستوى مناه في افراده كالحيوان والانسان ومشكك وهو متفاوت في افراده كالياباض والوجود

سواء وجدت أفراد في الخارج وتاهت كالـ كواكب أم لم تنه كنعمة الله

ثلاثة أقسام منطقي وهو مفهومه المرف بقوله الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقياً للبحث عنه في المنطق وطبيعي وهو ما صدق عليه هذا المفهوم كحيوان وإنسان وقرس وسمي طبيعياً لانه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وما صدقه وسمى عقلياً لانه لا وجود له الا في العقل ونجري هذه الاقسام في أنواع الكلي الحمة أيضاً الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فالجنس المنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جراب ما هو بحسب الشركة الحضة والطبيعي ما صدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم الناعم والحيوان والمعدن مجموعهما وعلى هذا القياس ( قوله سواء وجدت أفراد ) أي الكلي الخ أراد به قسم الكلي ستة أقسام وذلك أن المتقدمين قد صعدوا الى ثلاثة أقسام ما وجد له أفراد وما وجد له فرد وما لم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة ففقدوا ماله أفراد الى ما لم تنه أفراد كشيء وموجود وقديم وباق وصفة الى ما تنهت أفراد كحيوان وإنسان ورجل وماله فرد الى ما قام البرهان على استحالة غيره كاله الى ما لم يتم البرهان على ذلك كشمس وما لم يوجد له فرد الى ما استحال وجود فرد كجمع خدين أو قبيضين أو عدم وملكة الى ما يمكن وجود فرد كبحر من لبن وجبل من سكر ( قوله وتاهت ) أي وقت عند حد وانحصرت في عدد معلوم ( قوله كالـ كواكب ) أي السبعة السيارة المجموعة في قول بعضهم

زحل شمس مريخ من شمسه فزاهرت لمطارد الاقمار

مثل لأفراد الكلي المتناهية وكلها كوكب ( قوله كنعمة الله ) أورد عليه ان ما وجد منها متناه وقولهم نعمة الله تعالى لا تنه الى متناه لا تنف عند حد في المستقبل فهو منم دائماً وأبداً الى غير نهاية وأما التمم التي أنعم بها فهي محصورة اذ يتعيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل شيء وثابت وموجود وصفة وقديم وباقي لصدقه باصفائه تعالى الثابتة الموجودة

ألم توجد فيه لامتناعهم في الخارج كالجمل بين الضدين أو لعدم وجودها وان كانت ممكنة كجمل من ياقوت ويحمر من زئبق أم وجودها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله أي المبود بحق إذ الدليل الخارجي قطع عرق الشبهة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والالم يقتصر الى دليل ثبات الوحدة أم أمكن كالكس أي الكوكب النهار المضي إذ للوجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شعوس كثيرة ثم السكلي ان استوى معناه في افراده فتواطىء كالانسان وان تفاوت فيها بالشدّة

لحق لانهاية لها واستحالة وجودها لانهاية له انما ثبت في حق الحادث (قوله أولم توجد فيه) أي الخارج (قوله في الخارج) اظهر ان في محل الضمير لزيادة الايضاح (قوله أو لعدم وجودها فيه) أي الخارج أو رد عليه أنه صادرة لانه على عدم وجود افراده في الخارج يعدمها فيه فقد علل الشيء بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجود بمعنى الابداع من باب اطلاق المسبب على السبب أي لم توجد لعدم ايجادها تعالى اياها (قوله وان كانت ممكنة) واوه لا حال وان مؤكدة (قوله إذ الدليل الخارجي الخ) علة لقوله امتنع وجود غيره (قوله لكنه عند العقل الخ) استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشبهة لرفع ايهامه أنه صار جزئيا (قوله لم يمتنع) صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية تعالى بضرورة العقل لسكونه جزئيا لا يقبل الشبهة عقلا لما وقع ذلك من طاق (قوله أم أمكن) عطى على امتنع (قوله شعوس كثيرة) أي كالتجوم حتى تذهب الارض بكثرة الضوء تشمعا لا يمكن معه التمتع ط. ق. يخرق معه كل شيء فعدم ايجاد غيره هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه وتعالى (قوله ان استوى) معناه في افراده قيل فيه قلب والاصل ان استوت افراده فيه ولم له لان فاعل الاستواء لا يكون الاتعداد وفيه ان معناه من صبغ العام باضافته للضمير وان المعنى لا يستقيم على القلب لان الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الافراد بل من صفات السكليات المتحددة فيها (قوله فتواطىء كالانسان) أو رد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الانسانية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود في الانسان اذ بعض افراده كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكمل بحسب الخواص

أو التقدم فشكك كالبياض فإن مناه في التلج أشد منه في العاج والوجود فإن  
مناه في الواجب قبله في الممكن وأشد منه فيه (وإما جزئي وهو الذي يمنع  
نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزبد

الإنسانية كالادراك من غيره كيحي عليه الصلاة والسلام مع أنه لم يدرك  
بالشهووات الجسدية أصلاً وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة  
وهي كونه حيواناً قابلاً للادراك (قوله أو التقدم) أي في الرتبة لا في الزمن  
والإلزام أن نحو الإنسان مشكك (قوله فشكك) ابن الإمام التلمساني  
لاحقيقة للمشكك لأن ما به التفاوت أن دخل في التسمية فشكك  
والافتواطي، وأجاب عنه القرافي بأن كلاماً من التواطىء والمشكك موضوع  
للقدر المشترك لكن التفاوت أن كان بأمر من جنس المسمى فشكك وإن  
كان بأمر خارج عنه كالدورة والاثوثة والدم والجل فتنواطىء. وسمى  
مشككاً لأن الناظر فيه أن نظراً لاصل المعنى عرف أنه تنواطىء. وإن نظراً إلى  
تفاوته ظن أنه مشترك فيشك في كونه متواطئاً أو مشتركاً (قوله وإما جزئي)  
أي حقيقي بقريضة مقابلته بالكلية لأن الجزئي قد يكون إضافياً بالنسبة إلى أعم  
منه مع كونه كلياً بالنسبة إلى أخص منه كالحیوان فإنه جزئي بالنسبة إلى الجسم  
النامي كلياً بالنسبة إلى الإنسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بل التي لا عهد  
الخارجي والضمير واسم الإشارة والموصول على تحقيق السيد تيمم المصنف من  
إنهما موضوعا للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلييتهما وأما لمعرف بغير  
أل التي لا عهد فكل كاسم الجنس والنكرة وعلم الجنس لوضع الطرفين للاحقيقة  
من حيث تعيينها في علم الجنس دون اسمه والنكرة لأن فرداً انتشر (قوله الذي)  
أي المفرد جنس يشمل الكل والجزئي (قوله يمنع نفس تصور مفهومه ذلك)  
أي الاشتراك فيه فصل مخرج الكل وذكراً لفظ نفس لخراج الكل  
الذي امتنع الاشتراك فيه للبرهان الخارج والتصور لخراج الكل الذي  
انحصر في فرد بحسب الوجود الخارجي والذي لا فرد له فيه أي لا يمكن فرض  
صدقه على متعدد لمنع تشخصه ذلك كزبد علماً بأن قيل ما الفرق بينه وبين  
الكليات العددية التي يمتنع فرض صدقها على ذلك كالأشياء ولا موجود  
ولا ثابت ولا حاصل فإنه لا شيء مما في الخارج أو الذهن بصدق عليه كلياً منها

(وإما جزئي) بضم الجيم  
وسكون الزاي وكسر الهاء  
(وهو) أي حقيقة الجزئي  
المفرد (الذي) جنس شامل  
الجزئي والكل (يمنع تصور  
مفهومه) أي مدلوله ومفعول  
يجمع (ذلك) أي وتوابع الشركة  
فيه قوله يمنع النخ فصل  
مخرج الكل وذلك (كزبد)  
بفتح الزاي وسكون المثناة  
تحت حال كونه



علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما  
يعرض له من اشتراك لفظي وقدم السكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير  
ما مرولانه انقصود بالذات عند المنطقي لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب  
بمخلاف الجزئي (والسكلي اما ذاتي وهو

(علما) بفتح العين  
المهل وفتح اللام على  
شخص معين فانه نفس فهم  
الذات المعين منها يمنع وقوع  
الاشتراك فيه من حيث  
وضعه له بخصوصه وان  
وضع لشخص معين غير  
نفس تصور هذا الاخره  
منه من حيث وضعه له يمنع  
وقوع الشركة فيه من حيث  
وضعه له وهكذا ان وضع  
لثالث اوراق الى ما لانهاية له  
فلا يخرج منه تمدد وضعه  
واشراكه لفظاً عن كونه  
جزئياً ولا يوجب كونه  
كلياً واحترز بقوله علماً  
عن زيد مصداقاً فانه كل  
لا يمنع نفس تصور مفهومه  
وقوع الشركة فيه (والسكلي)  
الذي لا يمنع نفس تصور  
مفهومه وقوع الشركة فيه  
(اما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (ذاتي وهو) أي  
حقيقة الذات السكلي

فلا يمكن فرض صدقه على متعدد بالاولى قيل الفرق بينهما ان يجوز يد امتنع  
فرض صدقه على متعدد لذاته فتا في الامكان الذاتي وامتناع فرض صدق هذه  
السكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان تقاضها كشيء وموجود ونايت  
وحاصل شاملة لكل ما في الخارج والذهن فامتناع فرض صدقه الغير هافلا  
يتا في امكانه لذاتها وعبارة السيد عيسى الصفوى في شرحه الفرة نصها  
الخامس أن لا يمكن صدقه على شيء أصلاً كمفهوم لشيء وشريك الباري  
تبارك وتعالى والممدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو شيء وليس بشريك  
وموجود في ذهن فلا يمكن رفعها لامتناع اجتماع التقيضين لكن اذا قطع  
النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها  
على متعدد ويسمي هذا كايافرضيا اذ لا تحقق له أصلاً اه غيبي فان قيل  
الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو  
كلبي فينتج ان الجزئي كلبي وهذا خلف فالجواب انه ان اراد بالجزئي في  
الصغرى ما صدقه كزيد فهي ممنوعة وان اراد مفهومه فالنتيجة حق لا خلف  
(قوله علما) أي لا مصدر الزاد فهو كلبي (قوله من حيث وضعه له) صلة تصور  
فالتناسب تأخير عنه واحترزه عن تصور لاه هذه الحيزية فليس مانعاً من  
الاشتراك فيه كما اشار لهذا بقوله ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي  
(قوله ذلك) أي وقوع الشركة فيه (قوله له) أي زيد العلم ونحوه (قوله من  
اشتراك لفظي) بان لسا (قوله قيوده) أي السكلي أي جنبها الصادق واحد  
وهو المراد (قوله عدمية) أي مشتملة على النفي (قوله ما مر) أي في توجيه تقديم  
المفرد على المؤلف (قوله ولانه) أي السكلي (قوله الحدود) الاولى التعاريف  
(قوله والبراهين) الاولى الحجة (قوله والمطالب) أي النتائج (قوله بمخلاف  
الجزئي) أي فانه لا يكون مادة لشيء منها (قوله اما ذاتي الخ) اعلم ان السكلي  
الذاتى ينسب الى ما غنيت عن جزئياته فاما اذ يكون تمام ماهيتها كالانسان

(الذي) جنس شامل الذاتي والمرضى ٤٤ (يدخل) أي ثبت دخول مفهومه (في حقيقة) أي

الماهية الجامعة (لجزئياته) الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحَيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) فانه داخل فيهما التركيب الإنسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاحل (واما عرضي وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته (كالصاحك بالنسبة إلى الإنسان) لما مر أن مركب من الحيوان والناطق فالصاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتي على ما ليس أو داخل فيها كالحَيوان والناطق أو خارجا عنها كالصاحك والمشي والاولان ذاتيان والثالث عرضي وعلى هذا فالذاتي ما ليس بخارج والمرضى الخارج فتدخل الماهية في الذاتي وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطق الثاني ان الذاتي الداخل والمرضى ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالماهية عرضية الثالث ان الذاتي الداخل والمرضى الخارج فالماهية واسطة وتقتل هذا النوع في شره مختصر ابن عرفة (قوله الذي يدخل في حقيقة جزئياته) أي يكون جزأ منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حمله الشارح لكن لا يتناسب قوله الآتي والذاتي الخ فانه صريح في أن الماهية ذاتية ولذا قال بعضهم انه اشار إلى ان لذاتي معين في كلامه شبه استخدام (قوله فانه) أي الحيوان (قوله كالحَيوان) أدخلت الكاف الناطق أو الصاحل مثلا (قوله فيهما) أي حقيقة الإنسان وحقيقة الفرس (قوله الإنسان) أي مفهومه (قوله والفرس) أي مسماه (قوله وعرضي) سمي بهذا التسمية لما يمرض لذات وهو الضحك العارض للإنسان مثلا اذ يقال في النسبة إلى العرض عرضي (قوله بخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته فهو من اطلاق الاعم وهي الخاتمة على الاخص وهي المتأخضة بقرينة المقتضية واصطلاح المنطقة ان الخائف ما يمكن اجتماعه مع مقابله كالضحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمونه بخلة بل مناقضان كان الاولى للمصنف أن يقول ما يتأخض (قوله انه أي الإنسان الخ) يان لما (قوله وعلى هذا) أي قول المصنف الذاتي هو الذي يدخل الخ والمرضى هو الذي يخالفه (قوله فالماهية) أي الحقيقة النوعية (قوله عرضية) منه بعضهم قائلا لا يبيده كلام المصنف اذ مراده بحقيقة الجزئيات ما يعم الحقيقة الذهبية والحقيقة الخارجية

فالتوسع عرضي وقيل الذاتي غير الخارج والمرضى الخارج وعليه فالتوسع ذاتي وقيل الذاتي المقترنة الداخل والمرضى الخارج وعليه فالتوسع واسطة بينهما وهذه اصطلاحات مسهة فلا مشاحة فيها ولذا مشى

بمرضى فنكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو  
كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية  
لالتوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على

المقترنة بالتشخيص فتعريف الذاتى شامل للتوع فانه وان كان تمام الحقيقة  
لجزئياته من حيث هي لكنه جزؤ للاحقيقة الخارجية من حيث انها  
مقترنة بالتشخيص ونظرفيه بأنه يلزم أن يكون التشخيص المارض للاحقيقة  
شجزاً داخلاً وذلك باطل أقول قد يقال انه جزؤ من حقيقة الفرد وليس  
جزؤاً من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من منع عرضية النوع المراد  
بما يختلف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات المارض لها فلا  
تدخل الماهية في المراضى لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه  
عابه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجاً فأولى أن لا يكون الشيء  
نفسه خارجاً عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا السكلي مسكوت عنه بأن  
لا يكون ذاتياً ولا عرضياً والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المقدمات  
(قوله بمرضى) الاولى بخارج لان المراضى مختلف فى تفسيره فلا يصح  
ذكره فى تفسير الذاتى وأيضاً فى عيب التركيب وهو ان يذكر فى التعريف  
ماليس أعم من المرف ولا مساوياً له فيؤدى الى توقف ماهية على ماهية  
أخرى مباينة لها (قوله فتكون) أى الماهية النوعية (قوله ذاتية) أى  
لشمول تعريف الذاتى لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على  
جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوى وهو الفصل وعلى النوع  
الذى هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفرادها بلقاء التشخيص  
فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتى مشترك بين المتبين وان كان  
أحدهما أعم من الآخر كاشتراك التصور بين معاني الإدراك والإدراك  
الذى لاحكم معه غنيمي (قوله واعترض) بضم التثنية فوق وكسر الراء  
أى كون الماهية النوعية ذاتية (قوله الى الذات) أى الماهية النوعية  
(قوله لزم نسبة الشيء الى نفسه) أى وهى باطلة لانها تقتضى مغايرة  
المنسوب المنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه (قوله التسمية) أى بالذاتى  
(قوله اصطلاحية) أى خالية عن النسبة فالباء فيها أصلية من مبة الكلمة

المصنف هنا على الاول  
وفيما يأتى على الثانى

حقيقة المسؤول عنه وصلة  
مقول (بحسب) بفتح الحاء  
والدين المهملين أي باعتبار  
(الشركة) بين جزئين من  
جزئياته أو أكثر (المحضة)  
الخاصة والمجردة عن كونه  
مقولا في جواب ماهو بحسب  
الخصوصية لان السؤال  
بما هو انما هو عن تمام الماهية  
وهو تمام الماهية المشتركة بين  
الحقائق المختلفة وليس تمام  
الماهية المختصة انما هو جزؤها  
فلا يصح لجواب السؤال  
عنها وذلك كالحيوان بالنسبة  
الى (أنواعه) كالانسان  
والفرس وهو أي الكلبي  
الذاتي المقول في جواب  
ماهو بحسب الشركة فقط  
(الجنس) أي المسمى في  
الاصطلاح جنساً (نبيه)  
المسئول عنه بما هو واحد كلبي  
نحو ماهو الانسان وجوابه  
الحد التام نحو حيوان ناطق  
واما واحد جزئي نحو ماهو  
زيد واما افراد متحدة  
الحقيقة نحو ما زيد وعمر و  
وخالد وجوابهما النوع

ما صدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ما صدقها ثم أخذ في بيان السكليات الخمس  
وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي امامقول في جواب ماهو بحسب الشركة  
المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس)  
لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا

كياه الكرسي (قوله ما صدقها) أي الافراد والجزئيات التي تصدق  
الماهية عليها (قوله نسبة الحقيقة الى ما صدقها) أي فتكون من باب  
نسبة الكلبي لجزئيه أو الجزئي لكله بناء على ان الشخص جزؤ الماهية  
فتمحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التي يطلق عليها ذات والمنسوب  
اليه ما صدقها الذي يطلق عليه ذات أيضاً وما صدق الحقيقة غير هانصحت  
النسبة في اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله والذاتي)  
ان قلت لم عدل عن التضمير والمقام له لتقدم مرجحه في قوله اما ذاتي  
قلت للتنبية على ان الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم  
اذ الظاهر ان المتقدم لا يشمل النوع وما هنا شامل له بقرينة ذكره في  
أقسامه ولدفع توهم عوده للمرضي لافريته قبل التأمل في باقي الكلام  
ففي كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتي هنا معرفاً  
بال لقولهم النكرة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان  
هذا غالي لاسيا وقد قامت القرينة على المغايرة وانحصر الذاتي بالاستقراء  
في الجنس والنوع والفصل (قوله مقول) أي صالح لان يحمل  
حمل مواطأة لاجل اشتقاق والا لزم كون الياس جنساً للانسان والقطن  
مثلاً لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل  
المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني ما فيه  
أحدهما كمالك علم أي ذو علم أو عالم (قوله الشركة المحضة) في بعض  
الذخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لا بد منه لاجرا ج النوع فانه  
يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة  
لا لخصوصية لينتقل التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة  
التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين

واما أنواع مختلفة الحقائق نحو ماهم الانسان والفرس والشاة واما واحد كلبي وواحد جزئي بالحقائق  
مختلفة الحقيقة نحو ماهما الانسان والفرس ولاحق اسم فرس واما واحد كلبي وجزئيات مختلفة الحقيقة نحو ماهم

عنه لانه تمام ماهيته المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون جواباً عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه بما منحصر في أربعة في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة والجواب عن الاربعة منحصر في ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات

الانسان ولاحق اسم فرس  
ويسفور اسم حمار واما  
أفراد مختلفات الحقيقة نحو  
ماهيم زيد ولاحق ويسفور  
وجوابها الجنس نحو حيوان  
(ويرسم) بضم المثناة تحت  
وسكون الراء وفتح السين  
المهمل أى تعرف حقيقة  
الجنس برسم مصور (بأنه)  
أى الجنس (كلى) جنس  
شامل جميع الكليات الخمس

بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله عنهما) أى الانسان والفرس ولو قال عنه أى السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا ان يقال أنى بضمير التثنية لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد (قوله لانه) أى الحيوان (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله أن يكون) أى الحيوان (قوله في الاول) أى الانسان (قوله الناطق) أى المدرك بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تشكلم (قوله وفي الثاني) أى الفرس (قوله وكثير متماثل الحقيقة) هذا خاص بالافراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله وكثير مختلفها) أى من الحقائق فقط أو منها ومن الافراد لامن الافراد فقط وان كان هو الظاهر من عطفه على ما قبله فيشمل الحقائق الخالفة كذلك والحقيقة والافراد الشخصية نحو ماها الانسان ويسفور اسم فرس وشمل الافراد المختلفة الحقيقة أيضاً نحو ما زيد ويسفور (قوله منحصر في ثلاثة أجوبة) فيجيب عن الاول وهو الواحد الكلي بمجده التام كحيوان ناطق وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينهما ولا عبرة بالاشخاص المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس القريب كحيوان (قوله الثاني) أى الواحد الجزئي (قوله الثالث) أى الكثير المتماثل (قوله كلى) نيل لاحاجة اليه لاغناء مقول على كثيرين عنه ورد بأن المتأخر لا يغنى عن المتقدم لوقوعه في مركزه وبأنه محتاج اليه ليجرى الوصف عليه (قوله سائر الكليات) أى جميعها

(مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو)

الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فهذه أنواع للكلية داخلية تحتها فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والمرض العام قلت لا يبعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها فاللون يصح كونه جنساً بالنسبة لادوا والياض مثلاً وكونه نوعاً بالنسبة للكيف وقصلاً اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضاً عاماً بالنسبة للحيوان ( قوله مقول ) أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حمل هو هو ويسمى حمل مواطاة لاحل اشتقاق والا لزم جنسية البياض للتلحج والماح مثلاً واللازم باطل فكذلك ملزومه ( قوله على كثيرين ) أي أنواع ( قوله مختلفين بالحقائق ) أي كالحَيوان المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني حيوان ساهل والثالث حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعروف مطلق الجنس الشامل لافصامه الاربعة السافل والمتوسط والعالي والمنفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله على جنس لا جنس وهو قوله كلي قلت لا لكي اعتباراً ان أحدهما النظر الى مفهومه أي كونه مقولاً على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص ( قوله خرج به النوع ) قيل لا وجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج للفصل القريب به كالتألق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقي الكلمات لان منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجاً بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرج ان بقوله في جواب ماهو فأخرج خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقاً والخاصة مخرجة بقيد واحد حذراً من التشتيت ( قوله في جواب ماهو ) ان قال الجنس لا يعل في جواب ماهو اذ لا يجاب به عن الواحد كلياً كان

(مقول على كثيرين) نعمت  
كلشيف لكل ذكره توطئة  
لما يليه (مختلفين بالحقائق)  
فصل مخرج النوع وصلة  
مقول (في جواب) فصل  
مخرج المرض العام لانه  
لا يقال في الجواب لانه ليس  
تمام ماهية ولا يميز ألهاء وضافة  
جواب ( ماهو ) فصل  
مخرج الفصل والخاصة

(تفهيان الأول) الجنس أربعة أقسام سافل وهو ما فوقه جنس ولا جنس تحته نحو الحيوان ومتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم التامى وعال وهو ما تحته جنس ولا جنس فوقه كالجوهر ومفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته كالألك ٤٩ يفتح الميم واللام (الثاني) يميز

الجنس القريب من العالى والمتوسط بأنه ان كان مقولاً في الجواب عن الماهية وعن كل ما يشار كها فيه فهو القريب كالحيوان وان كان مقولاً عليها وعلى بعض ما يشار كها فيه فقط فبعيد بمرتبة ان كان يئنه وبين الماهية جنس واحداً كالجسم التامى للانسان ويحاج به عن السوال عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وبعض ما يشار كها فيه كالبات كما يحاج بالحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وكل ما يشار كها فيه فيكون مع البعيد بمرتبة جوابين الحيوان والجسم التامى وان كان يئنهما جنسان فبعيد بمرتبتين كالجسم المطابق له ومعه ثلاثة أجوبة الحيوان والجسم التامى والجسم المطلق

خرج به الفصل والخاصة والمرض العام اذ الاولان انما يقالان في جواب أى شىء وهو وذلك لا يقال في الجواب أصلاً لأنه ليس ماهية ما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا يميز له حتى يقال في جواب أى شىء هو وأما الجزئى فليدخل في السكى حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعمه جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذى تحت جنس وليس فوقه جنس كالجوهر وعلى القول بجنسيته

أو جزئياً لأنه ليس تمام ماهيته بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماها أوماهم وأجيب بأن عرض المصنف الآن يان انه يقع في جواب ما لا في جواب أى وأفرد الضمير باعتبار عنوان المسؤل عنه ولا حاجة لزيادة قولاً ذاتياً (قوله خرج به الفصل) أى سواء كان قريباً كنطاق أو بعيداً كنأى (قوله والخاصة) أى سواء كانت خاصة نوع كضاحك أو خاصة جنس كتنفس (قوله والمرض) أى كالمشئ للانسان (قوله الاولان) أى الفصل والخاصة (قوله أى شىء هو) أى في ذاته باعتبار الفصل وفى عرضه باعتبار الخاصة (قوله والثالث) أى المرض العام (قوله لا يقال في الجواب أصلاً الخ) وقول المصنف في رسمه الآتى مقول على كثيرين مفناه في غير الجواب فلا ينافى ما هنا (قوله عال) ويسمى بعيداً وجنس الاجناس أيضاً (قوله كالجوهر) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنساً وهو موجود لشموله المرضى وفوق موجود شىء على القول بشموله لعدم (قوله على القول بجنسيته) أى الجوهر لـ كل جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقاط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شىء من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجودية هذا مذهب المتكلمين وذهب

(٧ م) وان كان يئنه ثلاثة اجناس فبعيد بثلاث مراتب كالجوهر له وتصير الاجوبة أربعة الحيوان والجسم التامى والجسم المطابق والجوهر (الثالث) رتب القوم الاجناس ايئهم ألهم التمثيل تسهيلاً على التعلم بالحيوان المشترك بين أنواعه الخ لثمة في الحقائق ثم الجسم التامى المشترك بين الحيوان والنبات ثم الجسم المطابق المشترك بين الجسم التامى والجسم غير التامى ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط

ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحت جنس كالجسم الثامى وسافل وهو  
الذى فوقه جنس وليس تحت جنس كالحيوان لان الذي تحت انواع لا اجناس  
ومنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحت جنس قالوا ولم يوجد له مثل  
الحكماء الى انها اعراض اذ التقطت عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح  
والسطح نهاية الجسم فاحترز بقوله على القول بمجيبته عن قول الحكماء لانه  
عرض عام عندهم (قوله ومتوسط) أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحت  
الجسم الثامى وكالجسم الثامى اذ فوقه الجسم المطلق وتحت الحساس والمتحرك  
بالارادة (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) أى ومثله بعضهم بالمقل بناء على أن  
الجوهر ليس جنسه بل عرض عام وعلى هذا فالقول بالشرية انواع له  
لا اجناس والالم يكن منفردا ولا أشخاص والا كان نوما والاولى في عدد  
الاجناس الابتداء بالسافل ثم المتوسط ثم السالى لان المتطرف فيها التصاعد لانا اذا  
فرضا شيئا وفرضا له جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا ويرى الجنس  
القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن المساهية وعن بعض ما يشاركها  
في الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب  
كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال  
عنه وعن سائر الانواع المشاركة له فيه وان كان الجواب عن المساهية  
وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها  
فيه فبعيد كجسم نام فان النبات وباقي انواع الحيوان تشارك الانسان  
فيه ويجاب به عنه وعن النبات لاعتنه وعن باقي انواع الحيران ويكون  
هناك جوابان ان كان بيضا بمرتبة واحدة بأن يكون بين المساهية كالانسان  
وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم الثامى اذ بينه وبين  
الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم الثامى جواب آخر وثلاثة  
أجوبة ان كان بيضا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة أجوبة ان  
كان بيضا بثلاث مراتب كالجواهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد  
الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد بواحد أبدا لان  
الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب  
القوم الاجناس لتيها لهم التمثيل بها تسويلا على المتعلم فوضوا الحيوان



(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراد نحو (زيد وعمر وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمر وما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) للنوع (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول)

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة) ان كان السؤال عن تمام ماهية مشتركة بين جزئيات متحدة الحقيقة نحو ملهم زيد وعمر وبيكر وخالد (و) مقول في جواب ماهو (بحسب الخصوصية) ان كان السؤال عن ماهية مختصة بمجزئ نحو ماهو زيد حال كون المقيدين نائبين (مما) متعاقبين في سؤالين كاتقدم (وهو) أى الكلي المقول بحسبها (النوع) ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتركة وكونه تمام ماهية مختصة لان الاول باعتباره مجرد عن الشخصات والثاني باعتباره مقيداً بها (ويرسم) النوع (بانه كلي) جنس شامل جميع الكليات (مقول على

ثم الجسم التام ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحیوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم التام لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قسمان مادی ومجرد حقيقي (قوله بحسب الشركة والخصوصية) أى يحمل تارة على جملة من افراد الثمالة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمر وبيكر فيجاب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهما وتارة يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفري وشيخ الاسلام ومن حثى كلامهم (قوله من) ليس المراد به المية في الزمن بأن يحمل حملاً واحداً على سيل الشركة والخصوصية في زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المقولية فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو في قوة جيبا ومنه ثبوت الحلين للنوع بأن يحمل على فرد مسئول عنه بما هو ويحمل على افراد مسئول عنها بما هي أيضاً أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمر الخ (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله ذلك) أى انسان (قوله لانه) أى انسان (قوله تمام ماهيته المختصة به) أى للفرد ان قلت لان لم انه تمام الماهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص لانسان ماهية مشتركة بين أفرادها مختصة ببعضها أوجب بأن الشخصات عوارض للعادية لا من تمامها وتتمامها الحيوان الناطق فالانسان تمام

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ما هو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام مع أن ذلك يخرج بما خرج به الجنس أيضاً لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما في الرضية والنوع قدبان اضافي وهو المدرج تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحت جنس كالانسان فيهما عموم وخصوص من وجه فبحتمان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراج تحت جنس

كثيرين مختلفين بالعدد) أي تعدد الذوات (دون) تعدد (الحقيقة) فهي واحدة مشتركة بينهم فصل مخرج الجنس وصلة مقول (في جواب) فصل مخرج المرض العام واضافته لما (هو) فصل مخرج الفصل والخاصة (تتبعه) النوع قسبان حقيقي وهو الذي لا جنس تحت كانهما واضافي وهو الذي فوقه جنس كحيوان فيهما عموم وخصوص من وجه يجتزمان في نحو الانسان ويفرد الحقيقي في النوع البسيط والاضافي في نحو الجسم النامي

ماية زيد المختصة به فان قلت لو كان ذلك لم توجد في غيره من الافراد واللازم باطل فأجيب بأن الباء داخلة على المقصور فزيد لا يمتد إلى الانسان مثلاً وبأن المساهية المختصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرها مخصصة بمشخصات عمرو وعوارضه فالمساهية المطلقة مشتركة والمخصصة مختصة (نوله على كثيرين) أي افراد (قوله الفصل والخاصة) خرجاً باضافة جواب لما هو (قوله والمرض العام) خرج بقوله في جواب (قوله الثالث) أي المرض العام (قوله بما خرج به الجنس) أي قوله دون الحقيقة أي لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله لكن الانسب الخ) بحث فيه بأن الشيء لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي قبله متناولاً له مع أن المرض العام خرج بقوله دون الحقيقة فالانسب ان الجنس وخاصته والفصل البعيد والمرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان الفصل القريب وخاصة النوع خرجاً بقوله في جواب ما هو (قوله الانسب) شاذ قياساً لانه من ناسب (نوله لتشاركهما) أي الخاصة والمرض العام (نوله في الرضية) بفتح العين المهملة والراء أي في كون كل منهما عارضاً للماهية (قوله وحقيقي) ويقال له نوع الانواع أيضاً وهذا أحد السكليات الجنس على التعمين بخلاف النوع الاضافي فليس أحدهما على التعمين (قوله ما ليس تحت جنس) أي بل افراد أو أصناف بقرينة كون الكلام في النوع الحقيقي لكن الاولى ما ليس تحت نوع لصدق كلامه بالجنس السافل وليس نوعاً حقيقياً (قوله فيهما) أي النوع الاضافي والنوع الحقيقي الخ تنزيح على تعريفهما (قوله من وجهه) راجع للعموم والخصوص

(واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي شيء يميز ماهية عن كل ما سواها أو عن بعضه حال كونه داخلها فيها (وهو) أي المقول في جواب أي شيء هو في ذاتها الكلية (الذي يميز الشيء) أي الماهية تميزا تاما عن كل ما سواها أو في الجملة عن بعض ما سواها وصلة يميز (عما يشاركه في الجنس) قريبا كان أو بعيدا (كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي الكلّي الذي يميز الشيء عما يشاركه في جنسه (الفصل) ولم يزد أو في الوجود عقب في الجنس تبعا للنقد بين بناء على ان كل ماهية لها جنس وزاد التأخرون عقبه في الوجود بناء على انه ليس كل ماهية لها جنس وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو جواز تركب ماهية من أمرين متساويين أو عديمه فالزيادة على الاول وعندها على الثاني

وهو الحيوان وحقيقى اذ ليس تحت جنس وينفرد الاضافى بنحو الجسم التامى فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقة بالمساهية البسيطة كالنقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشيء) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس) كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (الفصل) وذلك لانه اذا شئ من الانسان باى شيء هو في ذاته كان للناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس (قوله بنفي جنسية الجوهر) أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له بلا ينفرد فيه النوع الحقيقى لا تدراجة تحت جنس فهو اضافى أيضا وليس بسيطا لتركيب ماهيته من جنس وفصل (قوله أي شيء هو في ذاته) اعلم ان السائل باى لم يسأل عن تمام المساهية المشتركة بين شيئين أو أكثر وانما يسأل بها عن يميزها عما يشاركها فيها يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل الانسان أي حيوان هو كان سوءا عن المشاركات في الحيوان واذا قيل أي موجود هو كان سوءا لاعتباره مشاركة في الوجود والسؤال باى ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو تاليه أن يزداد قوله في ذاته تاليها أن يزداد قوله في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز السوء عنه معالفا فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة وان كان الثاني فالجواب الفصل وحده وان كان الثالث فالجواب الخاصة وحدها فنقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه يقيد به (قوله ولو في الجملة) إشارة الى انه لا فرق في المميز الذي ين كونه مميزا للشيء عن جميع ما عداه كالناطق للانسان أو عن بعض من عداه كالحساس والتامى له كالحساس يميز عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والتامى يميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله كالناطق الخ) أي عند من لم يجعله مقولا على الملائكة والجن وأراد بالناطق الصفة المستلزمة جهة التمييز العقل والتفكر البقوى والتصور الخيالى فهو فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جملة مقولا على الملائكة فهو فصل

وتبع في اقتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لما فصل فلها جنس وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود وبني الخلاف على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فن جواز تركيبها من ذلك زادما ذكر ومن لا فلا ( ويرسم ) الفصل ( بأنه كلي ) دخل فيه سائر الكلليات ( يقال عن الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته )

( ويرسم ) الفصل  
( بأنه كلي ) جنس شامل  
كل كلي ( يقال على الشيء  
المسؤول عنه ( في جواب ))  
فصل مخرج المرض العام  
واضافة جواب ( أي شيء  
هو ) فصل مخرج الجنس  
والنوع ( في ذاته ) فصل  
مخرج الخامة والفصل  
قسمان قريب وهو ما يميز  
الشيء عما يشاركه في  
جنسه القريب ويبيدوهو  
ما يميزه عما يشاركه في جنسه  
اللبيد

ببدي فميز الإنسان عن غير الملائكة والجن ( قوله وتبع ) أي المصنف  
( قوله إلى زيادة أو في الوجود ) أي في تعريف الفصل عقب في الجنس  
ليصير التعريف جامعا ( قوله على جواز تركيب الخ ) يفيد أن الخلاف في  
الجواز العقلي مع الاتفاق على عدم وجود ذلك ( قوله ذلك ) أي متساويين  
( قوله ما ذكر ) أي أوفي الوجود ( قوله وعدمه ) احتج عليه المتقدمون  
بان الماهية لو تركيبت من متساويين قلما أن يحتاج كل منهما للآخر  
فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيع بلا مرجع أو لا يحتاج كل  
للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب  
التأخرون بان هذه الحالات انما هي في الماهية الخارجية أما الذهنية  
فلا لانها من الأمور الاعتبارية والكلام في الثاني لا الاول سامنا  
بحيث فيها لكن نتمن أن هذا دور رتبى لم لا يجوز أن يكون دورا ميباهو  
غير محال كتوقف الجرم على المرض وعكسه فان قلت لم يذكر المصنف  
هذه الزيادة في التفسير الاول وقد أطلق في رسمه كآري فلم يقيد بالجنس  
كما قيد أولا قلت للاشارة إلى المذهبيين وان مختاره ما سبق فيحمل الثاني عليه  
بدلالة السياق وانه متردد في ثبوت تركيب الماهية من متساويين \* قال  
السعد في شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبني  
على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على  
تفسير الحكمين المحقق فليس مبني عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء  
عما يشاركه في الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في  
الجنس أم لا وتحقيقه ان فصل للشيء ان اختص بالجنس كالحساس للحيوان  
بالنسبة إلى الجسم انما كان يميزا عما عداه عما شاركه في الوجود وان

خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان في جواب ما هو والعرض العام  
لانه لا يقال في الجواب أصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشيء في  
عرضه لا في ذاته والفصل فهما قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه  
التقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبسبب وهو ما يميز الشيء في  
الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان قلت  
يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه ان أتى  
به في جواب أى شيء هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ما هو

لم يكن محتما بالجنس كالناطق للانسان عند من جملة مقولا على غير  
الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس  
أى الحيوانية لاعن جميع ما يشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة  
اه قوله عند من جملة مقولا على الملائكة فملى هذا لا يكون الناطق  
فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جماع  
انها ناطقة غيبية (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره انه جمل للمذكور  
قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولي جملة ثلاثة قيود وهي  
يقال في جواب وازدافة الجواب الى أى شيء وقوله في ذاته ويخرج  
بالاول المرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالثاني الجنس  
والنوع وبالتالى الخاصة وبمحتمل ان هذا مراد الشارح ويكون اخراجها  
على التوزيع لكن يبعده تأخير المرض العام عن الجنس والنوع في  
الاخراج (قوله في جواب ما هو) وان اختلفت جهة المقولية لان الجنس  
يقال في جواب ما يحسب الشركة المحضة والنوع بحسب الشركة والخصوصية  
(قوله عن جنسه) أى صاحب جنسه (قوله يلزم) أى من كون المميز  
عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله هذا التميز) أى الذى يميزه  
الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن الثبات كما يميزه عن الحساس  
(قوله فيه) أى كون الجنس فصلا (قوله به) أى الجنس (قوله في جواب  
أى شيء هو) كان يقال أى شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان  
قد ميز الحيوان الانسان مما يشاركه في جنسه كالنامي والجسم من  
شجر وحجر والظاهر ان مراده الجنس للسافل أو المتوسط لالعالى

فله اعتباران بحسب السؤال ثم نبي بالعرضى فقال ( واما العرضى  
فاما أن يتمتع انفسكا كه عن الماهية وهو المرض اللازم ) كاضحك بالقوة  
بالنسبة الى الانسان ( أو لا يتمتع ) انفسكا كه عنها ( وهو المرض المفارق )  
كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان ( وكل واحد منهما اما أن يختص

لانه لا يميز عن شىء ( قوله فله ) أى الجنس ( قوله نبي بالعرضى ) أى أنى  
به ثانيا بعد اتيانه بالذاتى أولا والمراد به هنا المنسوب لما عرض لذات  
خارجا عنها وهذا اصطلاح أهل الميزان لا المنسوب للمرض مقابل الجواهر  
كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهى يجتمعان في  
نحو اليأس وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو اللطافة ( قوله  
يتمتع انفسكا كه عن الماهية ) أى من حيث وجودها ذهنا بمعنى أنها  
يتمتع ادراكها دون ادراك كقدرية اثلاثية وزوجية الاربعية ويسمى  
هذا لازم الذهن أو من حيث ان وجود الخارجى بمعنى أنها يتمتع وجودها  
في الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من  
حيث هي بمعنى أنه يتمتع وجودها في الذهن أو الخارج منفكة عنه بل  
أيضا وجدت انصفت به ككون زوايا المثلث اثلاثية مساوية لثلاثين  
ويسمى هذا لازم الماهية ( قوله كالضاحك ) بالقوة بالنسبة للانسان  
الضاحك أبسط الوجه وانكشف مقدم الانسان والقوة امكان الشىء  
حال عدمه ويقابلها الفعل وهو التحقق والحصول والثبوت ففى كون  
الضاحك بالقوة طارضا ملازما نظرا وأجيب بأن القوة تعلق أيضا على  
الامكان معلقا عن التقييد بحال الدم وهو المراد هنا ( قوله المرض  
المفارق ) أى الذى تمكن مفارقتها وان لم يفارق بالفعل كالقفر الدائم  
من لا يمكن غناه حانة وكفراق الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا  
وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا يمكن الزوال عادة وذلك  
ليس يمكن الزوال عادة والمفارق اما بسرعة كحرة الحجل وصفرة  
لوجل أو ببطء كالشباب والحب وسواد الشعر ( قوله وكل واحد منهما  
الح ) صريح في أن أقسام العرضى أربعة واذا ضمت الجنس والتويع والفصل  
لغت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن السكليات خمسة وأجيب بأن

( واما العرضى قلما )  
بكسر المز وشد الميم ( أن )  
يفتح فسكون حرف  
مصدرى مك ( يتمتع انفسكا كه  
عن الماهية ) أى خلوها  
قته ووجودها بدونه  
( وهو المرض اللازم )  
للماهية كالضاحك بالقوة  
والمتمتع كذلك بالنسبة  
للانسان ( أو لا يتمتع ) انفسكا كه  
عنها بأن يجوز خلوها عنه  
ووجودها بدونه كالضاحك  
بالفعل والمتمتع كذلك  
بالنسبة للانسان ( وهو  
المرض المفارق ) للماهية  
( وكل واحد منهما ) أى  
اللازم والمفارق ( اما أن  
يختص

بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالمضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى  
 الانسان) لانه بالقوة لازم لمساهية الانسان مختص بها وللفعل مفارق  
 لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون ففرضوا أن  
 تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة  
 (بانها كلية) دخل فيها سائر السكليات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة  
 فقط) من الافراد (قولا عرضياً) خرج به الجنس والمرض للعام لانهما  
 يقالان على حقائق والتويع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي  
 لا عرضي

تقسيم العرضي الى لازم ومفارق تقسيم ثانوي كتنظيم الجنس والتويع  
 والفصل (قوله بحقيقة واحدة) أي بافرادها لان الخاصة لا تلزم للماهية  
 من حيث هي نوعية كانت كالمضاحك أو جنسية كالماشي والمتنفس  
 (قوله وهو الخاصة) قدمها لتمييزها للماهية وكونها مادة للرسم بخلاف  
 المرض العام وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقاً أيضاً كالمضاحك  
 للانسان واضفية وهي التي بالنسبة الى شيء دون شيء آخر كالماشي  
 للانسان بالنسبة للحجر وهذه ليست احدى السكليات الخمس ان قلت  
 ورد في السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة  
 للانسان قلت يمكن أن معنى ما ورد أنهم يتجبرون مجازاً مرسلات علاقته  
 المسببة أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله وهذا) أي تقسيم الخاصة  
 الى لازمة ومفارقة (قوله ففرضوا) أن تكون الخاصة لازمة بحيث  
 فيه بانهم اذا كانوا يطلقون الخاصة الاعلى اللازمة فذا تكون المفارقة  
 واشتراطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضي أن كل خاصة لازمة  
 بل يقتضي أنها تكون لازمة ومفارقة ولا يفتي الشرط (وله من الافراد)  
 بيان لما (قوله به) أي قوله تقل على ما تحت حقيقة واحدة فقط على وجه  
 الاجمال والتفصيل يعلم من التعليل (قوله على حقائق) أي ما تحتها من الافراد  
 لكن في غير الجواب فلا ينافي ما تقدم أن المرض لا يقل في الجواب  
 مطلقاً وأفاد التعليل أن خروجها بقوله على ما تحت حقيقة (قوله  
 والتويع والفصل) عطف على الجنس (قوله لان قولهما على ما تحتها الخ)

بحقيقة واحدة) بان  
 يكون قاصراً عليها ولا  
 مرض لغيرها (وهو الخاصة)  
 أي المسمى خاصة (كالمضاحك  
 بالقوة) بضم القاف وشد  
 الواو أي الامكان وهذه  
 خاصة لازمة (و) بمعنى  
 والمضاحك (بالفعل) وهذه  
 خاصة مفارقة بالنسبة  
 (للا انسان وترسم) الخاصة  
 (بانها كلية) جنس شامل  
 كل كلي والاول كلي لان  
 "كلية من المركب والكلام  
 في المفرد (يقال) أي نحمل  
 في الجواب فصل مخرج  
 المرض العام (على ما) أي  
 جزئيات (تحت حقيقة  
 واحدة فقط) فصل مخرج  
 الجنس (قولا عرضياً)  
 فصل مخرج النوع والفصل  
 هذا ان قيد قولها بكونه  
 في جواب وان لم يقيد به  
 فالمرض خرج بقوله فقط  
 والخاصة قسمان خاصة نوع  
 كالمضاحك للانسان وخاصة  
 جنس كالتنفس للحيوان  
 وكل خاصة نوع خاصة  
 لجذبه ولا عكس

ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون الجنس كاللون للجسم وقد تكون لاتنوع كالضحك للانسان وكل خاصة تنوع خاصة لجنس ولا ينعكس (واما أن يم) كل من العرض اللازم والمفارق

أقاد أن خروجها بقوله قولاً عرضياً (قوله ولا حاجة) لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والمرض العام يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وعلى ما تحت خفائيق نحو زيد وعمرو حيوان أو ماشيان ونحو الانسان والفرس حيوان أو ماشيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله والخاصة) قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة محتمة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أقاد الشارح أنها تكون له أيضاً فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوهمه ظاهره وبيان أن مراده بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية (قوله كاللون للجسم) الغنيمي الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لانواع الجسم لان الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله وكل خاصة) نوع فهو خاصة لجنس الغنيمي توقفت فيه حين قراءة هذا الترح خصوصاً مع قوله سابقاً للضحك بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوباً عليها مانصه خاصة الانسان كالضحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لا تجاوز الى غيره وخاصة الحيوان كالحياء ليست خاصة للانسان بل تجاوزت الى غيره من أنواع الحيوان اهـ ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانصه قال الشارح ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم ان الخاصة تقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لا تكون في غير ذلك النوع كالكتاب للانسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ما يخالف ذلك النوع كالشيء للانسان بالنسبة لاشجاره فتأمل مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكتاب للانسان وغير شاملة كالكتاب للحيوان فلا وقفة ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله ولا ينعكس) أى عكساً لنفوي بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة تنوعه لبطالانه فان التفتى مثلاً خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطوق

(واما ان يم) يضم اليه المهمة  
وقدح للميم أى يشمل كل من  
المرض اللازم والمرض  
المفارق ما تحت



( حقائق فوق حقيقة واحدة وهو المرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ) لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ورسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقل على ما عمت حقائق مختلفة قولاً عرضياً) خرج به الجنس لان قوله على ما عمته ذاتي لا عرضي والتنوع والفصل والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة قيل واعلم كانت هذه التعريفات رسوماً للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات لها حيث لم تحقق الماهيات اطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازي وهذا بمنزل عن التحقيق لان الكليات أمور

وهو بعض خاصة الجنس خاصة لثبوته فصحيح كالكتاب للحيوان والانسان (قوله حقائق فوق واحدة) ثم ان كانت الحقائق أجناساً كان عرضاً عاماً للجنس لتجاوزه الى غيره كالسواد للحيوان وغيره وان كانت أنواعاً فهو عرض عام للتنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزه الى غيره كالأكل والشرب (قوله التعريفات) أي المتقدمة للجنس والتنوع والفصل والخاصة والمرض العام (قوله رسوماً) أي كما صرح به المصنف بقوله في جيمها ويرسم (قوله الكليات) أي الجنس تنازع فيه التعريفات ورسوماً (قوله لها) أي الكليات (قوله ماهيات) أي حقائق (قوله وراء) أي غير (قوله المفهومات) أي المعاني التي فهمت من التعريفات (قوله ملزومات) نت ماهيات (قوله لها) أي المفهومات تنازع فيه ملزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال اذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات قاسد وليس حداً ولا رسماً (قوله حيث لم تحقق الماهيات) أي الكليات أي لم تحقق كونها نفس للمفومات التي عرف بها أو غيرها فتريع على قوله لجواز أن يكون الخ (قوله اطلق) أي المصنف (قوله وهذا) أي القيل (قوله بمنزل) أي مكان بمنزل (قوله عن التحقيق) أي ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بدليل أي عند مكانه كناية عن مخالفته له (قوله لان الكليات) أي ماهياتها

(حقائق فوق) أي ذاتية على حقيقة (واحدة وهو المرض العام كالتنفس بالقوة) أي (أو الفعل) بالنسبة للإنسان وغيره من أنواع الحيوان ويرسم المرض (بأنه كلي) جنس شامل لكل كلي (يقال) في غير الجواب (على ما) أي جزئيات (تحت حقائق مختلفة) فصل مخرج التنوع والفصل والخاصة (قوله عرضياً) فصل مخرج الجنس والتعاريف السابقة للكليات بذاتها فهي حدود وقد ناسخ المصنف في قوله وترسم

اعتبارية حصلت بمفهوماتها ووضعت أسماؤها بأزائها فليس لها مكان غير  
تلك المفهومات فتكون هي حدود على أن عدم العلم بأنها حدود لا يوجب  
العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم واعلم  
أن غرض المتعلق معرفة ما يوصل إلى التصور وهو القول الشارح  
أو إلى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من  
مقدمة الأول أخذ في بيانه فقل ( القول الشارح )

سمى به لشرحه المساهية ويقال له التعريف ومعرف الشيء ما تنلزم

( قوله اعتبارية ) أي منسوبة للاعتبار أي التقدير والفرض نسبة المتعلق  
بافتتاح المتعلق بالكسر ( قوله حصلت ) بضم فسحة مثلاً أي اعتبرت  
( قوله مفهوماتها ) أي ماهيات هي السكليات قاضاته لبيان ( قوله  
أسماؤها ) أي الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام ( قوله  
بازائها ) أي بمناجاة المفهومات المحصلة ( قوله لها ) أي أسماء السكليات  
( قوله غير تلك المفهومات ) أي التي حصلت ووضعت لها الأسماء ( قوله فتكون  
الح ) تفريع على قوله فليس لها الح ( قوله هي ) أي المفهومات ( قوله حدوداً )  
أي فكان المناسب أن يكون المصنف ويحدد ويرسم ( قوله لا يوجب العلم  
بأنها رسوم ) أي حتى يصح تسميتها رسوم فهذا القيل على فرض تسليمه يقتضي  
أنها لا تسمى رسوم أيضاً ( قوله ذكر التعريف ) أي بأن يقال ويعرف بدل  
ويرسم ( قوله أعم ) أي من الرسم والحد ( قوله غرض ) بفتح الذين المدججة  
والراء أي مقصود ( قوله المنطقي ) أي بوضع المتعلق وتدوينه ( قوله إلى  
التصور ) أي الجهول ( قوله أو إلى التصديق ) أي الجهول ( قوله منها ) أي  
القول الشارح والحجة ( قوله مقدمة ) أي شيء يتقدم عليه فمقدمة له ومقدمة  
القول الشارح السكليات ومقدمة الحجة التوضا ( قوله الأول ) أي القول  
الشارح ( قوله أخذ ) أي أراد الشروع ( قوله سمي شارحاً لشرحه المساهية ) أي  
بقيتها أو في الجملة أو تميزها فعمل الحد ما وناقصا والرسم كذلك وسمى قولاً  
لتركيبه والقول عند المتأخنة هو المركب زاد بعضهم تركيهاً ( قوله التعريف )  
أصله مصدر عرف المضاعف أي التبيين قل إلى المرف بالمكسر لللاقة  
المتعلق الاشتقاق والتناسب زيادة أيضاً والمرف ( قوله ومعرف الشيء ) بكسر

( انقول للشارح ) أي  
[للموصل لمعرفة المساهيات  
المنجولة سمي قولاً لتركيبه  
والقول هو المركب وشارحاً  
لشرحه المساهية المنجولة  
ويسمي تعريفاً ومعرفاً  
أيضاً بكسر الراء ويعرف  
بأنه قول تنلزم معرفته معرفة  
غيره أو امتيازاً عن غيره  
وهو سبعة أقسام حد تام وحد  
ناقص ورسم تام ورسم ناقص  
وتقسيم وتمثيل وتبديل لفظ  
بمرادفه

معرفة معرفة والعريف اما حدا ورسم وكل منهما اما تام أو ناقص ودليل  
حصره في الاربة أنه اما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام أو به بعضها

لراء اضافته لامية أي ماهيته وحقيقته (قوله معرفته) أي المعرف بالسكبر  
(قوله معرفته) أي الشيء المعرف بالفتح فلنظ ما جنس واقع على قول أو أمر  
وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المعرف واخراج غيره وببحث فيه أنه  
ان أريد المعرفة بالسكبر لم يشمل الرسم وان أريد المعرفة بوجهه لم يشمل الحد  
فالتناسب زيادة أو امتياز فالحد التام تستلزم معرفته المعرفة والحد الناقص  
والرسم طابقا تستلزم معرفته التميز في التسمية معرف الشيء ما تستلزم معرفته  
معرفة أو امتياز عن كل ماعداه وفي شرحه لا تقبل انما قلنا أو امتياز الخ  
ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل  
امتيازها عن جميع أعيانها الغنمي هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان  
معرفة تستلزم معرفة الحيوان الناطق وليس معرفة والتعريف الاعم  
والاخص والمفرد والمركب والملزوم والقياس الاستثنائي وفيه نظر فان  
الانسان هو الحيوان الناطق فان أراد فقط انسان فلا خصوصية له وتوله  
التعريف الاعم فيه نظر فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثاني لا يميز جميع  
المعرف وقوله والملزوم فيه نظر فان معرفته لا تستلزم معرفة لازمه ولا امتياز  
وقوله والقياس الاستثنائي فيه نظر فان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب  
بل قد لا يميزه مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائي اذا اقتراني مثله  
في حاشية برهان الدين شرط المعرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لا يلزم  
نوجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولا من وجه آخر لا  
يلزم تحصيل الحاصل فطريق التعريف ان تصور الوجه المجهول وثبته  
لوجه المعلوم فيلزم ثبوت الشيء الذي تصوره بوجه المعلوم مثلا اذا تصورت  
الانسان بأنه حيوان ثم تصورت الوجه المجهول وهو كونه مطلقا ثم تصورت  
ثبوت الناطق للحيوان لزم تصورك ثبوت الناطق للانسان في تركيب  
التعريف تركبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لا متاع تركيب المجهولات  
وان كان أحدهما مجهولا قبله (قوله حصره) أي التعريف (قوله في الاربة)  
أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله به بعضها) صادق بالجنس وحده

فالحده الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم اللام أو بغير ذلك فالرسم  
الناقص ونقي خامس وهو التعريف الانفطلي وهو مأبأ عن الشيء بلفظ  
أظهر مرادف مثل العقار الحمر وقد أخذ في بيان لاربعة فنقال

قريباً أو بعيداً وبالفصل البعيد وفيه نظر في شرح الاشارات والخدمته تام  
مشتمل على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل على  
بعضها اذا كان مساوياً للمحدود كحكم أو جوهر ناطق له فعمل من قوله اذا  
كان مساوياً وتمثله بحجم أو جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس حداً ناقصاً  
وكذا الفصل البعيد لكن في تهذيب السعدا حيز في الناقص حداً كان أو رسماً  
أن يكون أعم (قوله أو بغير ذلك) فالرسم الناقص الفئري بعد ذكر نحو ما في  
الشرح في المنفى فعل هذا المرض اللام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع  
الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اه وكلام الحفيديده  
ان التعريف بالفصل وحده أومع الجنس البعيد حد ناقص وكذا الفصل  
القريب مع الفصل البعيد أو مع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا  
ليس معتبراً عند الجمهور لان الفصل القريب حصل به الامتياز فذكر الخاصة  
معه لتو ولعلمهم نظروا الى أن التمييز الحاصل منه أقوى من تمييز الفصل  
وحده للسيد الصواب ان المركب من المرض اللام والخاصة رسم ناقص  
لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص  
وهو أكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص  
وهو أكل من المرض اللام والفصل وقولهم لاجابة الى ضم الخاصة له  
مدفوع بأن تمييز الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فان أريد  
الاقوى احتج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله وفي) أي من أقسام التعريف  
(قوله قسم خامس) هذا ناقص للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى  
التعريف بالخاصة لان الانفط المرادف من خواص المعنى ويزيد التعريف  
بالمثل والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوئيهما للخاصة لان المثال  
والاقسام من خواص المعرفة (قوله ما أبأ) أي دل والظاهر ان ما مصدرية  
(قوله عن الشيء) أي المعنى والمفهوم (قوله أظهر) أي دلالة لشهرته وغلبة  
استعماله فيه (قوله مرادف) التنبهي لم أقف على هذا التقيد في كلام أحد غير

(الحد قول دال على ماهية الشيء) أى حقيقته الذاتية (وهو الذي يتركب من جنس الشيء موفصله القريين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان) لأنك إذا قلت ما الإنسان يقال الحيوان الناطق والجنس القريب حده كقولك في حد الإنسان هو الجسم التامى الحساس المتحرك بالإرادة الناطق (وهو) أى الذى يتركب مما ذكر (الحد التام) أما كونه حداً فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاماً فقد كر جميع الذاتيات فيه وخرج بذلك ماهية الشيء الرسم فانه انما يبدل على آثاره كإسباني وكلامه يدل على تحصيل الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فانها

الشارح والمنهزم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت في بعض الشروح التقييد به الدلجى التقييد به أخذه المصنف من كلام المضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تريف بغير مرادف ومماثلة (قوله الاربعة) أى الحمل التام والناقص والرسم كذلك (قوله الحد) أى التام (قوله قول جنس) شمل الحدين والرسمين (قوله دال على ماهية الشيء) أى بتمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم مطلقاً لدلالته على خاصتها والماهية هى ما يكون به الشيء شيئاً نسبة إلى ما هو للسؤال بعها كحيوان ناطق للإنسان (قوله أى حقيقته الذاتية) الاولى حقيقته وذاته لا بهام عبارته ان الحقيقة غير الذات وليس كذلك فان جعلت اضافة ماهية لشيء جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويكون المرف حيثئذ الحد من حيث هو المنقسم إلى تام وناقص وفيه هذا اقتصار الشارح على الرسم في قوله وخرج الخ (قوله والجنس القريب) أى فى ان المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله حده) أى الجنس القريب (قوله وهو مانع الخ) فيه اشارة الى أن تسميته حداً من تسمية اسم الفاعل بالمصدر لتعلق الاشتقاق (قوله الرسم) أى تاماً كان أو ناقصاً واقتصاره على اخراج الرسم فيدان التعريف لا حداً تاماً كان أو ناقصاً بحمل الاضافة للجنس كما تقدم (قوله بذوات الماهيات) اضافته لبيان (قوله البسائط) فى الطوائع الحقيقية اما بسيطة وهى التى لا جزء لها أو مركبة وهى التى لها جزؤ وكل منهما اما أن يتركب عنها غيرها أو لا فيهن أربعة أو لها بسيط لا يتركب عنه غيره فلا يحمد لمدم تركبه

(الحد) التام (قول)  
جنس شامل المرف وغيره  
(دال على ماهية) أى حقيقة  
(الشيء) فصل مخرج الحد  
اتاقص لدلالته على بعضها  
والرسم مطلقاً والتقسيم  
والتبديل والتبديل بالمرادف  
لدلالته على خاصتها (وهو)  
أى الحد التام القول (الذى)  
جنس شامل كل مرف  
(تركب من جنس الشيء)  
المرف (وفصله القريين)  
فصل مخرج ما عدا الحد  
تام وذلك (كالحيوان الناطق  
بالنسبة إلى الإنسان وهو  
الحد) سمي به لانه المنع  
وهو مانع من دخول غير  
المرف فيه (تام) سمي  
به لتمام الذاتيات فيه وشرط  
الحد التام تقديم الجنس  
على الفصل

انما عرف بالرسم لا بالحدود ويثبت في الحد التام تقديم الجنس على الفصل  
لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء ماخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد كذا  
يلزم لتسلسل وأجيب بفتح

ولا يجدها لكونه ليس جزء الغير الثاني بسيط يتركب من غيره وهو البسيط  
لذي تحلل وينتهي اليه المركب بالتحليل فبجدها لكونه جزء الغير ولا يجد  
لعدم تركبه كالجوهر الثالث مركب لا يتركب من غيره فبجدها لكونه ذا أجزاء  
ولا يجدها لكونه ليس جزء الغير كإنسان الرابع مركب يتركب من غيره  
فيجود ويجدها كحجر وان فظهر ان الحد لا يكون الا المركب (قوله تعرف  
بالرسم) نظرية بأن المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة  
وهذا يفيد اختصاصه بالمساهمة المركبة كالحد واجب بأن في الرسوم  
الجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في "طالع عتب ما تقدم نظره ان  
الحد لا يكون الا للمركبة ما كان أو اقرب أو كذا الرسم ثم تركب من الجنس  
التركيب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يترك  
عدا المصنف من العرض العام والخاصة وهذا لا يخص بالركبات (قوله يعتبر)  
أي يشترط (قوله في الحد التام) مفهوما انه لا يتغير في الحد الناقص وربما  
قبضى تسليها اعتباره في أيضاً فليحذر ثم ان هذا الاعتبار اسبق الى انه شرط  
أو شرط فان كان الاول فتعريف المصنف صحيح وان كان الثاني فغير صحيح  
ان لم يأخذه فيه أي غيبي وقبحه اللطبي والحنفي أقول اعتباره في الحد  
الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل انما الجنس وعدم  
اعتباره لتقدم الفصل انتهى عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذا الحد  
بافصل وحده حد ناقص صحيح مستبر عند من أجاز التعريف بالمفرد  
وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضاً (قوله مفسر) أي غمض  
(قوله الحد) مثله ان رسم والمرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد  
بالتعريف ليشتملها (قوله لتلا يلزم) أي على تعريف التعريف (قوله  
التسلسل) يانه انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف  
التعريف لتعريف وهكذا الى غير نها نوبان وجه اللزوم ان التعريف عام  
يشمل تعريف المساهمة نحو الانسان وتعريف تعريف تعريف وتعريف

بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه  
بمطابقه إليه.

التعريف خاص به لا يشتمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج إليه الأعم يحتاج  
إليه الأخص إذ الأعم جزء الأخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً  
لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف لتعريف كما  
هو شرط في كل تعريف والواقع أن تعريف التعريف أخص من التعريف  
فلا يصح تعريفه به إذ الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله لزومه) أي  
التسلسل (قوله نفس الحد) أي حد فهو فرد جزئي للحد المعروف ففرت  
حقيقته وانتهت ماهيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل  
فهو كقول النقيض في الشاة من أربعين أنها زكت نفسها وغيرها (قوله  
الوجود) كذا في المنفخ الصحيحة في الموضين ولعل الصواب فيما  
الموجود أي فليس الموجود صفة زائدة على موصوفها كالعلم والقدرة  
حتى يحتاج إلى وجود ووجودها إلى وجود وهكذا فيلزم التسلسل  
المحال (قوله بمعنى حد الحد الخ) راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله في  
الحد) أي المحدود فهو محدود بالحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل  
(قوله وإن امتاز) أي حد الحد عنه أي الحد (قوله بإضافته) أي حد الحد  
(قوله إليه) أي الحد واوه للحال وإن زائدة هذا الذي فتح الله سبحانه  
وتعالى به بنفسه على كاتبه وبه يوضح كلام الشارح وتظهر محته ويسقط  
قول الشيخ الهلجي فيه نظرم وجوب أخذهما أنه لو كان حد الحد نفس  
الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف إليه وهو  
محال الثاني أن حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عنه لزم كون  
الأخص نفس الأعم وهو غير مقول فليمن هذا أن حد الحد ليس نفس  
الحد بل فرد من أفراد كان وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو  
فرد من أفراد، وأما قول الشارح بمعنى أن حد الحد الخ فهو ممنوع إذ لو كان  
الشيء المدرج تحت شيء معين ذلك الشيء لزم اندراج الشيء في نفسه وهو  
غير صحيح فالأولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاختصاصية بشيء آخر

(والحد الناقص هو) للقول ٦٦ (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنسه أي المرف

(والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد ونصله القريب  
كلجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان) أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا  
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذي يتركب من  
جنس الشيء) القريب (وخواصه اللازمة له كالحیوان الضحك في  
تعريف الإنسان) أما كونه رسما فلان رسم الدار أثرها ولما كان  
التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان نريها بالآثار  
وأما كونه تاما فلמשابهته الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس  
القريب وقيد بأمر يختص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذي يتركب  
من عرضيات

أما التسلسل فلا يلزم لزومه لأن معرف المرف من حيث أنه معرف غير  
محتاج إلى معرف آخر أما بداهته أو لكونه معلوما بالسكيب سلمنا أنه  
يتسلسل لكن التسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال لا تقطعا بما يقطع  
اعتبار المعتبر وأما الاختصية فلا نسلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد  
وحدها واحدة وهي القول بالدال على ماهية الشيء والخصوص إنما عرض  
بالإضافة (قوله والحد الناقص) عطف على الذي يتركب من جنس الشيء  
وفصله القريبين أو مبتدأ خبره قوله كلجسم الناطق أو محذوف أي من القول  
الشايح (قوله وفصله) أي المرف بالفتح لا الجنس (قوله فلما مر) أي من أن  
الحد في ذاته المتع وهذا مانع الخ (قوله وخواصه اللازمة له) أي الرسوم  
لزوما ينافي التنفية عن غيره والأفلا يكون تصورهما سببا في تصور الرسوم فلا  
تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرطاً في الرسم فإذا ذكرت  
خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر القطب  
على الخاصة الواحدة فالأولي أفرادها ويحجب عن المصنف بأنه جمعها  
باعتبار المواد أو بأن الإضافة للجنس واحتز باللازمة عن المفارقة فلا  
تسكن في الرسم (قوله كالحیوان الضاحك) أي بالقوة (قوله ولما كان  
التعريف بالخاصة الخ) المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية  
سعى التعريف بهارسما (قوله وضع) أي قدم (قوله عرضيات) أفاد  
بالجمع أنه لا تسكن خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين لما نعين التعريف

البعيد وفصله القريب  
(فصل مخرج الحد التام  
والرسم مطلقا والتقسيم والتفصيل  
والتبديل والمرادف كلجسم  
الناطق بالنسبة إلى الإنسان)  
كونه حدا لثمة وناقصا  
لثمة بعض الذاتيات  
(والرسم التام هو) للقول  
(الذي) جنس شامل كل  
معرف (يتركب من جنس  
الشيء) المرف (القريب  
وخواصه) أي المرف  
واصاته جنسية فابطلت  
معنى الجمعية إذ لا يشترط  
في تمام الرسم تمديد الخاصة  
(اللازمة له) أي المرف  
قوله من جنس الشيء  
القريب وخواصه اللازمة  
له فصل مخرج ما عدا  
الرسم التام وذلك (كالحیوان  
الضاحك) بالقوة (في  
تعريف الإنسان) سمي  
رسما لأنه لثة الآثار والخاصة  
آثار الماهية وتاما لمشابهته  
الحد التام في ذكر الجنس  
القريب وتقييده بنسب  
من خواص الماهية  
(والرسم الناقص هو الذي

يتركب من) ثليات (عرضيات)



تختص جلها ) أى

مجموعها ( بحقيقة

واحدة ) سواء احتض

كل منها بها أو بعضها أولم

يختص شي منها بها ( كقولنا

في تعريف الانسان انه

ماش على قدميه ) هذا

شامل للدجاج والاوز

والمصفور ونحوها ( عرض

الاطفار ) هذا شامل للبخل

والحمار والفرس ( بادي )

أى ظاهر ( البشرة ) هذا

شامل للثياب ونحوه

( مستقيم القامة ) هذا

شامل لأحمى البحر

( ضحاك بالطبع ) هذا

شامل للتناسق سوى رسا

لما مر وناقصا لثقبه

الجنس ( نبيات الاول )

قبل تعريف التعريف

بحال لاستلزامه التسلسل

وأجيب عنه بنعم استلزامه

ذلك لان تعريف التعريف

تعريف معرف نفسه فلا

يحتاج لتعريف آخر

( الثانى ) قبل التعريف

بالخاصة تمتع لانه دور

لان معرفة اختصاصها

بنوقة على معرفة الماهية

وأجيب بأن التعريف

تختص جلها ) وان لم يختص كل منها ( بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاطفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع ) اما كونه رسا فلما مر واما كونه ناقصا فله عدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف بالمرض العام

بالمفرد ( قوله تختص جلها ) أفاد ان المرض العام لا يعرف به ولو تعدد اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متفس ( قوله بالشيء ) الباء داخل على المقصور عليه ( قوله وان لم يختص كل منهما ) صادق باعراض لا يختص شي منها بالمعرف كتعريف الانسان بماعدا الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كنهاله والاحسن تأخير المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل منها وهذا ما قبل المبالغة كتعريف الانسان بكاتب بالقوة وضاحك بالطبع فالصور ثلاثة ( قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ ) بحث فيه بأنه تعريف بخاصتين أولاها مريكة وهى ماعدا الوصف الاخير وأخرهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا الذى السكلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم الناقص لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا لا ينافي كفاية التعريف ببعضه ( قوله ماش على قدميه ) أخرج الماشى على أربع أو أكثر كالودود والماشى على بعته ( قوله عريض الاطفار ) أخرج مدورها كالهلب ( قوله بادي البشرة ) أى ظاهر الجلدة أخرج مستورها بور أو صوف أو شعر أو شوك ( قوله مستقيم القامة ) أخرج غير مستقيمها فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج والاوز والمصفور ونحوها والثانى لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به ( قوله ضحاك بالطبع ) أى بالقوة تختص بالانسان ومنع بأن التناسق ضحك بالطبع اذا سمع أو رأى ما يشجب منه ( قوله وبقيت أشياء ) أى من صور التعريف وبحث فيه بأنه

مع الفصل كالماتني الناطق بالنسبة للإنسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للإنسان والا كثرون على أن كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالمرض العام مع الخاصة كالماتني الضاحك بالنسبة للإنسان أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم والا كثرون على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لأن الخارج إنما يعرف الشيء إذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر وأجيب بجمع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه

يقتضي أن قول المصنف وهو الذي يتركب من عرضيات الشيء ليس من المختلف فيه والشارح جعله منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضي أن المصنف لم يتعرض لشيء منها مع أنه تعرض لبعضها بقوله وهو الذي يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد لم يتعرض لجميعها فلا يخفى أنه تعرض لبعضها (قوله مع الفصل) أي القريب بقرينة المثال (قوله كالناطق) مثال للتعريف بالفصل وحده (قوله والا كثرون) على أن كلا منها حد ناقص وقال الأقل أنها رسوم ناقصة وقيل غير معتبرة في التعريف (قوله والا كثرون) على أن كلا منهما رسم ناقص والأقلون على أنها غير معتبرة الغنيمي الصور أربع وستون صورة لأن الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والمرض العام لازم أن أو مفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر يبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وتركوا الباقي إنكالا على ذهن الساهر (قوله واعترض) أي ما تقدم من أن المرفق ينقسم إلى حد ورسم (قوله بالرسم) المناسب بالخاصة (قوله ممتنع) أي لناديته للدور (قوله لأن الخارج المناسب) الخاصة (قوله وفيه دور المناسب) ففي التعريف به دور (قوله منها) أي المرفق بالفتح ونادته المرفة له (قوله على معرفة الآخر) أم المرفق بالفتح فتوقف معرفة على معرفة الخاصة من حيث كونها تعريفاً والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على معرفة للمرفق بها (قوله المذكور) أي في قوله الخارج وإنما يعرف الشيء

بها لا يتوقف على معرفة اختصاصها بها بل على ملازمتها في الواقع ولو سلم توقف التعريف بها على معرفة اختصاصها لا ممتنع الحد أيضاً لتوقف التعريف بالماتني على معرفة كونه ذاتياً وهي متوقفة على معرفة الماهية (الثالث) التعريف بالفصل وحده أو مع الخاصة أو المرض العام أو معها حد ناقص وللتعريف بالخاصة وحدها أو مع المرض العام رسم ناقص (الرابع) التعريف لا يكون إلا بالتفصيل أو الكتابة

ملازمة بينة بحيث ينتقل للذهن منه اليه لتحقيق اختصاصه به في الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بنبر القول كالاشارة والخط

الح (قوله منه) أى اللازم (قوله اليه) أى الشيء الملزوم (قوله لتحقيق) الح (ح) علة لقوله ينتقل منه اليه وان لم يعرف أى اختصاصه به وأجيب أيضاً بأنه ان أراد معرفة الشخص المرف فتوقف التعريف على معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لانه يعرف الماهية وخاصتها ولزومها قبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المرف له فلا نسلم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفيه تصور معنى التعريف محمولا على المرف أقول والايراد المذكور على تسليمه لا يختص بالرسم بل يجري في الحدباء يقال التعريف بالذاتى يتوقف على معرفة كونه ذاتياً ومعرفة كونه ذاتياً تتوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدى الى الدور بقى ان السعد أورد ان تعريف المرف بقول الشمسية هو الذى يكون تصوره مستلزماً لتصور الشيء، لكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازها عن جميع ما ينافره غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة الى لوازمها اليه غير المحمولة كالهي بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بأن المراد باستلزام تصوره تصور الشيء كون تصور الشيء حاصل من تصوره ومكتسباً منه وذلك بوضع المطلوب التصورى المشعور به بوجه ثم يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدى اليه وظاهر أن حصول تصورات اللوازم اليه من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيلزم كون الانسان مثلاً مرفاً للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوره هو المقتضى والموجب لتصور الشيء فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصور الانسان مقتضياً وموجباً تصور الحيوان للناطق بل الامر بالمكس (قوله وبما تقرر) أى فى مبحثى السكليات والمعرفات (قوله لا يكون بنبر القول) أى النفسى واللسانى (قوله كالاشارة والخط) تمثيل لنبر القول التنيى لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بنبر القول أى مستقلاً عن القول والتعريف

بالخط من حيث دلائل على القول واقع كثيراً لا يخفى وكتب العلماء مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز التعريف بالاعم من وجهه أو مطلقاً لكونه لا يمنع دخول افراد غير المرف فيه ولا بالاخص لانه لا يجمع افراد المرف كلها ولانه أخفى لانه أقل وجوداً وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالمباين بالاولى ولا بالمساوى جلاء أو خفاء ولا بالاخنى بالاولى لانه يلزم كون معرفة المرف بالكسر متقدمة على معرفة المرف بالفتح لان الاولى علة وسبب للثانية والمساوى حاصل مع مساويه والاخنى متأخر عنه وينع اشتغال المرف على مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو حكم لانه يفضى الى الدور لتوقف الحكم على شيء على معرفته وهي متوقفة على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميزاً للشيء فلا يمنع ادخله في التعريف كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في عملها مقارنة له بل تأثيرها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من حيث أنه مميز وكتعريف ابن مالك الحال بأنه وصف فضله متصّب فأخذ الاتصاف من حيث أنه وصف مميز ومثل الحكم أو التي فشك أو الابهام لتناقضها البيان المقصود من التعريف أم لا لتقسيم فتجوز في التعريف لا قادتاً أن المذكور حدان أو حدوداً لا موز متخالفة في الحقيقة مشتركة في الجنس فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب بعضهم الى جوازها في الرسم واستأعها في الحد لاستحالة فصلين لمساهية واحدة وجواز خاصيتين لها ولا يخفى رده واعلم أن الحدود من الاشياء التي لا يقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والالوجب على التعاد اقامة الدليل على حده ولا قائل به وطريق المنازعة فيه أن يمارض بمد آخر أرجح أو معاً أو أنه غير مطرد أو غير منعكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه وهذا كله في الحدود الحقيقية أما الفظية نحو الانسان في الفنة الحيوان الناطق والصلاة في الشرع القربة ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب عليها صحة الثقل ان لم يتم عليها دليل أو الاتوجه اليها التبع والنقص الاجالى والمعارضة لانه ادعوى والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد

(القضايا القضية) أى

حقيقتها ( قول ) أى

مركب مفيد قائمة تامة

مفول أو ملفوظ جنس

شامل القضية والمعرف

والقياس والانشاء (يصح

أن ) بفتح فسكون حرف

مصدري صلت (يقال )

بضم التاء تحت (لقائله)

أى المتكلم به ( أنه ) بكسر

الهمز أى قائله (صادق

فيه ) أى القول (أو كاذب)

فيه فصل يخرج للمعرف

والقياس والانشاء والقضية

التي قلها مصصوم من

الكذب فالحد غير ممكن

وغير جامع فالصواب

محتمل للكذب لقائه

فتدخل قضية المصصومة

(تنبيه) يسئ القول

المحتمل للكذب لقائه

خبراً من حيث احتماله

ذلك وقضية من حيث

اشتماله على الحكم ومقدمة

من حيث كونه جزء

قياس ومطلوباً من حيث

طلبه بالدليل ونتيجة من

حيث انتاجه القياس

ومسألة من حيث السؤال عنه

ثم أخذ في بيان الحججة ومقدماتها مبتدئاً بمقدماتها فقال

### ﴿ القضايا ﴾

جمع قضية ويعبر عنها بالخبر ( القضية قول ) دخل فيه الأقوال التامة

والناقصة ( يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب ) خرج به

الأقوال الناقصة والانشائيات

وسلم وهذا آخر ما يسهل الله تعالى بفضلته من الكلام على التصورات وأرجو

من فضله وكرمه أن يسهل علينا الكلام على التصديقات ( قوله أخذ ) أى

أراد الشروع ( قوله في بيان الحججة ) بحث فيه بأنه انما شرع في القضايا التي هي

مادة الحججة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحججة كان الشروع فيها

شروطاً في الحججة وهذا غفلة عن قول الشارح ومقدمتها بادئاً بمقدمتها

( قوله جمع قضية ) سميت بهذا لانه قضى وحكم فيها ففى قضية بمعنى مفعولة

وترك فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ( قوله عنها ) أى عن معناها ( قوله

بالخبر ) أى من حيث احتمالها الصدق والكذب وبمقدمة من حيث وقوعها

جزأ قياس اذ هي حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث

طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث التاج والقياس لها وبالأخبار من حيث

اقتضاها الحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها فى العلوم والسؤال عنها ( قوله قول

جنس ) فى التبريف شمل القضية وغيرها ( قوله دخل فيه الأقوال التامة

والناقصة ) وصرح القطب فى شرح التسمية بأن القول موضوع للمركب

الثام ( قوله يصح أن يقال لقائله الخ ) فصل يخرج الأقوال الانشائية وبحث

فيه بأنه يخرج القضايا التي لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لصمتها من الكذب

أولواغة قوله الواقع أو لقطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصار التبريف

غير جامع فالصواب اسقاط لقائله وإبداله بفيه لقائه ( قوله صادق ) الصدق

مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا

هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت

الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتها معاً ( قوله به ) أى قوله يصح أن يقال

الخ ( قوله الأقوال الناقصة ) كالركب الاضافى والتوصيفى والمزجى وجلة

الشرط وحدها وجلة القسم كذلك ( قوله والانشائيات ) وان كانت أقوالاً

من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وللمراد بالقول هنا المركب تركيباً  
لفظياً في القضية اللفظية أو عقلياً في القضية العقلية (وهي) أى  
القضية (اما محلية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة  
موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب  
وسيت محلية باعتبار طرفها الآخر (واما شرطية) وهي التي

(وهي) أى القضية  
(اما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (محلية) بفتح الحاء  
للمفعل وسكون الميم وشد  
الياء نسبة للحمل لاشتمالها  
على حمل المحمول على  
للموضوع ان كانت موجبة  
(كقولنا زيد كاتب)  
اوسالبة عنه ان كانت سالبة  
كريد ليس بكاتب (واما  
شرطية) بفتح السين  
المسجدة وسكون الراء نسبة  
للشرط

تامة لانها لا تختمل صدقاً ولا كذباً وهي من قبيل التصور الخالي عن الحكم  
(قوله من الامر) أى طلب الفعل جازماً أولى الخ بيان للانتماءات (قوله  
والنهي أو طلب الترك طلباً جازماً أولى (قوله والاستفهام) أى طلب بيان  
الشيء المجهول (قوله وغيرها) أى كالتخصيص والعرض والتعجي والتعني  
والدعاء والتداء ويحث بأن القضية هي الخبر والصادق الخبر المطابق  
والكاذب الخبر غير المطابق وهما نوبان للخبر فيلزم على ذلك كرهما في  
تعريفهما الدور لتوقفهما عليهما من حيث ذلك كرهما في تعريفهما وتوقفهما  
عليهما من حيث أنهما نوعان لها واجب بأن الصادق والكاذب لما اشترى  
في المحاورات لم يتوقفا عليهما (قوله هنا) أى في تعريف القضية (قوله المركب)  
تركيباً لفظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فيها فهو مشترك بينهما وقيل  
حقيقة في المقول مجاز في المقفوظ وامتناع المشترك في التعريف  
اذا أريد به أحد معنييه بلا قرينة والحجاز اذا لم يشتر أو هو هنا مشتهر  
(قوله اما محلية) قدسها على الشرطية لان المحلية جزؤ الشرطية  
(قوله التي) صفة للقضية المحذوفة للمعجمه جنس شامل المحلية والشرطية  
والصلة فصل مخرج الشرطية (قوله طرفاها) أى موضوعها ومحمولها  
(قوله مفردين بالفعل) أى لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب والمراد بالمفرد هنا  
مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله أو بالقوة) أى ما يمكن التنبير  
في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم فيقبضه زيد ليس بعالم اذ يمكن أن  
يقال في محلهما هذا قبض هذا ونحو الحيوان التاطق ينقل بنقل قدميه  
اذ يمكن في محله الانسان منتقل بنقل قدميه ونحو كل انسان حيوان عكسه  
بعض الحيوان انسان اذ يمكن في محله هذا عكس هذا (قوله باعتبار طرفها  
الآخر) أى في المعنى وان تقدم لفظاً وهو المحمول وظاهر هذا ان محلية نسبة

لا يكون طرفاها مفردين وهي اما (منصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالأولى موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود) والثانية سالبة (كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود) وسميت شرطية

للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة للمحمل والنسبة للمحمول محمولة فالتناسب لاشتغالها على الحمل أي الاسناد والحكم أن قلت هذا ظاهر في الموجبة دون السالبة قلت كثير اما يسمون الاعدام بسواء ملكاتها وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم قضية باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضاً لكون النسبة المقصودة منها انما تفهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يبدل على مجرد الذات (قوله لا يكون طرفاها) أي مقدمها ونايلها (قوله مفردين) أي لا بالفعل ولا بالقوة فصل مخرج الحلية ويبحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا ملزوم لهذا في محل المنفصلة هذا مناف لهذا فالأولى أن يقال القضية ان كان مضمونها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه فحلية وان كان معناها ملازمة شيء لشيء أو سلبها فمتصلة وان كان معناها التنادين شيئين أو سلبه فتنفصلة وأجيب بأن المراد لا يمكن التعبير في محلهما مع بقائها شرطية والامثلة المذكورة لماسع عنهما بالمفردين صارت حلية (قوله بصدق) أي ثبوت (قوله أو لا صدقها) أي أو عدم ثبوت (قوله تقدير أخرى) أي فرض صدق أخرى (قوله فالأولى بضم الهاء) أي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى (قوله ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود) فقد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الهار موجود المحمولة نايلاً على تقدير صدق أخرى وهي الشمس طالعة المحمولة مقدماً وتسمية المقدم والتالي قضيتين باعتبار ما كان قبل التعليق بأداء الشرط (قوله والثانية) أي التي حكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله ليس ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود) فقد حكم فيها بلا صدق قضية وهي اليل موجود التالي على تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس طالعة للمقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذ لو أخره الى التالي نحو

(منصلة) لاشتغالها على  
تعلق تاليها على مقدسها  
ان كانت موجبة (كقولنا  
ان كانت الشمس طالعة  
فالهار موجود) وعلى  
سلبه ان كانت سالبة كقولنا  
ليس ان كانت الشمس  
طالعة فاليل موجود

لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما  
شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتثافي بين التقيتين أو بنفيه  
والاولى موجبة (كقولنا المدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية  
سالبة (كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتبا) وسيت  
شرطية تجوزا لوجود

(واما شرطية منفصلة) لاشتمالها

على اتصال مقدمها من  
كاليها وتثافيهما إن كانت  
موجبة (كقولنا المدد)  
أي للثواب من أخذ (اما  
أن يكون زوجا) أي منقسما  
قسمين متساويين محيين  
(أو) يكون (فردا) أي  
لا تقسم كذلك أو سلبه  
إن كانت سالبة نحو ليس  
اما أن يكون الانسان  
أسودا أو يكون كاتبا وللقضية  
ثلاثة أجزاء.

إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكأن موجبة اذ السالبة  
ما حكم فيها بسلب القزوم لا بلزوم السلب (قوله لوجود حرف الشرط  
فيها) بحث فيه بأن أداة الشرط قد تكون اسما كهما ومتى وأجيب بأنه  
نظر لما في المثال وبأن أداة الشرط وإن كانت اسما صورة فهي حرف ومعنى  
لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحرف ونظر المتطابق إنما هو للمعنى  
(قوله لاتصال طرفيها) أي مقدمها ونالها (قوله صدقا) أي في الثبوت  
اذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه (قوله ومعية) أي اصطحابا واقتراانا  
ففي وجد مقدمها وجد نالها معه فالتصلافي المصاحبة والوجود (قوله يحكم فيها  
بالتثافي الخ) فصل أخرج الحلية والمتصلة وسواء كان التثافي في الصدق  
والكذب معا أو في أحدهما (قوله بنفيه) أي التثافي أي رفقه وسلبه  
وتسمية الحلية والمتصلة والمنفصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود  
الحل والاتصال والاتصال فيها وأما تسميتها بها وهي سالبة فليست  
ظاهرة اذ الحكم فيها إنما هو بنى الحل والاتصال والاتصال وأجيب  
بأنها تسمية اصطلاحية للقوية (قوله والاولى) أي التي حكم فيها بالتثافي  
(قوله المدد) اما أن يكون زوجا أو فردا فقد حكم فيها بمناقة كون المدد  
زوجا لكونه فردا فلا يجتمعان في عدد ولا يرتفعان عنه وإن أردت أن  
تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون المدد زوجا أو منقسما بمنساوين فقد  
حكم بسلب مناقة الزوجية للاتقسام بمنساوين (قوله والثانية) أي التي  
حكم فيها بنى التثافي (قوله ليس) اما أن يكون هذا الانسان أسودا أو كاتبا  
قد حكم بنى التثافي بين كونه أسودا وكونه كاتبا فيجوز كونه أسودا مع  
كونه كاتبا (قوله وسيت) أي المنفصلة (قوله تجوزا) أي اذ لا شرط  
فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله



الربط الواقع بين طرفيها بالناد ومتفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحلية يسمى موضوعاً) لانه وضع ليحكم عليه بنبي. (والثاني محمولاً) لحله على نبي. والثالث النسبة الواقعة بينهم وقد يدل عليها بالفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسماً كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلاً ناسخاً للابتداء ككان وتسمى رابطة زمانية فالحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية

(فالجزء الاول) في حكم العقل وان آخر في اللفظ (من الحلية يسمى موضوعاً) لوضعه فيها للحل محمولاً عليه (و) الجزء (الثاني) منها في حكم العقل وان ذكر اولاً يسمى (محمولاً) لحله على موضوعها والثالث النسبة بين الموضوع والمحمول وقد يتذكر في الحلية لفظ يدل عليها يسمى رابطة فان كان اسماً فهو سمي رابطة غير زمانية وان كان فعلاً كان سمي رابطة زمانية

الربط الخ) يان لملاقة الجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله بالناد) أي الثاني صلة الربط (قوله وللقضية) أي كانت حلية أو شرطية (قوله وضع) أي ذكر (قوله النسبة الواقعة بينهما) أي المفهومة من القضية وهو التعلق المنوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطلق النسبة على الايقاع أي ادراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها للواقع والاشتراف أي ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالاجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لا تعد رابطة بين الطرفين الا من حيث الايقاع أو الاشتراك لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله عليها) أي النسبة (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فهي تسمية مجازية من تسمية الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله غير زمانية) أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله فلا ناسخاً) أي غير ليس اذ لا تستعمل رابطة وان كانت فعلاً ناسخاً (قوله زمانية) أي لدلالة الفعل على الزمان وضماً (قوله ثنائية) أي مركبة من لفظين اثنين (قوله ثلاثية) أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدللى يبنى أن يقول أو رباعية أيضاً لان الحلية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كمية النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءاً للقضية ولا هم نسوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها

متصلة كانت أو منفصلة  
( يسمى مقدما ) بضم الميم  
وفتح الفاء والذال المهمل  
مقتلا لتقدمه على تاليها  
معنى واستأخره اياه وان  
تأخر عنه لفظا ( و ) الجزء  
( الثاني ) من الشرطية  
يسمى ( تاليا ) لتلوه مقدمه بها  
ولا زمت لها ( والقضية )  
الجملة ( اما موجبة )  
بضم الميم وفتح الجيم أو  
كسرهما ( كقولنا زيد  
كاتب واما سالبة كقولنا  
زيد ليس بكاتب تنفيها  
الاول ) أصل أداة السلب  
سلب النسبة وقد يمدل بها  
عنه ويجعل من الموضوع  
أو المحمول أو منهما وتسمى  
للقضية معدولة لذلك  
موجبة كانت أو سالبة  
والقضية التي لا يجعل حرف  
السلب جزأ من موضوعها  
ولا من محمولها تسمى محصلة  
موجبة كانت أو سالبة نحو  
زيد كاتب زيد ليس بكاتب  
وللموجبة معدولتها نحو  
كل لا انسان لا مطلق  
ومعدولة الموضوع نحو

لأنها ان ذكرت فيها ثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها أو لعدم  
الاحتياج اليها كقام زيد فتأنيبه والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه  
وان ذكر آخره وبالثاني المحكوم به وان ذكر أو لا نحو عندي درهم  
( والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما ) لتقدمه لفظا وحكما  
( والثاني تاليا ) لتلوه الاول أي تبعته له والمراد بالاول الطالب للصحة  
وان ذكر آخره وبالثاني المطلوب لها وان ذكر أو لا كأمس نظيره  
( والقضية ) بحسب إيقاع النسبة وانزعاعها ( اما موجبة كقولنا زيد  
كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب ) والموجبة اما محصلة وهي  
واقة أعلم ( قوله لأنها ) أي الرابطة ( قوله فيها ) أي القضية ( قوله وان  
حذفت ) أي الرابطة ( قوله أو لعدم الاحتياج اليها ) للسند في شرح  
الشمسية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل  
حركة الرفع تحقيقا أو تقدير الاغبر لانا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم  
بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاستناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع  
فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير ( قوله المحكوم عليه ) أي  
سواء جاز تأخيرها كالمبتدأ الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قام زيد أو واجب  
كافي الفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن مع الاستفهام نحو أين زيد لان المتعبر  
عند المطابقة إنما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية منظور له أولا وكذا  
كل محكوم عليه ( قوله لتقدمه لفظا أو حكما ) برهان الدين فيه اشارة الى  
جواز تقديم التالي على المقدم عند المتعلق وان امتنع عند البصري لان نظر  
للمتعلق الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصري الى اللفظ. والتقديم  
يطل الصدارة عنده ( قوله الطالب للصحة ) أي الملزوم ( قوله المطلوب  
لها ) أي اللازم ( قوله وإيقاع ) أي ادراك وقوع ( قوله النسبة ) أي  
الكلامية أي موافقتها للنسبة الواقعية ( قوله وانزعاعها ) أي ادراك أن  
النسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية ( قوله موجبة )  
أي مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أي ثبوتها والمشهور فتح الجيم على  
بمعنى أن المتكلم أوجب النسبة أي أثبتنا فيها ويصح كسرهما على معنى أن  
القضية أوجبت أي أثبتت النسبة اسنادا مجازيا ( قوله سالبة أي ) مسماة

الوجودية أو معدولة وهي ما ليست كذلك وسميت معدولة لان حرف  
السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم  
ما بعده فقبل في الموجبة المدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفها  
بان يكونا

بهذا لاشتمالها على انزاع النسبة أى سلبها عن الموضوع (قوله الوجودية)  
أى التى حكم فيها بوجود على موجود نحو زيد كاتب (قوله ما ليست كذلك)  
أى كالوجودية فى الحكم بوجودى على وجودى بان حكم فيها بدمى على  
عدمى أو على وجودى أو بوجودى على عدمى (قوله أصل مدلوله) من  
إضافة ما كان صفة وإقامة المصدر مقام الصفة والأصل مدلوله الأصل  
(قوله وهو السلب المناسب) سلب النسبة الحكمية والافازال مستعملا  
فى السلب (قوله حكمه) أى حرف السلب (قوله ما بعده) أى سواء  
كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم ما بعده تركيبه به  
وجعل مجموعهما محمولا أو موضوعا (قوله فقبل فى الموجبة المدولة  
موجبة) أى مع اشتغالها على حرف أو حرفى نقي ولم يقل فيها سالبة لان  
إيجاب القضية وسلبها إنما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النقي عليها  
فهى موجبة ولو كان طرفاها عديمين نحو لاجى هو لاجى وان تسلط  
النقي عليها فسالبة وان كان طرفاها وجوديين نحو ليس بغير كاتباً (قوله  
ثم المحصلة اما محصلة بطرفها الخ) تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو  
زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهى التى تركبت حقيقتها من  
إيجاب فقط أو سلب فقط كفى المتألفين السابقين وتقابلها المركبة وهى  
التي تركبت حقيقتها من إيجاب وسلب معا كالمدولة السالبة نحو زيد  
بلا كاتب السد فى شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتغالها على  
حرف سلب واحد بخلاف السالبة المدولة المشتتة على أكثر من واحد  
وقد تطلق المحصلة على ما ليست بمدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل  
طرفها فجرد الاشتغال على حرف السلب لا يقتضى كون القضية سالبة  
بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سلبية  
فسالبة سواء كانت الأطراف وجودية أو غدمية وفى تمثيل السالبة

كل لاجى وان جاد ومدولة  
المحمول نحو كل انسان  
لا ماهر والسالبة ومدولها  
نحو كل لا كاتب ليس  
لا ساكن الاصابع ومدولة  
الموضوع نحو كل لاجى وان  
ليس انسانا ومدولة  
المحمول نحو لا انسان ليس  
لا ناطق والمحصلة اذا  
أطلقت انصرف لمحصلة  
المحمول وكذا المدولة  
(الثانى) الموجبة تقتضى  
وجود موضوعها والسالبة  
لا تقتضيه فيصدق ليس  
التقاء بناطق دون التقاء  
هو لا ناطق لان الإيجاب  
لا يصدق الا على موضوع  
عحق كفى الخارجة أو  
مقدور الوجود كفى الحقيقية  
لان الامر اذا لم يثبت لا يثبت  
له غير هو والسلب يثبت مع  
عدم وجود الموضوع خارجا  
وتقديرا

وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة بالمحمول نحو كل انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه بامر عديمي ومحصلة المحمول المعدولة بالموضوع نحو كل لحيوان جاد لان جمادا وجودي حكم به على امر عديمي والسالبة أيضاً اما محصلة أو معدولة وكل منهما اما بطرفها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة الطرفيين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب فيها امر وجودي عن امر وجودي ومعدولتهما نحو كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها

المحصلة الطرفين بلا شيء من المتحرك بساكن اشارة الى أن المراد بعمدية الطرف هنا كون حرف اللبس جزءاً من لفظه لا كون العدم معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من المعدول في شيء فتحو زيد لامعدوم عدول اه (قوله وجوديين) نحو الانسان حيوان (قوله أو محصلة بالموضوع فقط) أي ومعدولة بالمحمول بأن يكون الموضوع وجوديا والمحمول عديميا نحو الحيوان لاجاد (قوله أو بالمحمول فقط) أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عديميا والمحمول وجوديا نحو كل لاجاد حيوان (قوله كذلك) أي المحصلة في انقسامها ثلاثة اقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اما موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة المحمول فقط هي بينها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط هي عين معدولة المحمول فقط فالاقسام السالبة من التكرار أربعة محصلة الطرفين ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة الموضوع معدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية (قوله كل انسان كاتب) فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله كل لا انسان لا كاتب) أي هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية

أمر عديمي عن أمر عديمي وعصمة الموضوع للمدولة المحمول نحو الانسان  
ليس غير كاتب فخر السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عديمي  
والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين وعصمة  
المحمول المدولة الموضوع نحو كل مالميس بجيوان ليس بانسان ومرادهم  
عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها أصلا وهي عصمة الطرفين  
والممدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفها أم باحدها واعلم أن  
الموجبة عصمة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة  
وكل ذلك مبسوط في المطولات ( وكل واحدة منهما ) أي من الموجبة  
والسالبة ( اما مخصوصة كما ذكرنا )

( وكل واحدة منهما )  
أي الموجبة والسالبة  
( اما مخصوصة كما ذكرنا )  
بقولنا زيد كاتب زيد ليس  
بكاتب لخصوص موضوعها  
وتسمى شخصية أيضاً  
لتنشخص موضوعها

لتكون موجبة فقد حكم فيها بعدي على عديمي ( قوله أمر عديمي )  
هو غير ساكن الاصاب ( قوله عن أمر عديمي ) هو غير كاتب ( قوله  
فخر السلب الثاني ) هو غير ( قوله والاول ) هو ليس ( قوله كلما ليس  
بجيوان ليس بانسان ) فقد حكم بنفي وجودي عن عديمي ( قوله  
ومرادهم ) عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها رد بان اصطلاحهم  
أن المحصلة اذا أطلقت فالمراد بها عصمة المحمول سواء كان موضوعها  
محصولاً أو معدولاً وأن المدولة اذا أطلقت انصرفت للمدولة المحمول  
سواء كان موضوعها محصولاً أو معدولاً ولا تصرف المحصلة الى عصمة  
الموضوع معدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تصرف المدولة  
الى مدولة الموضوع محصلة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ( قوله  
تقتضي وجود الموضوع ) السنوسي ان كان هذا اصطلاحاً فالسمع  
والطاعة والا فالخلق التفصيل فان كان المحمول موجوداً في الخارج  
اقتضى وجود الموضوع لاستحالة انصاف معدوم بوجوده والا فلا نحو  
زيد ممكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات يتصف بها المعدوم  
أيضا فلا تقتضي وجود الموضوع الحتمي المراد بوجوده وجوده خارجاً  
حقيقة ككل انسان حيوان أو تقدير اكل عتقاء طائر أو ذهنا  
كشريك الباري تبارك وتعالى تمتع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه  
الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى للسعد في شرح الشمية

في التالين المذكورين آتقا وسميت مخصوصة لموضوعها  
ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية

الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المدولة ان السالبة البسيطة أعم  
من الموجبة المدولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المدولة  
تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت الالاب لم يصدق سلب الباء  
عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق  
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك  
الباري بعير ولا يصدق شريك الباري لا بعير لان الإيجاب لا يصدق  
الا على موضوع محقق كافي الخارجية أو مقدر الوجود كافي الخفية  
لان الشيء مالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود  
للموضوع كذلك والإيجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط  
بتحقق الموضوع وثبوت المحمول له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى  
أن الإيجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص  
بالخارجية والى أنه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان أو خارجيا لان  
السلب يقتضي ذلك أيضا اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين  
الموجبة والسالبة اه (قوله في التالين المذكورين) أي زيد كاتب زيد  
ليس بكاتب (قوله آتقا) بمد الهمز وحسب التون أي قريبا (قوله  
لخصوص موضوعها) أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك كزيد كاتب  
وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر  
يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة  
والضائر موضوعة لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من  
الذات يكون شخصا مثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو  
مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يشتمل  
الاشتراك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مشارا به الى معين  
عمسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أفاده السعد في شرح  
الشمسية (قوله شخصية) أي أيضا (قوله لتشخص) أي تعيين

(واما كلية

مسورة كقولنا ) في الموجبة ( كل انسان كاتب و ) في السالبة ( لاشئ من الانسان بكاتب ) سميت كلية لدلالاتها على كثيرين ومسورة لاشتغالها على السور الذي هو اللفظ الدان على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكتابة الموجبة كل وأل الاستغراقية أو المهدية وفي السالبة لاشئ ولا واحد ( واما جزئية مسورة كقولنا ) في الموجبة ( بعض الانسان كاتب و ) في السالبة ( بعض الانسان ليس بكاتب ) سميت جزئية لدلالاتها على بعض أفراد الكلي ومسورة لاشتغالها على السور وهو في الجزئية الذوجية بعض وواحد وفي السالبة

( قوله مسورة ) صفة كاشفة لبيان الواقع ( قوله لدلالاتها على كثيرين ) بحث فيه بأن الجزئية والمهتمة كذلك وأجيب بأن علة التسمية لاقتضيتها ( قوله كمية ) أى عدد ( قوله وهو ) أى لفظ السور ( قوله مأخوذ ) أى منقول ( قوله كل ) أى المراد به الكل الافرادى أى كل واحد من أفراد الموضوع لا الكل المجموعى لانها حينئذ شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شئ واحد لا يقبل الاشتراك ولا الكلي الذى لا يمنع تصوره الاشتراك فيه ( قوله وأل الاستغراقية ) نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين آمنوا فانه أمانة العمود وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والتكرة في سياق التثني ( قوله أو المهدية ) بحث فيه بأنه ان كان المهود جميع الافراد فكلية كقوله وان كان واحدا مينا فشخصية وان كان غير معين فجزئية وبأنه مخالف لمادة القوم من انها ان كانت عهدية فالقضية شخصية وحق السور ان يدخل على موضوع كلي فان أدخل على محمول نحو الانسان كل كاتب أو موضوع جزئى نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطولات ( قوله لاشئ ) نحو لاشئ من الانسان بمحجر ( قوله ولا واحد ) نحو ولا واحد من الحيوان بمجاد ( قوله بعض ) وواحد التمسد في شرح الشمسية هذا على

الكلي الدال على الحكم على كل فرد من أفراد موضوعها الكلي ( كقولنا ) في الموجبة ( كل انسان حيوان و ) في السالبة ( لاشئ من الانسان بمحجر ) قتيبان الاول ( سور الانجاب الكلي في الجملة كل أو جميع أو عامة أو قاطبة أو نحوها وأل الاستغراقية ( الثاني ) سور السلب الكلي لاشئ أولا واحدا ونحوها ( الثالث ) أصل السور الدخول على موضوع كلي فان دخل على موضوع جزئى نحو كل زيد انسان أو على محمول فقد انحرفت وسميت القضية منحرفة ولها مائة وخمسة عشر صورة في المطولات ( الرابع ) التمسد الاسوار التي ذكروها ليس المراد بها الحصر انما هي أمثلة فان كل ما يفهم ان الحكم على كذا الامر دأو على بعضها بلغة من اللغات فهو سور كالاستغراقية والتكرة التفتية والتوئين

تجيبات الاول ) سور الايجاب الجزئي بعض ١ ( وسور السلب الجزئي ليس بعض أو بعض ليس أو ليس كل (الثاني) فرق بين ليس بعض و بعض ليس بان ليس بعض لا يكون الا لسلب لان أصله ليس بعض الحيوان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيصح بحيث للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعله ليس جزأ من المحمول فيصير المعنى ثبوت غير الانسان لحيوان لاسلب الانسان عنه (الثالث) فرق بين ليس كل وبين ليس بعض و بعض ليس ٨٢ بان ليس كل بدل على سلب الايجاب الكلي

مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما لان معنى كل انسان حيوان الايجاب الكلي وليس سلبه ويلزمه السلب الجزئي لان سلب الايجاب الكلي صادق بسلب المحمول عن كل فرد و سلبه عن بعض الافراد وعلى كنهه سلبه عن البعض متحقق و بان ليس بعض و بعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى سلب الايجاب الكلي التزاما لان متناهما سلبه عن البعض ورفع الايجاب الكلي لازم له لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت لكل فرد ضرورة (واما ان)

ليس بعض و بعض ليس وليس كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت أو جزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة ( كذلك ) أي لا خصوصية ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهمة )  
 سبيل التمثيل واعتبار الاكثر على سبيل التبيين فان كل ما ينهم من محجب لفئة من الفئات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام الاستراق والتسكرة في سياق التثني والتثوين في الانيات واثان وثلاثة ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبنضية (قوله ليس بعض و بعض ليس) الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا لسلب ولا يصح أن يكون للمدول الذي هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيجوز بحيث للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعله ليس جزأ من المحمول ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه (قوله وليس كل) الفرق بينه وبين ليس بعض و بعض ليس ان ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك لان مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفعه ويلزمه السلب الجزئي أي السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع

الاجباب  
 فتح فكون حرف مضمرى صلته (لا يكون كل) من الموجبة والسالبة ( كذلك ) أي المذكور من الخصوصية والكلية المسورة والجزئية المسورة بأن يكون موضوعها كليا وحكم فيها على افرادها ولم يتعرض فيها لكون الحكم على كل فرد أو على بعض الافراد (وتسمى المهمة ) يضم فكون لافعال بيان كمية الافراد بالحكم عليها فيها



(كقولنا) في الموجية (الانسان كاتب وماي (ليس الانسان بكتاب تقييات الاول) المهمة في قوة الجزئية والنخبة في حكم الكلية (الثاني) زاد بعضهم الطبيعية وهي التي موضوعها كل مراد به الحقيقة كالحوان جنس والانسان نوع والتعلق فصل والضاخك خاصة والمائى عرض طم (الثالث) تجرى الاقسام الاربة في الشرطية المتصلة والمنفصلة بحسب أوضاع وأحوال مقدمها فان كان الحكم بالزوم أو الناد على وضع معين نحو ان جثنى الآن أكرمك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمقصودة وان كان على جميع الاوضاع الممكنة مع مقدمها نحو كما كانت الشمس طالمة قائتار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا أو فردا فمقصودة كلية وان كان على بعضها غير معين فان اشتملت على سور الجزئي نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أيضا فمقصودة جزئية والافهله نحو ان كانت الشمس طالمة كان التهار موجودا ونحو العدد اما زوج أو فرد (الرابع) ٨٣ سور الايجاب الكلي في المتصلة

كما ومهما ومتى ما وفي المتصلة دائما وسور السلب الكلي فيها ليس البنية وسور الايجاب الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي فيها قد لا يكون (الخامس) المناطق يسرون في الامثلة عن الموضوع والحصول والقسم

لاهمال بيان كية الافراد فيها (كقولنا) في الموجية (الانسان كاتب وماي) في السالبة (الانسان ليس بكتاب)

الايجاب الكلي فلا يخلو اما ان يكون المحمول ملوبا عن كل واحد او عن البعض وثابتا البعض الآخر على كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق وليس بشئ ويبقى ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما لان معناه سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع الايجاب الكلي لانه اذا لم يثبت البعض لم يثبت ككل ضرورة (قوله لا همال بيان كية الافراد فيها) وقوله لا همالها في الادلة استثناء عنها بالجزئية (قوله الانسان كاتب) أى بملاحظة ان ال جنسية لاسترقافية والافكلية

والثالى بالحروف استحسانا للاختصار ولدفع توهم انحصار الاحكام في ملعة (السادس) لا بد لقسبة من صفة في الواقع تسمى ملعة وغضرا واللفظ المال عابها جهة والقضية المشتمة عليه موجهة وأصول المادة أربعة الضرورة أى الوجوب والدوام والامكان والاطلاق أى الحصول بالفضل ولها فروع فيتنوع عن الضرورة سبع فضا لاتها اما ان تطلق أو تقيد بوصف أو بوقت معين أو بمجين والمقيدة بوصف اما ان يقتصر فيها على التقييد به واما ان يزداد عليه نقي دوامه والمقيدة بوقت معين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نقي دوامه والمقيدة بمجين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نقي دوامه فهذه سبع الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة لذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة والثانية للشرطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصف نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهاتان بسيطتان والثالثة للشرطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصف وزيدة نقي دوامه نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً و  
 ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام  
 الرابطة الوقفية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة الوقفية الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت  
 معين مع زيادة نقي دوامه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائماً وهي  
 مركبة من وقفية مطلقة وهي ما قبل لادائماً ومطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشيء من  
 الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام السادسة المنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها  
 في حين نحو كل كاتب بمتحرك الاصابع بالضرورة حين كتابته وهي بسيطة السابعة المنتشرة الخاصة  
 وهي المنتشرة العامة بزيادة ٨٤ لادائماً وهي مركبة من منتشرة عامة

ومطلقة عامة ويتفرع  
 عن الدوام ثلاث قضايا  
 لانه اما أن يكون لذات  
 الموضوع واما ان يقيد  
 بوصفه واما أن يقتصر فيه  
 على التقييد واما ان يزداد  
 عليه نقي دوامه الاولى  
 الدائمة المطلقة وهي التي  
 حكم فيها بدوامها بلا قيد  
 زائد على ذات موضوعها  
 نحو كل كاتب متحرك  
 الاصابع دائماً وهي بسيطة  
 والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى  
 ولاعهدية والاشخصية (قوله والمهمة في قوة الجزئية) يعني انهما متلازمان  
 في الصدق نبوتاً ونقياً فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو  
 معنى المهمة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكلما تحقق  
 الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والالزام عدم تحققه  
 مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد في  
 الجملة لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم  
 عليها في الجملة والالزام تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا  
 الانسان كاتب فقد حكمنا بنبوت الكتابة على ماصدق عليه الانسان قطعاً  
 لكن هذا الماصدق يحتمل كل الافراد وبعضها والثاني متيقن والاول  
 مشكوك فحمل على التيقن وألغى المشكوك وجلت في قوة جزئية (قوله

الثانية العرفية العامة وهي التي حكم  
 فيها بدوامها مقيداً بوصف موضوعها نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً الثالثة العرفية  
 الخاصة وهي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة أي لاشيء من  
 الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ولا يتصور مع دوام النسبة تقيدها بوقت أو حين فلذا لم تكن  
 الدوام سبباً كالضروريات ويتفرع عن الامكان خمس قضايا لانه اما ان يكون عاماً وهو سلب  
 الضرورة عن قبض النسبة فقط فيصدق بوجوبها وجوازها واما ان يكون خاصاً وهو سلبها عنها  
 وعن قبضها فتكون جائزة فقط واما ان يقيد بدوامها واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بعين  
 الاولى الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة قبضها نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالامكان العام وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن

الشكل

نقيضها نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممتكتين عامتين الثالثة الممكنة الدائمة وهي التي قيد امكانها بدوامه نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما الرابعة الممكنة الوقية التي قيد امكانها بوقت نحو كل انسان حي بالامكان وقت مفارقة الروح له وهي بسيطة الخامسة الممكنة الحينية التي قيد امكانها بحين نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالامكان حين أكله وهي بسيطة ويتفرع عن الاطلاق جنس قضايا لانه اما ان يحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد واما ان يقيد بنفي الضرورة واما ان يقيد بنفي الدوام واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين الاولى المطلقة العامة نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام ٨٥ وهي بسيطة الثانية الوجودية

اللدائمة وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وهي مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة الوجودية الالزامية وهي مثل الاولى بزيادة نفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين الرابعة المطلقة الوقية وهي التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة المطلقة الحينية

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الا كثيرون لانها ليست بمنتهية في العلوم هذا كله في الحماية واما الشرطية فالحكم فيها

(الشكل الاول) مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله رابعا) هذا باعتبار عدم المحصورة بقسميها قسما واحدا والافراد الخماس (قوله الطبيعية) لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس والنوع مثلا الاعلها (قوله التي) أي القضية التي جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله لم يبين فيها كية الافراد) فصل أخرج المحصورة والمحصورة (قوله ولم تصلح كلية ولا جزئية) فصل أخرج المهمة (قوله تركها) أي الطبيعية (قوله لانها ليست معتبرة في العلوم) محلها ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حينئذ فلو طلبت باعتبار تحققها في جزئي من جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئياتها والالزام التكليف بمحال أقول الوجود خارجي وذهني والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطعا فالامر بهام من حيث هي ليس تكليفا بمحال فنكون معتبرة في العلوم

وهي التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين كتابته وهي بسيطة (السابع) علم ما تقدم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة وان المركبة مشتملة على قضيتين احدهما مينة مادة نسبة القضية والاخرى مينة مادة نقيضها متفقين في الحكم مختلفين في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة فركبة من ممتكتين عامتين والوجودية اللدائمة فركبة من مطلقتين عامتين

بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئني الآن اكرمك  
وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع  
الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود

وتقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والتويع كلى ينتج  
الانسان كلى وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قبل انها كلية وقيل مهمة وقيل  
شخصية اذ الطبيعة شيء واحد معين ذهنا وهذا أقرب افاده الدلجى (قوله  
الاتصال) أي التلازم (قوله والانفصال) أي التناد والتساقى الواو فيه بمعنى  
أو (قوله وضع) أي زمن أو حال (قوله معين) نحو ان كان زيد منتصبا  
للشمس وقت الضحى كانه ظل يمتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الطال  
الى المغرب لانتصابه لها في وقت معين ونحو زيد اما ان يكون في البحر مكتنفا  
واما ان لا يفرق فقد حكم فيها بالناد بين عدم غرقه وكونه في البحر على  
حال معين وهو كونه مكتنفا (قوله نحو ان جئني الآن اكرمك) فقد حكم  
بلزوم الاكرام لحيثه مقيدا بوقت معين وهو الآن (قوله وزيد الآن اما  
كاتب أو غير كاتب) فقد حكم فيها بالنادين المقدم والتالى مقيدا بالآن (قوله  
فمخصوصة) أي وشخصية أيضا (قوله أو على جميع الاوضاع الممكنة) أي  
التي يمكن اجتماعها مع المقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه  
مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم  
كون زيد حيوانا وهو التالى لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من  
أوضاع زيد ككونه قائما أو قاعدا أو مضطجعا على أيمن أو أيسر أو ظهره  
أو بطنه نائما أو يقظان آكلا أو شاربيا ساكنا أو متكلما ضاحكا أو باكيا  
أو لا ولا كانت الشمس طالمة أو لالى غير ذلك من الاحوال التي يمكن  
اجتماعها معه (قوله نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) فقد  
حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع  
طلوعها ككونها مضيئة أو غير مضيئة وكونه اول النهار أو فيما بعده من أجزائه  
الى آخره وكون الفصل ربيعا أو صيفا أو خريفا أو شتاء وكون البلد شرقيا  
أو غربيا أو جنوبيا أو شماليا وكونه اول يوم من الشهر أو ما بعده الى آخره

ودائما اما أن يكون المدد زوجا أو فردا فمصورة كلية أو على بعضها التميز  
 المميز نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما  
 أن يكون الشيء حيوانا أو أيضا فمصورة جزئية والافهية نحو ان كانت  
 الشمس طالمة فالارض مضينة واما أن يكون المدد زوجا أو فردا وسور  
 الموجبة الكلية في المتصلة وكما ومهما وحيثما ومتى ومتى ملو في المتفصلة دائما  
 وسور السالبة الكلية فهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فهما قد يكون  
 وسور السالبة الجزئية فهما قد لا يكون وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة  
 افراد الموضوع في العملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يصبرون  
 عن الموضوع مج وعن المحمول

وغيره من أحوال العالم (قوله ودائما اما أن يكون العدد زوجا الخ)  
 فقد حكم فيها بما في زوجية العدد لفرديته على كل وضع يمكن اجتماعه  
 مسهما ككون المدود ذها أو فضة أو غيرهما وكون الشمس طالمة  
 أو غائبة وقيدنا الاحوال بالممكنة لانه لو اعتبرنا الممكنة أيضا لمصادفت  
 قضية كلية مثلا اذا قيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضامتهما  
 وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا  
 والمراد بالامكان هنا الاعم المقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز  
 (قوله أو على بعضها) أي الاوضاع الممكنة (قوله نحو قد يكون اذا كان  
 الشيء حيوانا كان انسانا) فقد حكم فيها بما يلزمه كونه انسانا لكونه حيوانا  
 لا على جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا  
 (قوله وقد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو أيضا) فقد حكم فيها بالناد  
 بين كون الشيء حيوانا وكونه أيضا لا على جميع الاوضاع الممكنة بل على  
 بعضها وهو كونه اسود (قوله والا) أي ان لم يبين فيها كلية الاوضاع  
 والاحوال كالأو بسا كاطلاق ان ولو واذ في المتصلة واما في المتفصلة أي  
 نجريدها عن السور الكلية والجزئية (قوله ليس البتة) أي هذا اللفظ  
 المركب من الكلمتين كالأشياء في العملية (قوله وقد لا يكون) أي هذا اللفظ  
 المركب من الكلمات الثلاثة (قوله هنا) أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله مج)

(ب) فيقولون كل (ج) دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع  
توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطيب يسير فلهذا خالفهم المصنف  
وأنه كالأبد للقضية من نسبة كإمر لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى  
مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسميت القضية موجهة  
وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أى هذا اللفظ المسمى جيمما (قوله ب) أى هذا اللفظ المسمى باء (قوله  
للاختصار) علة لقوله يسبرون الخ (قوله والخطيب) بفتح الحاء المعجمة  
وسكون الطاء المهملة أى الحكم (قوله يسير) أى سهل وهو الجواز  
والاستحسان الاصطلاحي بحيث لا يحكم على مخالفته بالخطأ (قوله خالفهم)  
أى فى تنبيهه بالمواد دون الحروف تسهلا على المبتدى (قوله كإمر) أى فى  
قوله والقضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله لا بد لها) أى النسبة (قوله من كيفية)  
أى صفا (قوله وتسمى) أى كيفية النسبة (قوله مادة) أى وعنصر باعتبار  
وقوعها فى الواقع وأما باعتبار حصولها فى العقل فتسمى جهة وعبرة  
القطب فى شرح الشمسية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بإيجاب  
أو سلب لا بداهة من كيفية فى نفس الامر كالضرورة والاضروية والدوام  
واللادوام وتلك السكيفية الثابتة فى نفس الامر تسمى مادة القضية  
واللفظ الدال عليها فى القضية المفوظة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة  
بكيفية فى القضية المقولة يسمى جهة ومتى خالفت الجهة مادة القضية  
كانت كاذبة (قوله وهى) أى القضية الموجهة (قوله ضرورية) أى  
منسوبة للضرورة أى الوجوب العقلى نسبة الكل لجزئه وهى القضية التى  
فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أى انضافها بأنها ضرورية أى واجبة  
عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لأنها إما أن تطلق ولا تقيد بشئ  
وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه  
بسيطة وإما أن تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة  
نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كتابا وهذه بسيطة  
أيضا وإما أن تقيد بذلك مع زيادة نفي اللوام عند انتفاء ذلك الوصف  
وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة

أودائمه نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا وتعدد القضايا

مادام كاتبها لادائمه وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية مطلقة نحو كل انسان يتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان يتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وهذه مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائما وهي لاشيء من الانسان يتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة في وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام في غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا مالا دائما وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي السابقة على لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من الانسان ميت بالاطلاق العام (قوله أودائمه) وهي التي فيها لفظ دال على دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لانها اما أن لا تقيد بشيء زائد على ذات الموضوع نحو كل كافر معذب في الآخرة دائما وتسمى دائمة مطلقة واما أن تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل يتحرك القم دائما مادام آكلا وتسمى عرقية عامة وهاتان بسيطتان واما أن تقيد بذلك مع التعرض لنفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف نحو كل آكل يتحرك القم دائما مادام آكلا لادائما وتسمى عرقية خاصة وهي مركبة من عرقية عامة ومطلقة عامة وهي لاشيء من الآكل يتحرك القم بالاطلاق العام والضرورة تنقلم الدوام لا العكس (قوله أولا ولا) أي لاضروية ولادائمه هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة الاولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير ممتمة سواء كانت ضرورية أودائمه أولا ولا سواء كان تقيدها ممكنا أودائما أو محتاجا لا يكون ضروريا والا كانت ممتمة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام

## بحسب ذلك

وتسمى ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي  
أريد أن نسبتها غير متممة وتقيضها كذلك فلا ضرورة فيها بل كلا  
التسبين ممكن ثبوته وبقية نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى  
ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب  
بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة  
التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان غير حي بالامكان العام وقت  
مفارقة الروح له وتسمى ممكنة وبقية الراجعة الممكنة التي قيد امكانها  
بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمى ممكنة دائمة وهي  
بسيطة الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو  
كل آكل لمقتاته مادة جامع بالامكان حين اكله وتسمى ممكنة حينية  
وهي بسيطة والمطلقة اقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها  
بمجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا لزوم ولا سلبها  
نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة  
الثانية مثلها مع التعرض لثني دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق  
لادائما وتسمى وجودية لادائمة وهذه مركبة من مطلقتين عامتين  
اثالثة مثلها مع التعرض لثني ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق  
للا بالضرورة وتسمى وجودية لاضرورية وهذه مركبة من مطلقة  
عامة وممكنة عامة الراجعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو  
كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمى مطلقة  
وقبية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين وصف  
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى مطلقة  
حينية وهي بسيطة فجميع الوجوهات عشرون فالتناسب أو ممكنة  
أو مطلقة ليشمل ما تقدم واما اعلم (قوله القضايا) أي الضرورية والدائمة  
والممكنة والمطلقة (قوله بحسب ذلك) أي المذكور من الضرورة  
والدوام وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق



وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية ترجع الى أربعة أقسام الاول  
الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والشروط العامة والشروط  
الخاصة والوقية والمنتشرة الثاني الدوام الثلاث

وتقيدها بقوله وحصرها أي الموجهات (قوله ثلاث عشرة) باسقاط  
الوقية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقية والممكنة  
الحينية والمطلقة الوقية والمطلقة الحينية (قوله الضروريات) أي القضايا  
التي فيها ألقاظ دالة على ان صفة نسبتها للضرورة أي الوجوب العقلي  
(قوله الخمس) باسقاط الوقية والمنتشرة الخاصتين (قوله الضرورية  
المطلقة) هي التي ذكر فيها لفظ دال على ان وصف النسبة فيها للضرورة  
بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونحو  
لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة وهي بسيطة ووجه تسميتها ظاهر  
(قوله والشروط العامة) وهي التي ذكر فيها لفظ دال على ان النسبة  
ضرورية بوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة  
مادام كاتباً ونحو لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام  
كاتباً وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتراط الوصف في ضرورة النسبة  
(قوله والشروط الخاصة) هي العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من  
مشروطة عامة ومطلقة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادة  
بقيد لادائماً (قوله والوقية) هي التي فيها ما يدل على الضرورة في وقت  
معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو  
لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة  
ووجه تسميتها ظاهر وأسقط من هنا الوقية الخاصة وهي العامة بزيادة  
لادائماً وهي مركبة من وقية مطلقة ومطلقة عامة (قوله والمنتشرة)  
هي التي فيها ما يدل على الضرورة في زمن مبهم نحو كل كاتب متحرك  
الاصابع في حين الكتابة ضرورة ونحو لا شيء من الكتاب بساكن  
الاصابع حين الكتابة بالضرورة وهي بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة  
الخاصة وهي العامة بزيادة لادائماً مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة  
عامة (قوله الدوام) أي القضايا التي فيها الفاظ تدل على ان مادتها

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة

الدوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي فيها لفظ يدل على دوام نسبتها بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو لاشيء من الانسان بحجر دائما وهي بسيطة (قوله العرفية العامة) هي التي فيها ما يدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتباً ونحو لاشيء من الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً دائماً وهي بسيطة وسميت عرفية لان الشرط المذكور يفهم من اللفظ وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية (قوله العرفية الخاصة) هي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرفية عامة ومطابقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت أو حين فلذا لم تسكن الدوام سبعا كالضروريات (قوله الممكنات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله الممكنة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتعة ضرورية كانت أولا وتقيضها ممكن أو ممتنع ولا يكون ضرورياً والا كانت ممتعة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالامكان العام وهي بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان وعامة لصدقها بالواجب والجائز (قوله الممكنة الخاصة) هي التي فيها لفظ يدل على ان نسبتها ليست ممتعة ولا ضرورية وتقيضها كذلك فلا امتناع ولا ضرورة فيهما فكل منهما قابل للتبوت والاستفاء نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكنتين عامتين وأسقط من هاتئلا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله المطلقات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل (قوله المطلقة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفعهما نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام

والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتميز بسيطها من مركبها مذكور في المغولات ولما فرغ من تقسيم الحلية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لملافة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه يستلزم المقدم التالي كالحلية والتضاييف أم الحلية

(والمتصلة اما لزومية)  
بضم اللام والزاي وهي  
التي يحكم فيها بصدق تاليا  
على فرض صدق مقدمها  
ان كانت موجبة أو بلا  
صدق تاليا على فرض  
صدق مقدمها ان كانت  
سالية للملافة بينهما توجب  
ذلك كالحلية أي كون  
المقدم علة التالى أو عكسه  
أو كونها معلولى علة  
واحدة وككونهما أمرين  
اضافيين متوقفا كل منهما  
على الآخر نحو

ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة لادائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لادائما ونحو لاشئ من الكائنات ساكن الاصابع بالاطلاق لادائما ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله والوجودية اللاضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة لا ضرورية نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ونحو لاشئ من الانسان ساكن الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فلم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احدهما مبينة لمادة النسبة والاخرى لمادة تقيضها متفقان في الكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكنتان عامتان ولا الوجودية اللادائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله وبيان هذه القضايا) أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهياتها (قوله وتميز مركبها الخ) وذلك أن ما فيها لادائما ولا ضرورة مركبة وماليس فيها أحد هذين بسيطة الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله وما حوى من القضايا لا كذا \* أو خاص امكان مركبا خذا وما عرى عن ذين فالبيسط \* فادع لمن قسرب يانشيط

(قوله التي يحكم فيها بصدق قضية الخ) جنس شامل للزومية والاتفاقية (قوله للملافة الخ) فصل مخرج الاتفاقية (قوله ذلك) أي الحكم المذكور (قوله وهي) أي الملافة (قوله ما) أي شئ جنس شمل الملافة وغيرها (قوله بيبه يستلزم الخ) فصل مخرج غيرها (قوله كالحلية) بكسر الهمزة

فبأن يكون المقدم علة لتألي ( كقولنا ان كانت الشمس طالمة  
فالتهار موجود ) أو معلولا له كقولنا ان كان التهار موجودا فالشمس  
طالمة أو يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان التهار موجودا فالعالم  
مضيء اذ وجود التهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايق  
فبأن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أباً عمرو كان  
عمرو ابنه ( وأما اتفاقية ) وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا للعلاقة  
توجيه بل لمجرد الصفة والازدواج ( كقولنا ان كان الانسان ناطقا  
فالطمار ناطق ) اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الطمار حتى  
تستلزم احدهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا ( والتفصلة اما  
حقيقية ) وهي التي يحكم فيها

ان كانت الشمس طالمة فالتهار  
موجود ونحو ان كان  
التهار موجودا فالشمس  
طالمة ونحو ان كان التهار  
موجودا فالارض مضيئة  
ونحو ان كان زيدا بعمرو  
فعمرو ابن زيد ( وأما  
اتفاقية ) وهي التي يحكم  
فيها بذلك للعلاقة توجيه  
بل لمجرد التصاحب  
والاقتران ( كقولنا ان  
كان الانسان ناطقا فالطمار  
ناطق والتفصلة الحقيقية )  
وهي التي يحكم فيها بالتأني  
بين مقدمها وتأليها في الثبوت  
والنفي وتركيبها من الحقيقة بين  
أولساويين لهما

واللام مشددة مع المثناة تحت ( قوله فبأن يكون المقدم علة لتألي ) تصوير  
لعلية ( قوله بما ذكر ) أي صدق قضية على تقدير صدق أخرى ( قوله  
للعلاقة الخ ) فصل مخرج القزومية أي لا للملاحظة علاقة فلا يقال المصية  
ممكنة لا بد منها من علة فالعلاقة في الاتفاقية أيضا لكنها غير ظاهرة وغير  
معلومة لا نقول طرفاها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة  
والاتفاقية قسمان عامة وخاصة فالخاصة هي التي يحكم فيها بصدق  
التألي على تقدير صدق المقدم للعلاقة كثال المصنف والمامة هي التي  
يحكم فيها بأن بقاء صدق التألي لا ينافي وقوع المقدم كقوله تعالى ولو  
أن مافي الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر  
ما قدرت كلمات الله فقدمها كون مافي الارض من الشجر أقلام وإمداد  
البحر سبعة أبحر وهو ممكن الوقوع ولكنه لم يقع وتأليها عدم قتاد  
كلمات الله تعالى وهو واقع دائم لا يرفقه تقدير وقوع المقدم فقد نفى  
تعالى عن كلماته التفاد بأبلغ وجه ( قوله اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان  
الخ ) أي فليست احدهما علة للآخرى ولا معلولي علة واحدة وليست  
احدهما نسبة متوقفة على الاخرى فان قيل كل أحد يعلم ان كل واحدة  
منهما مسندة الى إيجاد القادر المختار تبارك وتعالى فيها معلولا علة  
واحدة وهي إيجادها تعالى فبينهما علاقة مقتضية ذلك والمتكلم عالم بها

بالتأني ين طرفها صدقا وكذبا (كقولنا المدد اما زوج واما فرد وهي مائة الجمع والخلو مما كما ذكرنا) في المثال لان طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان (وأما مائة الجمع فقط) أي دون الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني ين طرفها صدقا فقط (كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر) اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على الصدق ويجوز ارتفاعهما مما كان يكون الشيء حيوانا (وأما مائة الخلو فقط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني ين طرفها كذبا فقط (كقولنا زيد اما أن

كقولنا (المدد اما زوج واما  
فرد وهي مائة الجمع  
والخلو ما واما مائة الجمع  
قط) وهي التي حكم  
فيها بالتأني ين مقسما  
وتأليها في الثبوت فقط  
وتركيب شي موالاخي  
من قبضه (كقولنا هذا  
الشيء اما شجر أو حجر)  
اذ لا يكون شجرا وحجرا  
ويجوز اتقاؤهما بكونه  
حيوانا (وأما مائة الخلو  
قط) أي دون الجمع  
فيجوز اجتماع مقسما  
وتأليها في الثبوت وهي  
التي حكم فيها بالتأني  
ينهما في التي قط وتركيب  
من شيء وأعم من قبضه  
(كقولنا زيد اما أن

قلنا المراد بكون التكلم عالما بالاقتضاء ملاحظته وناؤه الحكم عليه لا مجرد حصول صورة الاقتضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم بناحية الحمار على تقدير ناطقية الانسان لا يلاحظ كون الواجب مبارك وتعالى موجدا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بل إنما يبنى على مجرد الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله حقيقة ومادتها التقبضان) نحو المدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما وما سوى الآخر نحو المدد اما زوج أو فرد (قوله بالتأني ين طرفها) فصل مخرج الحلية وللتصلة (قوله صدقا وكذبا) أي في الثبوت والانتفاء فصل مخرج مائة الجمع فقط ومائة الخلو فقط (قوله لا يجتمعان) أي لا يثبتان معا (قوله ولا يرتفعان) أي لا يفتقان معا لانهما قبضان أو مساويان لها (قوله مائة الجمع فقط) مادتها شيء وأخص من قبضه (قوله صدقا فقط) فصل مخرج الحقيقة ومائة الخلو فقط (قوله اما شجر واما حجر) فشجر أخص من لا حجر قبض شجر وحجر أخص من قبض شجر وهو لا شجر (قوله اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا) اذ يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت قبض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما يستلزم اجتماع التقبضين وهو ممتنع ضرورة (قوله على الصدق) أي في الثبوت (قوله ارتفاعهما) أي اتقاؤهما مما اذ لا يلزم من ارتفاع الأخص ارتفاع الأعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع التقبضين (قوله حيوان) لاختفاء في ارتفاع الشجر والحجر معا عنه (قوله كذبا فقط)

يكون في البحر واما ان لا يفرق (تقيض ٩٦) مقدمها لا يكون في البحر وهو اخص من لا يفرق لصدق هذا

يمن في البحر في سفينة وبين  
ليس في البحر وتقيض قالها  
وهو لا يفرق بفرق ويكون في  
البحر اعم منه لصدق بمن غرق  
وبمن في سفينة ومقدمها وتاليا  
يجمعتان فيمن في سفينة  
في بحر ولا ينفقان مما لانه  
يستلزم انتفاء التقيضين  
لانه يلزم من انتفاء الاعم  
انتفاء الاخص وهو تقيض  
الآخر (منهين الاول)  
مرادهم بالبحر ما يمكن  
الفرق فيه عادة لخصوص  
منه الحقيق فلا يتوهم  
انتفاؤها فيمن غرق في  
نحو برأوزيت مثلا (الثاني)  
سميت مائة الجمع والخلو  
مما حقيقة لان تتأني  
مقدمها وتاليا اشد من  
تأني مقدم وتالي الاخيرتين  
(وقد تكون المتفصلات)  
أي الحقيقة ومائة الجمع  
فقط ومائة الخلو فقط  
(ذوات أجزاء) ثلاثة أو  
أكثر (كقولنا العدد)  
أي ما يتركب من آحاد  
(أما زائد) وهو الذي  
يزيد عليه مجموع الكسور

يكون في البحر واما ان لا يفرق (اذ يستحيل كونه في غير البحر ويفرق  
فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يفرق  
وسميت الاولى حقيقة لان الثاني بين طرفيها اتهم منه في الاخيرتين والثانية  
مائة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة مائة  
خلو لاشتغالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب اذ الواقع لا يخلو عن  
أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء بل من سائر  
المائات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون  
زيد في بر أو حوض ويفرق (وقد تكون المتفصلات) ثلاث أي كل  
منها (ذات أجزاء) كانتكون ذات جزأين كمر (كقولنا العدد اما زائد

فصل مخرج الحقيقة ومائة الجمع فقط ومادتها شيء وأعم من تقيضه  
(قوله يكون في البحر واما أن لا يفرق) تقيض يكون في البحر لا يكون  
في البحر بأن يكون في البر وهذا اخص من لا يفرق لصدق بكونه في  
البحر في سفينة أيضا وتقيض لا يفرق بفرق وهذا اخص من يكون في  
البحر لصدق بكونه في سفينة أيضا (قوله اذ يستحيل كونه في غير  
البحر الخ) تماثل لكونها مائة خلو وكونه في غير البحر تقيض يكون  
في البحر ويفرق تقيض لا يفرق وهذا تصوير للخلو عن الطرفين الذي  
منته المتفصلة (قوله بأن يكون في البحر ولا يفرق) تصوير لاجتماعهما  
في الصدق (قوله الاولى) أي مائة الجمع والخلو مع المركبة من تقيضين  
أو مساويين لهما (قوله الاخيرتين) أي مائة الجمع فقط ومائة الخلو  
فقط (قوله بأن يكون في بر الخ) تصوير لكذبهما مما (قاعدة) كل  
مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة  
منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة  
وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله العدد اما زائد الخ) ونحو الكلمة  
اما اسم أو فصل أو حرف ونحو النقص اما ماء أو هواء أو نار أو تراب  
ونحو الكلبي اما جنس أو نوع أو فصل أو خاص أو عرض عام ونحو  
العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له  
وهذه الامثلة للحقيقة ومثال مائة الجمع نحو الشيء اما شجر أو حجر

للمتعلقة الخارجة منه كاللاني عشر فان مجموع نصفه وثلاثة وربعه وسدسه خمسة عشر أو

(أوناقص) وهو ناقص عنه مجموعها كالاربعة فان مجموع نصفه ٩٧ وربعة ثلاثة (أومساو) وهو مساو له

مجموعها كسنة فان مجموع نصفها وثلاثا وسدسها ستة وهذه حقيقة لا يجمع أجزاءها في عدد ولا تنفي كلها عن عدد (نبهنا الأول) كون هذه المتفصلة ونحوها مركبة من أكثر من جزءين انما هو بحسب الظاهر ولم يتركب في الحقيقة الا من جزئين بأن يقال السدس اما زائد أولا أو العدد اما ناقص أولا أو العدد اما مساو أولا وأولا في الاول صادق بالناقص والمساوي وفي الثاني شامل للزائد والمساوي وفي الثالث شامل للزائد والناقص (الثاني) تركيب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة وحلية ومن متصلة ومن حلية ومن منفصلة ومتصلة فهذه تسع صور وتركيب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين

أو ناقص (أومساو) لانه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقة ومائة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بأن المرتفعين وان تعددا لفظهما فهما متحدان بمعنى والاصل العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوي اما زائد أو ناقص فالنناد حقيقة انما هو بين المساوي وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والمتصلات يتألف من حليات أو من شرطيات أو منهما أو حيوان ويجوز كنهها بكونه غيرها ومثال مائة الخلو نحو الشيء اما لاشجر أو لاحجر أو لحيوان فانها لا تكذب جميعا بأن يكون شجرا حجرا حيوانا ويجوز صدقها بأن يكون نقدا أو ثوبا هذا في الموجبة ومثال السالبة الحقيقة ذات الاجزاء نحو ليس اما أن يكون زيدا أسود أو كاتباً أو شاعراً أو طويل بلا ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا أو حيوانا ومثال سالبة منع الجمع نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء لاشجرا أو لاحجرا أو لحيوانا والعدد ما تركيب من الآحاد هذا حده ويرسم بأنه مساوي نصف مجموع حاشيته المستويتين في القرب أو البعد والزائد في الاصطلاح ما زاد عليه مجموع الكسور الخارجة منه كاتني عشر اذ مجموع نصفها وثلاثا وربعها مجموع الكسور الخارضة عنه عرقا ناقص عنه مجموع كسوره كاربعة اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوي مساو له كسوره كسنة (قوله لا يجمع على عدد ولا يخلو إلخ) أي فهي حقيقة (قوله عليه) أي المثال (قوله مساو يرتفع إلخ) أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو (قوله وان تمدد لفظهما) واوه للحال (قوله اما مساو أو غير مساو) أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله من حليات) أي بعضها مقدم وبعضها تال (قوله شرطيات) أي متصلات بعضها مقدم وبعضها تال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله سها) أي حليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها

(١٣ م) ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فهذه تسع صور

وأملتاهم بيان أقسامها المذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات  
المنطقية المتناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله تعالى

قال أوحليات ومنفصلات كذلك (قوله وأمثلها مع بيان أقسامها الخ)  
أقسام المنفصلة ستة الأول من حليتين نحو كلما كان الشيء، انسانا فهو  
حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشيء انسانا فهو  
حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى  
ما كان دائما اما أن يكون المدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون منقسما  
بمتساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حلية ومنفصلة نحو متى كان  
طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود الخامس عكسه نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من  
حلية ومنفصلة نحو كلما كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد  
السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من  
متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما  
اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع  
عكسه نحو متى كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون  
النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام  
المنفصلة ستة الأول من حليتين نحو المدد زوج أو فرد الثاني من  
متصلتين نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما  
قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين  
نحو اما أن يكون هذا المدد اما زوجا أو فردا واما أن يكون ليس اما  
زوجا أو فردا الرابع من حلية ومنفصلة نحو واما أن يكون طلوع الشمس  
علة لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
الخامس من حلية ومنفصلة كقولك اما أن يكون هذا ليس عددا  
واما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متصلة ومنفصلة نحو واما أن  
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس  
طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا أفاده التبعي عن بعض الشارحين



فصل مخرج اختلاف مفردين  
واختلاف مفرد وقضية  
(بالايجاب والسلب) فصل  
مخرج اختلاف قضيتين  
بالحل والشرط أو الاتصال  
والانفصال أو الكلية والجزئية  
أو المدول والتحصيل أو  
نحوها مما سوى الايجاب  
والسلب (بحيث يقتضى)  
الاختلاف (لذاته ان تكون  
احدهما) أى القضيتين  
المختلفتين بالايجاب والسلب  
(صادقة والاخرى كاذبة  
كقولنا زيد كاتب زيد  
ليس بكاتب) قوله بحيث  
يقتضى الخ فصل مخرج  
اختلاف قضيتين بالايجاب  
والسلب ولم يقتض ذلك  
أزيد ساكن زيد ليس  
بمتحرك لاحتمال صدقهما  
مما وكذبهما مما وقوله  
لذاته فصل مخرج اختلاف  
قضيتين بالايجاب والسلب  
المقتضى لذلك لاذاته كقولنا  
زيد انسان زيد ليس  
بناطق فان اقتضاء اختلافهما  
ذلك ليس لذاته بل لان  
الاولى في قوة زيد ناطق

( والتناقض هو اختلاف قضيتين ) خرج به اختلاف مفردين واختلاف  
قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال  
وبالكلية والجزئية وبالمدول والتحصيل وبغير ذلك (بحيث يقتضى)  
الاختلاف (لذاته ان تكون احدهما) أى احدى القضيتين (صادقة  
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكر  
وخرج بالحقيقة المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لابهذه الحقيقة  
نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وبقوله لذاته  
الاختلاف بالحقيقة المذكورة لاذاته

( مبحث تناقض ) ( قوله اختلاف مفردين ) أى بالايجاب والسلب  
نحو زيد لازيد أو بغيرهما نحو السماء والارض وهذا هو المشهور بين  
المتطعين ومبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال  
صاحب الكتف في فصل عكس التقيض ان التناقض بين المفردين انما  
يكون أخذ مفهوم عدى في مقابلة مفهوم وجودى كافي الشفاء والمباحث  
الشرقية فتقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا  
تعريف لتناقض التضايا خاصة لان الكلام هنا فى أحكامها التي لها مدخل  
في القياس هذا وقال الفري لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر  
الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نقي ولا  
ايجاب لاختصاصهما بالاحكام (قوله اختلاف قضية ومفرد) نحو زيد  
وقام عمرو (قوله الاختلاف) أى بين قضيتين (قوله بالمدول) نحو  
زيد هو لا كاتب (قوله والتحصيل) نحو ليس زيد بكاتب (قوله  
وبغير ذلك) كالحلية والشرطية (قوله لذاته) بأن يستقل بذلك ولا  
يحتاج لآخر فابينا تحقق الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب  
الاخرى فصل رابع (قوله فانه) أى تعريف التناقض الذى في المتن  
(قوله بما ذكر) أى باختلاف القضيتين المذكورتين في مثال المصنف  
(قوله المذكورة) أى في قول المصنف بحيث يقتضى (قوله الاختلاف)  
أى بين قضيتين (قوله صادقان) أى ان كان ساكنا والا فكاذبان  
وعلى كل فليسنا متناقضين لان التقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله

وانسانية في قوة زيد ليس بانسان لمساواة الانسان الناطق

نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى في قوة زيد ناطق وأن الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (الابعد اتفاقهما) في ثمان وحدات (في الموضوع)

نحو زيد انسان الخ (على حذف مضاف أي اختلاف (قوله بل بواسطة) أي بدليله أنك لو بدلت ناطق بكاتب مثلا لم يقتض اختلافهما كذب احدهما (قوله الاولى) أي زيد انسان (قوله الثانية) أي زيد ليس بناطق (قوله في ثمان) وحدات قال بعض من حشي الفري الوحدات المذكورة شروط في وحدة النسبة الحكيمة التي هي مورد الإعجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها وبينت ذلك المعتبر وحدة النسبة الحكيمة اهـ وببحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا تنكفي في تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة الالة فلا تناقض في نحو النجار عامل أي للسلطان النجار ليس بمامل أي لغيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض في نحو زيد ضارب أي عمر ازيد ليس بضارب أي بكر أو التمييز فلا تناقض في نحو غندي عشرون أي دوهما ليس غندي عشرون أي دينار أو الحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أي را كبا ماجاء زيد أي ماشيا واذا كان الاختلاف في واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التي توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكيمة وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة الالة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا يخفى ما في بعضه من التكلف (قوله في الموضوع والمحمول) بحث فيه بتصریحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفي الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

(ولا يتحقق ذلك)  
التناقض بين قضيتين  
مخصوصتين أو محصورتين  
(الابعد اتفاقهما) أي  
القضيتين (في الموضوع)  
بأن يكون موضوع  
احدهما موضوع الاخرى  
فان اختلفتا فيه كرى قائم  
عمرو ليس بقائم فلا تناقض  
بينهما لاحتمال صدقهما مما  
وكذبهما مما والقيضان  
لا يكذبان مما ولا يصدقان  
مما

(و) في (المحمول) بأن يكون محمول احدهما عين محمول الاخرى فان اختلفا فيه كزيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا لذلك (و) في (الزمان) بأن يكون زمان نسبة احدهما عين زمان نسبة الاخرى فان اختلف زمانهما نحو زيد نائم بالليل زيد ليس بنائم بالنهار لم يتناقضا لذلك (و) في (المكان) بأن يكون مكان نسبة احدهما هو ١٥١ مكان نسبة الاخرى فان اختلفا

فيه نحو زيد نائم في البيت زيد ليس بنائم في الجامع لم يتناقضا لذلك (و) في (الاضافة) أى النسبة المتوقفة على شيئين بأن يكون نسبة احدهما عين نسبة الاخرى فان اختلفا فيها نحو زيد اب لعمرو زيد ليس ابابكر لم يتناقضا لذلك (و) في (القوة)

أى امكان الشيء حال عدمه بأن يكون النسبة بالقوة فيما كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الفعل) أى حصول الشيء بأن تكون النسبة بالفعل فيما كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحر في دنها مسكرة بالقوة ليست الحمر في دنها مسكرة

اذلوا اختلفا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم يتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) اذلوا اختلفا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا (و) في (الزمان) اذلوا اختلفا فيه نحو زيد نائم أي ليلا زيد ليس بنائم أي نهرا لم يتناقضا (و) في (المكان) اذلوا اختلفا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم يتناقضا (و) في (الاضافة) اذلوا اختلفا فيها نحو زيد أب أي لعمرو زيد ليس بأب أي لبكر لم يتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذلوا اختلفا فيما بأن تكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدن مسكر أي بالقوة الحمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم يتناقضا (و) في (الجزء والكل) اذلوا اختلفا فيما نحو

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فيما ما يشمل الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كفي هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحدقة العين ليست باصرة تريد غيرها (قوله اذلوا اختلفا) أى التضييق والاولى قلو (قوله فيه) أى الموضوع (قوله لم يتناقضا) أى لجواز صدقهما أو كذبهما معا (قوله وفي الزمان) بحث فيه بتحقيق التناقض في نحو زيد أبو عمرو أي أمس زيد ليس بأبو عمرو أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بتنع التناقض لان صدق احدهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة لان الابوة اذا ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على انه يجوز كذبهما بكونه أبه اليوم لا أمس (قوله الدن) بفتح الدال المهملة وشدة النون وعاء مدور متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله وفي الجزء والكل) ن قلت لم عدت

بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الجزء) بأن يكون موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى بمعنى الجزء لم يتناقضا لذلك نحو الزنجي اسود الزنجي يعني اسود الزنجي اسود الزنجي

الزنجي أسود أى محضه الزنجي ليس بأسود أى كاه لم تتناقضا (و) فى (الشرط) اذلو اختلفنا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد المتأخرون هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردها بمضمم الى وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شئ من الثمان اختلفت النسبة وكل موضوع والمحمول فى الحلية المقدم والتالى فى الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال

(و) فى (الشرط)  
فان اختلفنا فيه نحو الجسم  
مفرق للبصر ان كان أبيض  
ليس الجسم مفرقا للبصر  
ان كان اسود لم تتناقضا لذلك  
(تبيين الاول) اختصرت  
الثمانية بوحدتى الموضوع  
والمحمول لاستلزامهما  
بقيةا وبوحدة النسبة  
لاستلزامها الثمانية (الثانى)  
شرط تناقض الشرطيتين  
الوحدات الثمانية أيضا  
لكن بابدال الموضوع  
والمحمول بالمقدم والتالى

وحدة واحدة والنظر يقتضى عددهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل  
فنصير الوحدات عشرين لانه لا يتصور اختلاف النضيتين بالكل وحدة  
أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وخدم مع اتحاد الموضوع بخلاف  
سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها (قوله الزنجي الخ) بحث فيه بأنهما ملتان  
ولا تناقض بينهما بقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بمحمل ال  
للاستقراق أو للجنس فى ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أولاهما فهما  
شخصيتان (قوله هذه الوحدات) أى الثمانية ماعدا وحدتى الموضوع والمحمول  
(قوله الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية) أى لان وحدة  
المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم  
لا يلا غير النوم نهارا او ليل في اليت غير النوم في المجدد المسكر بالقوة غير المسكر  
بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط  
والكل أو الجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود  
والكل غير الجزء السعدى فى شرح الشمسية وفيه نظر اذ لا يصح على إطلاقه لانه  
اذا عكست القضايا انمكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء  
راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فلاولى القول يرجوع  
جميع هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل  
الاصوب الاكتفاء بوحدة النسبة الحكيمة (قوله من الثمان) أى الموضوع  
والمحمول والزمان الخ (قوله فياذ كر) أى الثمانية المتقدمة (قوله من الموجبة)

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان  
وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية  
كقولنا لاشئ من الانسان مجيوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتى في قوله  
و(المحسوران) وفي نسخة المحصورات والمراد المحسوران (لا يتحقق  
التناقض بينهما) بعد انفاقهما في الوحدات السابقة (الا بعد اختلافهما في الكلية)

(ونقيض الموجبة الكلية

انما هي السالبة الجزئية

كقولنا كل انسان حيوان

وبعض الانسان ليس

بحيوان ونقيض السالبة

الكلية انما هي الموجبة

الجزئية كقولنا لاشئ

من الانسان مجيوان

وبعض الانسان حيوان

فالمحسوران) أى الكلية

موجبة كانت أو سالبة

والجزئية كذلك (لا يتحقق

التناقض بينهما) مع اتحادهما

في الثمانية السابقة (الا

بعد اختلافهما في الكلية)

أى الكلية والجزئية بأن

تكون احدهما كلية

والاخرى جزئية

والسالبة المناسب من الكلية والجزئية ( قوله ونقيض الموجبة الكلية انما  
هى السالبة الجزئية الخ) وجه الحصران الايجاب لا يناقضه الا السلب  
والكلية لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما يقال هنا ان الشخصية يكفى في  
تقصم تبديل كيفما بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لا بد فيها من التبديل  
في الكيف والكم والمهمة في قوة الجزئية فنقيضها كلية موجبة كانت أو  
سالبة (قوله المحصورات) أى بصيغة الجمع أى الموجبة الكلية والجزئية  
والسالبة كذلك وأما المهمة فهى في قوة الجزئية (قوله والمراد المحسوران)  
أى الكلية والجزئية مطلقا وهذا بيان لاجمال ما سبق وتبين له لانه  
تضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف  
في الكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى به عن زيادة  
بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيانه واقامة الدليل عليه وانما قال والمراد  
المحسوران لان التناقض انما يكون بين قضيتين لا بين الاربعة ( قوله  
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية ) هذا مع عدم  
اعتبار الجهة فان اعتبرت فلا بد من اختلافهما بأن تقابل الضرورة بالامكان  
والدوام بالاملاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص. بحيث من أحيانه  
فنيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذا لكان سلب الضرورة عن  
النقيض فالامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فهو نقيضه  
والايجاب المطلق اثبات ضرورة فهو نقيضه ونقيض الدائمة للمطلقة. مطلقة  
عامة اذا الايجاب في كل الاوقات يناقضه السلب في البعض وبالعكس وعبرنا  
بالتأفة لان ما ذكر لازم النقص ونقيض الشروط العامة ممكنة حذية  
لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض العرفية  
العامة مطلقة حذية اذا الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي وهذا

## أى الكلية والجزئية

كله في البسائط وأما المركبات فإن كانت كلية فنقضها برفع مجموع أجزائها ويحصل برفع أحدها لأعلى التمين وذلك بتفضيلها إلى أجزائها وأخذ نقائصها وتركيب منفصلة مائة خلوصاوية لتقيضها مثلا الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتين في الكيف وتقيض الاطلاق العام الدوام فتقيضها اما دائمة مخالفة أو دائمة موافقة وقس على هذا نقائص باقى المركبات وان كانت جزئية فنقضها بأن يرد بين تقيضي الجزأين اكل فرد فرد فاذا قيل بعض الانسان متحرك لاداما فتقيضه كل فرد من أفراد الانسان اما متحرك دائما وليس بمتحرك دائما أى كل فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمرا جالى وان أردت تفصيله فليكن بالمطولات فان اتفقتا في الجهة فلا تناقض بينهما الكذب الضروريتين في مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتب بالامكان وتنام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطولات (قوله بسد اتفاقهما في الوحدات السابقة) أى وفي الاتصال أو الانفصال والازومية أو النادية أو الاتفاقية ان كانتا شرطيتين (قوله أى الكلية والجزئية) بأن تكون احدهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أو ما في حكمها وهي المهمة فان قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كاتقدم وأجيب بأنه لما كان البعض الذى أريد بموضوع الجزئية داخلا في موضوع الكلية لزم ورود الايجاب الذى في احدى القضيتين والسلب الذى في الاخرى على بعض بينه فتحقق التناقض فيه واتحادهما فيه وزيادة موضوع الكلية عليه باقى أفرادها لا يتمتع ذلك مثلا اذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحيوان الذى هم موضوع الجزئية كالفرس والحصان والبغل هو بينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أفادت ثبوت الانسان له والجزئية نفته عنه فقد توارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان

(لأن الكلبيين قد تكذبان  
كقولنا كل انسان كاتب)  
بالفعل ( ولا شيء من  
الانسان بكاتب بالفعل  
والنقيضان لا يكذبان  
(والجزئيتين قد تصدقان  
كقولنا بعض الانسان كاتب).

بالفعل ( بعض الانسان  
ليس بكاتب ) بالفعل  
والنقيضان لا يصدقان  
(العكس) لغة القلب وعرفا  
ثلاثة أقسام عكس. متوي  
وهو المراد عند الإطلاق  
وعليه اقتصر المصنف  
وعكس نقيض موافق وهو  
تبديل كل طرف من  
القضية الحماية أو التسلية  
بنقيض الآخر منها بشرط  
بقاء الصدق والكيف نحو  
كل انسان حيوان وكل  
لاحيوان لا انسان وعكس  
نقيض مخالف وهو تبديل  
الطرف الاول بنقيض  
الثاني والثاني بين الاول  
مع بقاء الصدق دون  
الكيف نحو كل انسان حيوان  
ولا شيء من لاحيوان بانسان.

(لأن الكلبيين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان  
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان  
ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا المثالان للجمليتين  
ومثال الشرطيتين كما كان الانسان كاتباً فالخارناهي ليس كلما كان الانسان  
كاتباً فالخارناهي والمهمتان في قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن  
الاصطلاحات المنطقية \* (العكس) \* وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض

فيجوز اخلاف المراد بالهضين بأن يراد بالفعل في الموجبة الحيوان  
انطابق وبما في السالبة غيره فيصدقان معاً فلا يتناقضان ( قوله لان  
الكلبيين قد تكذبان ) أى والنقيضان لا يكذبان (قوله في مادة الامكان)  
أى في قضيتين مادتهما الامكان (قوله كاتب) أى بالفعل ( قوله بكاتب )  
أى بالفعل ( قوله والنقيضان ) لا يجتمعان راجع لقوله قد يصدقان (قوله  
ولا يرتفعان) راجع لقوله قد تكذبان فهو تنجيم لكلام المصنف (قوله  
وهذان المثالان) أى المتناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان  
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شيء من الانسان بحيوان  
وبعض الانسان حيوان (قوله ومثال الشرطيتين) أى المتناقضتين (قوله  
كما كان الانسان كاتباً الخ) هذان شرطيتان متضادتان اتفاقتان ومثال  
الزوميتين كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ليس كلما كانت الشمس  
طالمة فالنهار موجود ومتاهلها منفصلتين دائماً ما أن يكون العدد زوجاً  
أو فرد ليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وانصر على الاتفاقيتين  
لعلم الزوميتين منهما بالاولى ( قوله والمهمتان في قوة الجزئيتين) أى  
الموجبة والسالبة بنقيض الموجبة المهمة كلية سالبة نحو الانسان كاتب  
لا شيء من الانسان بكاتب بنقيض المهمة السالبة كلية موجبة نحو  
الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب ( قوله العكس ) احتيج اليه  
للاستدانة بدلى تمييز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يفسر الاستدلال  
على صدق الشيء أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره  
عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضاً لان التناقض أقوى منه في ذلك  
لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة

الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والایجاب نحو كل انسان حيوان كل مالىس بحیوان ليس بانسان الثاني عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشيء مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ایجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فهما الثالث المكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعابه اقتصر المصنف فقال

اجتماع التقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة المكس فانها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه ونفي اللازم على نفي ملزومه (قوله الموافق) نعت عكس (قوله من القضية) أى ذات الترتيب الطبيعي حلية كانت أو متصلة احتراز عن المتفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو الصاد فليس في أحد طرفيها ما يقتضى كونه مقدما أو تأليا فتعولك العدد اما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحلية والمتصلة فان رتبة الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتالى التأخر وكونه تابعا فيؤثر عكسهما في معانيهما (قوله بنقيض الثاني) فصل مخرج العكس المستوي (قوله وعكسه) فصل مخرج عكس النقيض المخالف (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذه بهذه (قوله كل مالىس بحیوان ليس بانسان) موجبة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمي لامر كذلك (قوله المخالف) صفة لمكس (قوله بنقيض) اثنائي فصل مخرج المكس المستوي (قوله بين الاول) فصل مخرج عكس النقيض الموافق (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذا بما بعده (قوله لاشيء) مالىس حيوانا بانسان سالبة كلية معدولة الموضوع (قوله طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتأليه (قوله لتوافقه على حذف مضاف) أى طرفي المكس (قوله فيهما) أى الايجاب أو السلب (قوله المستوي) ويقال المستقيم لاسنواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالنقيض (قوله وعليه اقتصر المصنف) أى لسكونه المستعمل في العلوم والانتاجات



(العكس) أى المستوي (هو) أى حقيقته (أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يسير) بضم  
فتحتين متشكلا في الحلية (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) وفي المتصلة المقدم تابعا والثاني  
مقدما (مع بقاء السلب والایجاب بحاله) بأن يكون الاصل وعكسه موجبين أو سالبين (و) بقاء  
(التصديق) بأن يكونا مصدقين (والتكذيب) ١٠٧ بأن يكون كذب العكس مستلزما

### \* (العكس) \*

(وهو أن يسير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب  
والایجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا  
أو سالبيا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم  
بالصدق والكذب وببعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس  
لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل  
حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان  
بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في  
عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم

غالبا (قوله يسير) اما بضم أوله وفتح ما قبل آخره مشددا أو بضم أوله  
وكسر ما قبل آخره كذلك (قوله السلب والایجاب) لو أو بمعنى أو والاخصر  
الكيف لاهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبدل ملازمة للاصل  
في الصدق الا وهى موافقة له في الكيف (قوله ومع بقاء التصديق)  
والتكذيب بحاله برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع بمعنى ان  
البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب  
الاصل كذب عكسه اذ قد يكذب الاصل وصدق عكسه نحو كل حيوان  
انسان وبعض الانسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من  
جانب الاصل وتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على  
تقديم الاصل على عكسه فان الاصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ  
البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجاب بأن المراد البقاء  
بالنسبة للتكذيب الوجودا ويجمل من باب المشاكلة (قوله وهو) أى الاقتصار

كذب أصله لان العكس  
لازم لاصله وكذب اللازم  
يستلزم كذب ملزومه  
(تنبيهات الاول) في عبارة  
الصدق والكذب وفي أخرى  
الاقتصار على الصدق وهو  
الصحيح لانه لا يلزم من  
كذب الاصل كذب عكسه  
فكل حيوان انسان كاذب  
وعكسه بعض الانسان  
حيوان صادق ولكن  
لاولى الاقتصار على التصديق  
لان المراد انه متى فرض  
صدق الاصل لزمه فرض  
صدق عكسه سواء كانا  
صادقين في الواقع أم لا  
(الثاني) ان الاصطلاح  
أن يراد بالموضوع ذاته  
وما صدقات مفهومه  
وبالمحمول مفهومه فالمراد  
من نصير الموضوع محمولا  
ان اللفظ الذى كان في

الاصل مرادا منه الذات والمصادقات وكان موضوعا فيه يراد منه المفهوم ويجعل محمولا في عكسه واللفظ  
الذى كان في الاصل مراد منه المفهوم وكان محمولا فيه يراد منه الذات والمصادقات ويجعل موضوعا في عكسه  
(الثالث) يتعلق العكس كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل طرفي الاصل (الرابع الاول) التعبير  
بالاول والثاني ليشكل عكس المتصلة

صدق العكس ومع هذا فالتميز بالتمديد أولى منه بالصدق لان التمديد لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحلية فلو قال وهو أن يصير الاول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتناوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما العنواني فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات

على الصدق (قوله صدق العكس) أي فرض صدقه (قوله ومع هذا) أي كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله لا يقتضي وقوع الصدق) أي فالتميز به لا يوجب خلاف المراد (قوله وعبارته) أي المصنف في تعريف العكس (قوله قاصرة على الحلية) أي عكسها التميز بالموضوع والمحمول (قوله وهو) أي العكس (قوله الاول) أي الطرف الاول الشامل للموضوع في الحلية والمقدم في الشرطية (قوله والثاني) أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحلية وتالي الشرطية (قوله لتناوله) أي حد العكس (قوله الشرطيات) أي عكسها (قوله على القضية الحاصلة الخ) أي كما يطلق على التمييز والتبديل الذي هو فعل الفاعل حقيقة (قوله بهما) أي الموضوع والمحمول (قوله وصفهما) أي لفظهما (قوله العنواني) يضم فكأن أي المنسوب لعنوان مصدر غنونا اذا غنونا نسبة المتعلق بالفتح لامتداد الكسر أي المنون به عنهما مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة اشياء ذات الموضوع أي افراد كزيد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المعبر به عن هذه الافراد كإنسان ويسمى موضوعا بل ذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك أنك اذا عكسته الى بعض الحيوان انسانا لم تعبر افراد الانسان محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الاصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان (قوله فلا يرد السؤال) فربيع على قوله وان المراد بهما الخ (قوله بأن العكس الخ) تصوير للسؤال (قوله ذات

الموضوع نحولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع المكس ذات المحمول  
ومحموله وصف الموضوع ( والموجبة الكلية لا تتمكس كلية ) لثلاث تنقض  
بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ( اذ يصدق قولنا كل انسان  
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان ) والا لصدق الاخص على جميع  
أفراد الاعم وهو محال ( بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان  
حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئاً

( والموجبة الكلية لا تتمكس  
كلية ) لثلاث تنقض بمادة محمولها  
أعم من موضوعها ( اذ  
يصدق قولنا كل انسان  
حيوان ولا يصدق كل  
حيوان انسان بل تتمكس )  
الموجبة الكلية موجبة  
( جزئية لانا اذا قلنا كل  
انسان حيوان ) وهو  
صادق ( ازم أن يصدق  
بعض الحيوان انسان )  
وأشار الى دليل صدق  
بعض الحيوان انسان بقوله  
( فانا ) بكسر الهمزة وشد  
الثوب ( نجد ) أي نفرض  
ونقدر ( الموضوع ) أي  
في العكس وهو بعض الحيوان  
انسان وموضوعه الحيوان  
فنجد ( شيئاً ) أي جزئياً  
معنا كزيد

الموضوع ( أي افراده ) قوله ووصف المحمول أي مفهومه ( قوله ذات  
المحمول ) أي افراده ( قوله ووصف الموضوع ) أي مفهومه والحاصل  
ان المتبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات وفي  
المحمول فهما الوصف أي المفهوم ( قوله لا تتمكس كلية ) أي لا يطرده وقد  
يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن  
لا يسمى عكساً اصطلاحاً لان شرطه الاطراد ( قوله لثلاث تنقض بمادة  
يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ) لما كان ماذ كره المصنف في تدليل المسئلة  
مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية على الشارح على وجه كلي وجمل ماذ كره  
المصنف كالتقرير بالمثال على ماهو المادة ( قوله يصدق قولنا  
بعض الحيوان انسان ) أي ويطرد صدقه في غير هذه المادة أيضاً ( قوله  
فانا نجد الموضوع شيئاً معينا الخ ) هذا استدلال على المدعى السابق  
من أن الموجبة الكلية تتمكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة  
للقوم في بيان عكوس القضايا ويسمى طريق الاقتراض وهو أخفها  
ولا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع  
فرداً معيناً من مصادقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فيتنظم منها  
قياس منتج للعكس ففي مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فرداً  
معيناً كزيد ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انساناً  
أيضاً ونقول زيد انسان فيكون مجموعهما قياساً من الشكل الثالث  
ويرد الى الاول بعكس العكس فيصير بعض الحيوان زيد وزيد  
انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المدعى ملازمته للاصل

( موصوفا بالانسان والحيوان ) اى محمولا عليه انسان ومحمولا عليه حيوان فيصير قضيتين فتركبهما  
هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث لان الحد لاوسط موضوع في مقدمتين فيرد  
الى الشكل الاول بعكس صغراء فيصير هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان  
انسان وهو العكس وهذا يسمى في الاصطلاح طريق الافتراض وهو مختص بالوجوبات والسوالب  
المركبات ( تنبيه ) للقوم في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو  
ما تقدم وحاصله ان يقدر موضوع العكس جزئيا معينا ويحمل عليه محموله ثم موضوعه ويركان قياسا  
نتيجته العكس الثاني طريق العكس وحاصله ان يمسك قبيض العكس ويقابل عكس قبيض العكس  
بالاصل الصادق فاما ان يناقضه ١١٠ أو يناقضه وعلى كل فهو كاذب فمكوسه ولزومه وهو

موصوفا بالانسان والحيوان وهو الحيوان الناطق ( فيكون بعض الحيوان انسانا ) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان	قبيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال في الاستدلال على صدق بعض الحيوان انسان عكس كل انسان حيوان لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق قبيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لا شيء من الانسان بحیوان وهذا مناف للاصل الصادق فهو كاذب فمكوسه كاذب وهو قبيض
---	--

العكس فالعكس صادق وهو المطلوب الثالث طريق الخلف وحاصله ان يضم  
قبيض العكس كبرى الى الاصل صغرى فينتظم منهما قياس منتج لاشيء عن نفسه وهو كاذب فالقياس  
كاذب لكذب احدي مقدمتيه وهو قبيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال لو كذب بعض  
الحيوان انسان لصدق قبيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيضم صغرى للاصل كبرى هكذا  
لا شيء من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان وهذا من الشكل الرابع لوضع الاوسط في صغراء  
وحمله في كبراء فيرد الى الشكل الاول بحمل الصغرى كبرى والكبرى صغرى هكذا كل انسان حيوان  
ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو كاذب فالقياس كاذب ولا خلل  
في هيئته لايجاب صغراء وكلية كبراء ومقدمته الصغرى صادقة فكبراء كاذبة وهو قبيض العكس  
فالعكس صادق وهو المطلوب

والاصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فتلزم المناقاة بين  
الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل  
كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك النقيض

طريق الافتراض وعبارة شرح المطالع انناك طريق العكس وهي أن  
نعكس تقيض العكس ليرتد لتقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده أن  
كان كليا وحاصله أن يعكس تقيض العكس المبرهن عليه ويقابل بالنقيضة  
الاصدية المفروض صدقها فينافيها ان كان كليا ويناقضها ان كان جزئيا  
فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه ما زوم له وكذب اللازم  
يستلزم كذب ملزومه وهو تقيض العكس فيلزم الحكم بصدق العكس  
لاستحالة كذب التقيضين معا ( قوله والا ) أى وان لم يصدق بعض  
الحيوان انسان ( قوله وهو ) أى تقيض بعض الحيوان انسان الموجب  
الجزئي ( قوله فتلزم المناقاة بين الانسان والحيوان ) أى لانه يلزم  
من صدق لاشيء من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشيء من  
الانسان بحيوان وهذا منافق للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو  
كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو  
بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب ( قوله فيصدق ) ليس بعض  
الانسان بحيوان أى يلزم فرض صدقه لانه لازم لعكس تقيض العكس  
وهو لاشيء من الانسان بحيوان لاستلزام السلب الكلي السلب الجزئي  
وهذا تقيض الاصل الصادق فهذا كاذب فلزومه وهو لاشيء من الانسان  
بحيوان كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه  
وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب ( قوله وقد كان الاصل )  
أى للعكس ( قوله كل انسان حيوان ) أى وهذا مفروض الصدق  
فنافيه أو تقيضه كاذب فلزومه كاذب وهكذا حتى ينتهى لتقيض العكس  
فيلزم صدق العكس وهو المطلوب ( قوله خلف ) يضم الخفاء المعجزة  
وسكون اللام أى باطل أو يفتح الخاء أى مربي خلف الظهر لبطائه  
( قوله أو يضم ذلك التقيض ) أى للعكس وهو لاشيء من الحيوان

(والموجة الجزئية تتمكس موجية جزئية أيضا) أى كما انعكست الموجية الكلية موجية جزئية (هذه الحجة) أى طريق الفرض ١١٢ فمكس بمض الحيوان انسان بمض الانسان حيوان بان يقال

يزيد انسان وزيد حيوان  
وهذا من الثالث فريد الى  
الاول بمكس صفراء هكذا  
بمض الانسان زيد وزيد  
حيوان فينتج بمض الانسان  
حيوان وهو المكس المستدل  
على صدقه أو يقال لو كذب  
بمض الانسان حيوان  
لصدق تقيضه وهو لاشئ  
من الانسان بمحيوان ولو  
صدق هذا المصدق عكسه  
وهو لاشئ من الحيوان  
بانسان وهذا كاذب لانه  
تقيض الاصل انصادق  
فمكوسه كاذب وهو تقيض  
المكس فالمكس صادق وهو  
المطلوب أو يقال لو كذب  
بمض الانسان حيوان  
لصدق تقيضه فيجعل صفري  
والاصل كبرى هكذا الاشئ  
من الانسان بمحيوان وبمض  
الحيوان انسان وهذا من  
الرابع لوضع الوسط في  
صفراء وحده في كبراه فريد  
الى الاول بمجل الصفري  
كبرى والسكبرى صفري

الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان  
ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال  
(والموجة الجزئية أيضا تتمكس) موجية (جزئية بهذه الحجة)  
بانسان أى مجعولا كبرى للقياس (قوله الى الاصل) أى للمكس المفروض  
الصدق صفري (قوله كل انسان حيوان) هذا هو الاصل وهو الصادق  
(قوله ولاشئ من الحيوان بانسان) هذا تقيض المكس وهذا القياس  
من الشكل الاول وصفراء موجية وكبراه كلية فقد استوفى شرطى  
اتجاهه بإيجاب صفراء وكلية كبراه (قوله وهو محال) أى ولاخلل في  
هيئة القياس لاستيفائه شرطى اتجاهه وقرر الاوسط فيه فأنحصر الخلل  
في مادته وصفراء مفروضة الصدق فأنحصر الكذب في كبراه وهى تقيض  
المكس ثبت صدق المكس وهو المطلوب ويسمى هذا طريق الخلف  
وهو الطريق الثالث من طرق اثبات المكس وحاصله ضم تقيض المكس  
الى الاصل والنظر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من  
كذبها كذب تقيض المكس وهذا يعلم منه صدق المكس وهو المراد  
قال العماد الخلف مطلقا هو اثبات الاشئ بابطال تقيضه سواء كان  
الابطال بضم تقيض المكس مع الاصل لينتج محالا أو بمكس التقيض  
ليتوصل بانمكاسه الى ما ينافى الاصل المفروض الصدق فليس عكس  
التقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعى ان الخلف في باب  
المكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى اه  
قيل سمي خالفا لان المتكسك به ثبت مطلوبه بابطال تقيضه فكانه  
يأتى مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده نسبة القياس  
الذى ينداق الى المطلوب ابتداء من غير تعرض لابطال تقيضه مستتباً  
(قوله والموجة الجزئية) تتمكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بنقضها  
بحجج بمض الانسان زيد لانه لا يتمكس الى بمض زيد انسان لسكذبه  
وأجيب بأنه ليس المراد بزيد هنا معناه الشخص بل مفهوم كلي وهو

هكذا بمض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بمحيوان فينتج ليس بمض الحيوان  
بمحيوان وهو كاذب ولاخلل في القياس الامن تقيض المكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب

فمكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لاننا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انساناً ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحیوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خالف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر ( والسالبة الكلية تتمكس ) سالبة ( كلية وذلك ) أى انكاسها كلية ( بين بنفسه

(والسالبة الكلية تتمكس سالبة كلية وذلك) أي عكسها سالبة كلية (بين) بكسر المنة تحت أي ظاهر لا يحتاج لدليل

مسمى زيد لان الجزئي لا يحمل فالعكس المذکور صادق (قوله فمكس بعض الانسان حيوان الخ) تقرير للدعوى تمهيدا للاستدلال عليها بطريق الافتراض ( قوله لاننا نجد ) أى نفرض فهذا اشارة لطريق الافتراض ( قوله شيئاً ) أى فرداً معينا من ماصدقاته كزيد ( قوله موصوفاً بالحيوان والانسان ) أى محمولاً عليه الحيوان تارة ومحمولاً عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبهما قياساً هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث و يرد الى الاول بمكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو المكس المطلوب ( قوله فيكون بعض الحيوان انساناً ) اشارة لنتيجة هذا القياس ( قوله ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان ) تقرير للدعوى أيضاً تمهيدا للاستدلال عليها بطريق العكس ( قوله والا ) أى وان لم يصدق بعض الحيوان انسان ( قوله فيلزمه ) أى النقيض المذكور ( قوله لاشيء من الانسان بحیوان ) أى لانه عكسه ( قوله وقد كان الاصل ) أى للعكس المفروض صدق بعض الانسان حيوان ( قوله هذا خالف ) أى تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فلزمه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب ( قوله هذا النقيض ) أى لاشيء من الحيوان بانسان ( قوله الى الاصل ) أى بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ( قوله لينتج سلب الشيء عن نفسه ) أى بعض الانسان ليس

قائه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان) والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينمكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر بانسان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما) والا

بانسان ولاخلل الا من تقيض العكس فتقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المراد وهذا طريق الحلف والوسط طريق العكس (قوله قائه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر) فقد صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوي لاستدلال عليها فلا ينافي قوله وذلك بين نفسه (قوله والا لصدق تقيضه الخ) تنبيه وتذكير وتدريب للمبتدئ على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين نفسه وهذا اشارة لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجري في السالبة البسيطة كما تقدم (قوله وينمكس) أي بعض الحجر انسان (قوله لاشيء) من الحجر بانسان صوابه لاشيء من الانسان بحجر (قوله خلف) أي تناقض والاصل صادق فتقيضه كاذب فمعكوسه كاذب فتقيضه وهو العكس صادق وهو المطلوب (قوله بعض الانسان) حجر صوابه بعض الحجر انسان (قوله ولا شيء من الحجر بانسان) صوابه ولا شيء من الانسان بحجر (قوله وهو محال) أي ولاخلل الامن تقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب (قوله لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم الخ) حاصله ان الكلية والجزئية عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذا عبر بها بخلاف النفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله والسالبة الجزئية الخ) بعض الشارحين لم يذكروا المهمة والشخصية لان المهمة في قوة الجزئية والشخصية لا تعتبر في العلوم اه وقال بعض الشارحين الشخصية لا تمكس وهو الظاهر غيبي (قوله والا) أي

(قائه أي الشأن) اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق عكسه وهو (قولنا لاشيء من الحجر بانسان) والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان ويانزه صدق عكسه وهو بعض الانسان حجر وهو كاذب لانه تقيض الاصل الصادق فلزومه كاذب وهو تقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب أو يضم تقيض العكس الى الاصل هكذا بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر وهذا من الشكل الرابع فيرد الى الشكل الاول بعكس مقدمته جميعا هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان فينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو كاذب فتقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب وقد تقدم ان الافتراض لا ياتي في السالبة الساقطة (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما)



لاختص بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب  
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص  
(فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو  
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا  
لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق  
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق  
عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه  
القياس من القضايا وما يمرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس  
وهو المقصود الاعم

فانه (أى الشأن) يصدق قولنا  
بعض الحيوان ليس بانسان  
ولا يصدق عكسه (وهو  
بعض الانسان ليس بحيوان  
- وقيد بقوله لزوما لانه قد  
يصدق عكس السالبة الجزئية  
سالبة جزئية في بعض المواد  
نحو بعض الانسان ليس  
بحجر وبعض الحجر ليس  
بانسان ولكن لا يسمى عكسا  
الما يطرده صدقه في جميع  
المواد لانه لازم واللازم  
لا يتخلف عن ملزومه فهو  
بيان الواقع

بأن قلنا بانكاس السالبة الجزئية (قوله سلب الاخص عن بعض أفراد  
الاعم) أى الذى فى الاصل (قوله سلب الاعم عن بعض الاخص) أى  
الذى فى العكس (قوله لصدق نقيضه) أى العكس علة لثبتي صدق  
العكس (قوله وهو) أى نقيض العكس (قوله والا) أى لو صدق  
العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذبه (قوله الكل) أى الاخص  
كالانسان (قوله الجزء) أى الاعم كالحیوان (قوله وهو) أى صدق  
الكل بدون جزئه (قوله وهو محال) أى فلزومه وهو العكس محال  
(قوله فى بعض المواد) أى اذا كان بين الموضوع والمحمول تباین كلی  
كمثال الشارح أو عموم وجهی نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض  
الايض ليس ببيوان (قوله من القضايا الخ) بيان لما يتوقف القياس  
عليه (قوله وما يمرض) لها عطف على القضايا (قوله من تناقض الخ)  
بيان لما يمرض للقضايا (قوله وغيره) أى العكس المستوي فهو عام  
مراد به خاص (قوله المقصود) أى للمنطقي (قوله الاعم) لان المقصود  
بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمى تصديقا والماني  
التي ادراكها يسمى تصورا لا تطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها  
وسائل ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى  
وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى الجهول الصورى والطريق  
الموصل الى الجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو

لأنه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال

\*( القياس ) \*

وهو لفظة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحاً (هو قول) ملفوظ أو معقول (مؤلف من أقوال) قوانين فأكثر (متى سلمت لزوم عنها ذاتها

أشرف الطريقين وإنما لم يقدم في الوضع لتقدم انتصوير عليه في الطبع إذا الحكم على الجاهول أو به محال ( قوله لأنه ) أى القياس ( قوله العمدة ) أى المعول عليه المعتد به دون الاستقراء والتشثيل ( قوله المطالب ) أى الأحكام والنسب ( قوله التصديقية ) أى المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق بالفتح للمتملق بالكسر ( قوله تقدير شيء ) أى تبين قدره وكميته ( قوله على مثال آخر ) أى بمرضه على مثال شيء آخر فمثال مضاف لآخر كتقدير الثوب بمرضه على الآلة المسماة ذراعاً التي هي مثال للذراع الحقيقي المستحضر في الذهن وكتقدير القمح بمرضه على الآلة المسماة وبة التي هي مثال للووية الحقيقية الذهنية وكتقدير ما يوزن بمرضه على الآلة التي تسمى رطلاً وهو مثال للارطل الذهني ( قوله قول ) جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقاً ( قوله ملفوظ أو معقول ) ظاهره أنه مشترك بينهما وقال السيد في شرحه القول عندهم هو المؤلف المعقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول ( قوله مؤلف ) إنما ذكر ليتعلق به قوله من أقوال والا فقوله قول مغن عنه ( قوله من أقوال ) فصل مخرج القضية الواحدة مطلقاً ( قوله قولين ) فأكثر إشارة إلى أنه أراد بالجمع ما زاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس من مقدمتين قال ملائج كل جمع يذكر في التعريف فالمراد به ما فوق الواحد فهي قاعدة ( قوله متى سلمت ) أى الأقوال ( قوله لزوم عنها لذاتها ) أي لزوماً ذهنياً بمعنى أنه متى حصلت الأقوال في الذهن انتقل إلى القول الآخر ولو قال متى سلم لزوم عنه لذاته بتذكير الضمائر لكان أولى لترجم الضمائر للقول للمؤلف من أقوال الذي فيه المادة والصورة ومعنى استلزامه القول الآخرين يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه

( قول ) أى مركب تام

جنس شمل القياس والقضية

( مؤلف ) بضم الميم وفتح

الهمز واللام مثلاً ذكره

توطئة لقوله ( من أقوال )

أى قولين أو أكثر فصل

مخرج القضية ( متى سلمت )

بضم فكسر مثلاً الأقوال

( لزوم عنها ) أى الأقوال

فصل مخرج الاستقراء

الناقص أى تتبع أحكام

أكثر جزئيات كلي ليحكم

عليه بأحكامها والتشثيل أى

نسبة جزئى بجزئى في

حكمه لا شراً كهما في علمته

لأنهما لا يبايز من تسليمها

تسلم قول آخر ( لذاتها )

أى الأقوال فصل مخرج

القول المؤلف من أقوال

متى سلمت لزوم عنها قول

آخر بواسطة مقدمة أجنبية

كقياس المساواة نحو ( أ )

مساو ( ب ) و ( ب ) مساو

( ج ) ينتج ( أ ) مساو

( ج ) بواسطة مقدمة

أجنبية هي أن مساوي

مساوى شيء مساو الشيء

وكقولنا فلان يتحرك وكل

متحرك حتى ينتج فلان حتى بواسطة مقدمة أجنبية وهي كون حركته بارادته أن يسلم ( قوله )

( قول آخر ) بفتح الخاء  
 المعجمة أى ليس عين الاقوال  
 فصل مخرج مجموع قضيتين  
 غير مشتركتين فى حد  
 وسط فانه مستلزم كلا  
 منهما استلزام الكل لجزئه  
 ( تنبيهات الاول ) المراد  
 بالزوم ما يشمل البين كما  
 فى الشكل الاول وغيره كما  
 فى سائر الاشكال ( الثانى )  
 أفاد المصنف بقوله متى  
 سلمت انه لا يشترط كون  
 الاقوال مسلمة فى نفس  
 الامر فنحمل الحد المغالطة  
 ( الثالث ) القياس قسما  
 بسيط وهو المؤلف من  
 قولين ومركب وهو المركب  
 من أقوال نحو النبش أخذ  
 للمال خفية وكل أخذ  
 للمال خفية سارق وكل  
 سارق تقطع يده ينتج النبش  
 تقطع يده وسمى مركبا  
 لتركبه من قياسين نتيجة  
 أولهما صغرى ثانيهما ولم  
 تذكر لعلهما وهى النبش  
 سارق ( الرابع ) لم يقل من  
 مقدمات لاستلزامه الدور  
 لذكرهم القياس فى تعريف

قول آخر ) أى مغاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير  
 وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو  
 العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النبش أخذ للمال  
 خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف  
 من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النبش تقطع يده والاول  
 يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا لتركبه من قياسين مخرج عن  
 أن يكون قياسا القول الواحد وان لم يلقه لانه قول آخر ككسبه المستوى

( قوله قول آخر ) فصل مخرج مجموع قولين كجاء زيد وذهب عمرو  
 فان مجموعهما وان استلزم احدهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم  
 ليس مغايرا للكل منهما بل عين احدهما وايضا ليس لكل واحدة  
 منهما دخل فى استلزام الاخرى والا لزم ان الجزء يستلزم الكل  
 والمقرر خلافه وأن لا توجد احدهما بدون الاخرى وهو باطل ( قوله )  
 أى مغاير لكل منها أى الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان  
 مؤلفا من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لا يكون القول عين  
 الصغرى ولا نفس الكبرى ( قوله النبش ) أى لقبر الميت عقب دفعه  
 لاخذ كفته ( قوله للمال ) أى الكفن ( قوله والاول ) أى المؤلف من  
 قولين ( قوله الثانى ) أى المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر ( قوله )  
 قياسين ) أى نتيجة أولهما صغرى لثانئى ولم تذكر لكونها مملوءة  
 والاصل النبش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق فالنبش  
 سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركبا من ثلاث قضايا أمر  
 ظاهرى وفى الحقيقة هما قياسان بسيطان ( قوله القول الواحد ) أى  
 عرفا وان تركيب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود ونحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 فمتى كان كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود ( قوله وان لزم  
 عنه لذاته قول آخر الخ ) نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه  
 المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس تقيضه الموافق وهو كلما  
 ليس بحيوان ليس بانسان وعكس تقيضه الخلف وهو لاشئ مما

وعكس تقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانها

ليس بحیوان بانسان واوه للرجال أولالمبالغة ( قوله وعكس تقيضه ) أى  
الموافق أو المخالف ( قوله لانه لم يتألف الخ ) علة لقوله خرج القول  
الواحد ( قوله والاستقراء والتمثيل ) أراد به الاستقراء غير التام  
وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها  
نحو كل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند مضغه لان الانسان والفرس  
والبعر والشاة والبقر والحمار والبغل كذلك وهو غير تام لوجود التماسح  
يحرك فكاه الاعلى عند مضغه والتمثيل الحاق جزئي بجزئي آخر في  
حكمه لاشتراكهما في علته نحو التبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره كالخمر  
ولا يفيدان اليقين لاحتمال ان حرمة الخمر لذاتها وأما الاستقراء التام  
فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كليها وانما  
يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متجزئ لان التراب  
والماء والهواء والنار متجزئة لانحصار العنصر في الاربعة فلا يوجد له  
جزئي الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولذا يحولونه الى صورة  
القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متجزئة فالعناصر متجزئة  
والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لا يخرجان عن القياس والاخرجت  
السفسطة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتهما اليقين و يؤيد هذا  
قول فلا أحد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد  
به اللزوم العلمي الجزمي فان أريد ماهو أعم فلا يخرجان أفاده الدلجى  
وفيه نظر فان المنظور له في القياس الاستلزام على فرض التسليم لا افادة  
اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس  
تابنا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولا يخرج معهما غير  
البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى  
أعلم \* وقال بعض الشارحين الاستدلال بشئ على آخر اما بجزئي  
على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم وهو التمثيل وتسميه الفقهاء قياسا  
نحو التبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره واما بجزئي على كلي لقبوته في  
أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام ان وجد الحكم في جميع جزئياته

وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا مكان التثخلف  
في مدلوليهما فهما وما يلزم عنه قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة  
أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي  
انما هو بواسطة أن كل متحرك بالإرادة حي وكما في قياس المساواة وهو  
ما يتركب من قولين يكون متعلق بمحمول أولهما موضوع الآخر كقولنا  
المساو لب وب مساو لـ ج فان هذين القولين يستازمان المساو لـ ج لا

نحو كل جسم اما جاد أو حيوان أو نبات وكل واحد منها متعجز فكل  
جسم متعجز وبسمي قياسا مقسما وناقص ان كلن الحكم موجودا في  
أكثر جزئياته كما تنقراء أفراد الانسان والفرس والحمار والطيرو وجداتها  
تتحرك فسكها الاسفل عند مضغها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي  
وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل انسان  
ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمي هذه الثلاثة  
حججا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله وان تألفا لـ ج) واوه حالة  
(قوله لا يلزم عنهما) المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شيء آخر (قوله  
وما يلزم عنه قول آخر لذاته لـ ج) عطف على فاعل خرج أيضا (قوله  
فلان المريض) يتحرك هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من  
يتحرك فهو حي ينتج فلان المريض حي (قوله لان لزوم أنه حي لـ ج)  
علة لخروجه (قوله بالإرادة) هذا هو الواسطة الزائدة على القياس  
(قوله وكما في قياس المساواة) عطف على قوله كما في قولك (قوله وهو)  
أى قياس المساواة (قوله ما يتركب) من قولين جنس شمل الم عرف  
وغيره (قوله يكون متعلق بكسر اللام لـ ج) فصل مخرج ما عدا الم عرف  
(قوله أولهما) أى القولين اللذين تتركب القياس منهما (قوله موضوع  
الآخر) أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول  
في الصغرى موضوع في الكبرى أو عكسه أو محمول فيهما أو موضوع فيهما  
فليس قياسا فلا حاجة لإخراجه بقوله لذاته وأجيب بانه داخل في  
قوله قول مؤلف من قولين متى سلما لزما عنهما قول آخر مع انه  
ليس قياسا فأخرجه بقوله لذاته (قوله أجنبية) أى ليست إحدى

لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء  
مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة  
كقائى قولنا ا. ملزوم لب وب ملزوم ج. ف ملزوم لـج لان ملزوم الملزوم  
ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا. مـباين  
لب وب مباين لـج لا يلزم منه أن ا. مـباين لـج لان مباين المباين لشيء  
لا يلزم أن يكون مباينا له وكذا اذا قلنا ا. نصف ب وب نصف ج لا يلزم  
منه ان ا. نصف ج لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفه والمراد  
باللزم ما يعم اليين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول  
وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سلمت الى أن تلك  
الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت  
لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة  
كأمر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جاد وكل جـداد حمار  
فهذان القولان وان كذبا في أنفسهما الا انهما بحيث لو سلمنا لزم عنهما ان

مقدمتي القياس (قوله لشيء) صلة المساوى (قوله مساو له) أى الشيء  
(قوله ولذلك) أى كون انتاجه للمقدمة لذاته (قوله فيه) أى قياس  
المساواة (قوله هذه المقدمة) أى الاجنبية (قوله تلك المقدمة) أى الاجنبية  
(قوله منه) أى قياس المساواة (قوله شيء) أى نتيجة (قوله لا يلزم)  
أن يكون مباينا له مثلا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق  
ولا يخفى أن الانسان مساو للناطق (قوله البين) أى ما ليس بواسطة  
كاستلزام الشكل الاول (قوله وغيره) أى ما كان بواسطة ككس  
المقدمتين كاستلزام الشكل الرابع أو احدهما كاستلزام الشكل الثاني  
والثالث (قوله فيتناول) أى تعريف القياس تفرع على قوله المراد باللزم  
ما يعم اليين وغيره (قوله الكامل) أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث  
لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله بحيث لو سلمت) أى وان كانت كاذبة  
(قوله ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة) علة لقوله  
أشار النخ (قوله والذى) مقدماته كاذبة المناسب للاقتصار على هذا اذ  
هو المحتاج للدخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله وان كذبا) فى أنفسهما

كل انسان حمار لان لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدمات لتلازم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جمعت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور (وهو) أي القياس (اما اقتراني) وهو الذي لم يذكرفيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واما استثنائي) وهو الذي ذكر فيه نتيجة أو نقيضها بالفعل

(وهو) أي القياس (اما اقتراني) وهو الذي لم يذكرفيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وسمى اقترانيا لاقتران حدوده وعدم الفصل بينهما بلكن (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث واما استثنائي) وهو الذي فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل أي بمادتها وهيئها

واوه حالية (قوله لان لزوم الشيء للشيء الخ) علة لقوله الانهما بحيث الخ (قوله كون الشيء) أي الملزوم (قوله وانما قال) أي المصنف في تعريف القياس (قوله لتلازم) أي على قوله من مقدمات (قوله لانهم عرفوا المقدمة الخ) علة للزوم الدور على أخذها في تعريف القياس (قوله لزم الدور) أي اتوقف كل منهما على الآخر بأخذه في تعريفه (قوله الذي صفة محذوف) أي القياس جنس شامل للاقتراني والاستثنائي (قوله لم يذكرفيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاستثنائي (قوله بالفعل) أي بمادتها وهيئها قيد لادخال الاقتراني في تعريفه ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله فكل جسم حادث) هذه هي النتيجة ولم يذكرفيه ولا نقيضها في القياس بالفعل نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله الحدود) أي الأصغر والأوسط والأكبر (قوله الذي صفة لمقدر) أي القياس جنس شمل المعروف والاقتراني (قوله ذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاقتراني (قوله بالفعل) أي بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل ينافي قوله في تعريف القياس آخر وبأن ذكر نقيضها فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لا يتصور استلزام شيء واحد نقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين احدي المقدمتين وهذا لا ينافي ذكرها فيه جزأ من احدهما وعن الثاني بأن المراد بذكر النقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة مرتبة

بأن يكون طرفاها أو طرفا تقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في  
 اثنتان ( أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس  
 بموجود فالشمس ليست بطالعة ) وفي الأول أن كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشكل بمامر من  
 أنه يعتبر في القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل  
 من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس  
 بواحد منهما

» (كقولنا) مما فيه

تقيضا ( أن كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود لكن  
 النهار ليس بموجود فالشمس  
 ليست بطالعة ) ومثال ما  
 فيه النتيجة أن كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود  
 لكن الشمس طالعة فالنهار  
 موجود ( تنبيهان الأول )  
 سمى استثنائيا لاشتماله على  
 أداة الاستثناء وهي لكن  
 ( الثاني ) تقدم ان معنى  
 كون النتيجة قولا آخر  
 أنها ليست عين إحدى  
 للمقدمتين وان كانت هي أو  
 تقيضا جزء احدهما فلا  
 مناقاة بين ماهما وما تقدم

بدون اعتبار التصديق بنسبته ( قوله بأن يكون طرفاها ) أى موضوعها  
 ومحمولها ان كانت حملية ومقدمها وتاليها ان كانت شرطية فعبر بالطرفين  
 لشمولها تصوير لذكرها أو تقيضا بالفعل فيه ( قوله فيه ) أى القياس  
 ( قوله بالفعل ) أى المادة والصورة ( قوله في الثاني ) أى المذكور  
 فيه التقيض ( قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ) شرطية  
 متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليها النهار موجود والقاعدة  
 ان وضع المقدم ينتج وضع التالى ورفع التالى ينتج رفع المقدم ( قوله لكن )  
 النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالى ( قوله فالشمس ليست بطالعة )  
 نتيجة تقيضا مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس تقيض النتيجة وهو  
 مقدم الشرطية بالفعل ( قوله وفي الأول ) أى الذى ذكرت فيه النتيجة  
 بالفعل ( قوله لكن الشمس طالعة ) استثنائية واضحة ومثبتة المقدم فينتج  
 وضع التالى ( قوله فالنهار موجود ) نتيجة هي عين التالى فهي مذكورة  
 في القياس بالفعل ( قوله ولا يشكل ) أى تعريف الاستثنائي بالذى  
 ذكرت فيه النتيجة بالفعل ( قوله بمامر ) أى بسبب الذى تقدم في  
 تعريف القياس ( قوله من أنه يعتبر النخ ) بيان لما مر ( قوله وهو النتيجة  
 الأولى ) وهي النتيجة بتأنيث الضمير مراعاة لحيزه ( قوله وهنا ) أى  
 في الاستثنائي ( قوله ليس ) أى القول الذى هو النتيجة ( قوله كذلك )  
 أى مغايرا لكل من مقدمتيه ( قوله لانا نقول النخ ) علة لقوله ولا  
 يشكل النخ ( قوله بل هو ) أى القول الذى هو النتيجة ( قوله كذلك )  
 أى مغاير لكل من مقدمتيه ( قوله لانه ) أى القول اللازم ( قوله منهما )



واتما هو جزء احدهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام  
 طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالي وسمى ذلك استثنائيا  
 لاشتباهه على أداة الاستثناء أعني لكن (والمكرر بين مقدمتي القياس)  
 فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا (يسمى حدا  
 أوسط) لتوسعه بين طرفي المطلوب (وموضوع المطلوب) في الحلية  
 ومقدمه في الشرطية (يسمى حدا أصغر) لانه أخص في الاغلب  
 والاخص أقل أفرادا (ومحموله) في الحلية وتاليه في الشرطية (يسمى  
 حدا أكبر) لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا

(و) الحد (المكرر)  
 بفتح الراء (بين مقدمتي)  
 بضم الميم وفتح القاف والمثناة  
 فوق وكسر الدال مشى  
 مقدمة بلا نون لضافته  
 الى (القياس) أي المذكور  
 فيهما محمولا أو تاليا فيهما  
 أو موضوعا أو مقدما كذلك  
 أو محمولا أو تاليا في احدهما  
 وموضوعا أو مقدما في  
 الاخرى (يسمى حدا أوسطا)  
 لتوسطه بين طرفي النتيجة  
 (وموضوع المطلوب) أي  
 النتيجة الحلية ومقدم  
 النتيجة الشرطية (يسمى  
 حدا أصغر) بإهمال الصاد  
 واعجام العين (ومحموله)  
 أي المطلوب في الحلية وتاليه  
 في الشرطية (يسمى حدا أكبر)

أي المقدمتين (قوله واتما هو) أي القول اللازم (قوله احدهما)  
 أي المقدمتين لانه نال الشرطية (قوله اذ المقدمة) أي الشرطية  
 الكبرى (قوله بل استلزام طلوع الشمس له) أي وجود النهار أي دال  
 استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه  
 هي المقدمة الاولى الكبرى والثانية الصغرى لكن النخ وما يلي الفاء  
 فهي النتيجة (قوله الحاصل ذلك) أي الاستلزام نعت له (قوله ذلك)  
 أي المشتمل على النتيجة أو تقيضها بالفعل (قوله أعني) لكن هذا  
 اصطلاح لاهل المنطق (قوله محمولا) أي في الصغرى فقط كافي الشكل  
 الاول أو فيهما كما في الشكل الثاني (قوله أم موضوعا) أي فيهما كافي الشكل  
 الثالث أو في الصغرى فقط كافي الشكل الرابع وهذا في الافتراضي الحلي أي  
 الذي مقدمناه - هليتان (قوله أم مقدما) أي فيهما كما في الثالث أو في الصغرى  
 فقط كما في الرابع (قوله أم تاليا) أي فيهما كما في الثاني أو في الصغرى  
 فقط كما في الاول وهذا في الافتراضي الشرطي الذي مقدمناه شرطين  
 (قوله حد أوسط) اما تسميته حدا فلقوعه طرفا للقضية موضوعا  
 أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة (قوله لتوسطه النخ) آلة  
 لتسميته أوسط أي لانه وسيلة لنسبة الاكبر للاصغر فهو في المعنى وسط  
 بينهما (قوله لانه أخص) في الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق  
 وكل ناطق ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر في الكلية الموجبة اما السالبة  
 الكلية فلا يكون موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأوجب

(والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى) لاشتغالها على الأصغر  
(والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى) لاشتغالها على الأكبر واقتران  
الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة  
وضرباً (وهيئة التأليف) الخاصة (من اجتماع الصغرى والكبرى  
تسمى شكلاً والاشكال أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى  
موضوعاً في الكبرى) نحو

بأن المراد أنه أغلب في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لأن وضع  
المنطق لتحصيل العلوم ومساثلها موجبات كلية وبأن النسبة من صحة  
المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عصام ويبحث فيه بأن الصغر  
والكبر من خواص الاجسام وأجيب أيضاً بأنهم شبهوا قلة الافراد  
بالصغر الذي هو قلة الاجزاء وتساوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات  
في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى  
قليل الافراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية (قوله والمقدمة)  
سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة (قوله واقتران)  
أي اجتماع (قوله في الإيجاب والسلب) الواو بمعنى أو وهي مانسة خلو  
فقط فتجوز الجمع بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذا  
يقال في قوله في الكلية والجزئية (قوله قرينة) وضرباً ببعض المحققين اما  
تسميته قرينة فلأنها أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو المقام  
ولاخفاء ان هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام  
وأما تسميته ضرباً فلأنه نوع من الشكل (قوله التأليف) أي التركيب (قوله  
الحاصلة) أي للقياس (قوله تسمى شكلاً) السعد في شرح الشمسية  
التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبيهما وكنيتهما  
وجزئيهما يسمى قرينة وضرباً وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع  
الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً له أو محمولاً  
عليهما أو محمولاً على أحدهما وموضوعاً للآخر تسمى شكلاً فقد يتعدد  
الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكلبيتين من  
الشكل الاول والثالث وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى  
والأكبر تسمى الكبرى  
والتي فيها الأكبر تسمى  
الكبرى) وهذا في الاقتراني  
واما الاستثنائي فكبراه  
الشرطية وصغراه الاستثنائية  
(وهيئة التأليف) أي التركيب  
للاحدود باعتبار تقديم  
الأوسط على الأصغر (من  
الصغرى و) على الأكبر من  
(الكبرى) وتأخيرهما عنهما  
منهما وتأخيرهما عن الأصغر  
من الصغرى وتقديمه على  
الأكبر من الكبرى وتقديمه  
على الأصغر من الصغرى  
وتأخيرهما عن الأكبر من  
الكبرى وخبر هيئة (تسمى  
شكلاً) وهيئة المقدمتين  
بكونهما كلبيتين أو جزئيتين  
أو احدهما كلية والاخرى  
جزئية وبكونهما موجبتين  
أو سالبتين أو احدهما موجبة  
والاخرى سالبة تسمى  
قرينة وضرباً (والاشكال  
أربعة لأن الحد الأوسط  
ان كان محمولاً على الأصغر  
في الصغرى (وموضوعاً)  
للاكبر (في الكبرى) نحو  
كل ج ب وكل ب ا

(فهو الشكل الاول) لانه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر للاوسط ثم الانتقال منه الى الاكبر (وان كان) الاوسط (محمولا فيهما) أي المقدمتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني) لانه شابه الاول في حمله الاوسط في صفراء التي هي أشرف من كبراه لاشتمالها على الاصغر الاشرف من الاكبر (وان كان) الاوسط (موضوعا فيهما) أي المقدمتين للاصغر في الصفري وللاكبر في الكبرى (فهو الشكل الثالث) لانه اشبه الاول في وضع الوسط للاكبر في الكبرى نحو كل ج ب وكل ج د (وان كان) الاوسط (موضوعا) ١٢٥ للاصغر (في الصفري ومحمولا) على

الاكبر (في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع) الخالف الاول في مقدمتيه البعيد عن مقتضى الترتيب الطبيعي جدا لان فيه انتقالا من الوسط للاصغر ثم من الاكبر اليه (تنبيهان الاول) ان قيل الوسط لم يتكرر في الاول ولا في الرابع لوقوعه محمولا في احدي مقدمتيهما ووضوح في الاخرى والموضوع الذات والمحمول المفهوم قلت لم يريدوا بقولهم المراد بالموضوع الذات والمحمول المفهوم ان الذات عين المفهوم فان هذا محال اذ الذات جزئي والمفهوم كلي بل

كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري محمولا في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع)

ايحايهما وسلبهما وكليتهما وجزئتهما يسمي قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعهما للآخر تسمي شكلا اه فالمناسب في عبارة المصنف تبديل الصفري والكبرى بالاصغر والاكبر وبدل هذا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط الخ (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحیوان ينتج بعكس كبراه لاشيء من الانسان بمحجرو عكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تتمكس كنفها (قوله كل ج ب وكل ج د) أي كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس صفراء بعض الحيوان صهال لان الموجبة الكلية تتمكس موجبة جزئية (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب أي يجعل الصفري كبرى والكبرى صفري كل صهال حيوان وتعمكس

المراد أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهوم المحمول فالاول في قوة قولنا ماصدق عليه الاصغر صدق عليه مفهوم الاوسط وماغدق عليه مفهوم الاوسط ماصدق عليه مفهوم الاكبر فقد تكرر فيه ماصدق عليه مفهوم الاوسط والرابع في قوة قولنا ماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاصغر وماغدق عليه مفهوم الاكبر صدق عليه مفهوم الاوسط فقد تكرر فيه الاوسط أيضا (الثاني) ان قيل المقصود من القياس حصول المقارنة بين طرفي النتيجة وهي في الرابع وحده لوقوع الاصغريه محمولا في الصفري والا كبر موضوعا في الكبرى فتد اقترنا فيه فلم كان بعيدا عن الطبع جدا قلت لانه

فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد  
بالاوسط اذا وقع، وضوحا الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا  
وان اريد به المفهوم لكن ليس المراد ان ذات الموضوع عين المفهوم بل  
انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة أن  
يقال ذات الاصفر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه  
مفهوم الاوسط ثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنهج

النتيجة الى بعض الحيوان سهال ( قوله فان قلت فلا يتكرر الحد  
الاوسط الا في الثاني والثالث ) أى دون الاول والرابع فلا يتكرر  
الحد الاوسط فهما وتكراره شرط في كل شكل ( قوله لان المراد  
بالاوسط الح ) علة لتفي تكراره في الاول والرابع المعلوم من الحصر  
( قوله الذات ) أى الافراد التي يصدق عليها المفهوم ( قوله واذا وقع  
محمولا المفهوم ) أى والذات غير المفهوم يقينا والاوسط في الاول محمول  
في الصغرى موضوع في الكبرى وفي الرابع موضوع في الصغرى محمول  
في الكبرى فاختلف المراد منه فهما فلم يتكرر فهما ( قوله عند وقوعه )  
أى الاوسط ( قوله محمولا ) أى في صغرى الاول ( قوله وان اريد به )  
أى الاوسط واوجه الحال ( قوله ذات الموضوع ) أى أفراد الاصفر  
( قوله عين المفهوم ) أى للاوسط ( قوله بل انه يصدق عليه المناسب  
انها ) أى ذات الموضوع وافراد يصدق عليها ( قوله المفهوم ) أى  
للاوسط ( قوله فيتكرر الاوسط ) تفرع على قوله أنه يصدق عليه  
المفهوم ( قوله لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصفر ) ظاهر في الاول دون  
الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصفر  
وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن  
يقال ذات الاوسط في الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومه عليها  
فكانه قبل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم  
الاصفر وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط  
فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين فقد تكرر فهما  
وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى في الاول والرابع يصدق عليه

الاصفر المراد به الذات  
وقع فيه محمولا في الصغرى  
مراد به المفهوم والاكبر  
المراد به المفهوم وقع فيه  
موضوعا مراد به الذات  
فتوقف اتاجه على تغيير  
الطرفين والاول على  
الترتيب الطبيعي فلم يحتاج  
الى تغيير أصلا والثاني الى  
تغيير الاكبر فقط والثالث  
الى تغيير الاصفر فقط

للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال

ثلاث مفهومات مفهوم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر ففي نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان الافراد الانسان هي نفس مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار أن يكون مفهوم الاوسط معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك أنه كذلك في المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم وفي الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قالوا لم يشكر الوسط فيه قلنا نعم أر يده المفهوم فيهما لكن في الصغرى من حيث صدقه وفي الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يشكر من حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله للمطالب الاربعة) أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله ولانه على النظم الطبيعي) أي موافق للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا ترد اليه عند الاحتياج اليها فن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال على التدرج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا في الاول فهو أقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الواسطة بأن تصور العقل أولا شيئا ثم يحكم عليه بالواسطة بأن يحملها عليه ثم يحكم على الواسطة بأن يحمل عليه شيئا آخر فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشيء الاول بالشيء الآخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانك لما حكمت على جميع أفراد العالم بالمتغير وحكمت على جميع أفراد المتغير بحادث لزم أن يحكم على جميع أفراد العالم بحادث فيكون حكم الواسطة مقتضيا للمطلوب أي الحكم على العالم بحادث فان قلت المقتضى للمطلوب الحكمان لا حكم الواسطة فقط والا لزم أن المقدمة الواحدة

من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته  
اياء في صفراء التي هي أشرف المقدمتين لاشتغالها على الموضوع الذي هو  
أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث  
لان له قريبا مالا يسه لمشاركته اياء في أخس المقدمتين بخلاف الرابع  
لاقرب له أصلا لخالفته اياء فيه ما وبعده عن الطبع جدا

مستلزمة النتيجة وكافية في استحضارها وليس كذلك قلت العمدة في  
الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصفر داخل فيه وذلك ان كمال  
العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين الموضوع وكمال  
العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفرادها واتصافه بوصفه العنواني  
الأتري ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفراد  
وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير  
حادث ولذا أسندنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكمين (قوله من  
الموضوع) أي الحد الاصفر (قوله الى المحمول) أي الحد الاكبر (قوله  
يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول) أي لدلالة الكبرى على ثبوت  
الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فيثبت له الاكبر (قوله  
اليه) أي الاول (قوله لمشاركته) أي الثاني (قوله اياء) أي الاول (قوله  
لاجله) أي الموضوع (قوله وبعده) عن الطبع جدا اذ لا يستحصل به  
المطلوب الابعد أعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابي من  
الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صفري الرابع ومحمولا  
في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب مقترنين  
بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا  
اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب وقد  
حصلت فيه دون بقية الاشكال فواجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع  
جدا قلت وجهه أنه الما وقع موضوع المطلوب محمولا في صفراء ومحمولا  
موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا  
والموضوع محمولا كان أبعد الاشكال لمسافيه من التغيرين المذكورين  
بخلاف بقية الاشكال فان منها مالا تثير فيه أصلا وهو الاول وما فيه

(والثاني) منه ( يرتد الى الاول بعكس الكبرى ) لانها المخالفة للنظم الطبيعي بأن  
تقول في مثاله السابق ولاشي من ب ا ( واثالث يرتد اليه بعكس الصغرى )  
لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج ( والرابع

تفسير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين  
فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محمولا محكوما  
بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في اثالث محولين فيحتاج عند ذلك  
الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عايه بمفهوم الثاني ( قوله  
والثاني منها ) أى الاشكال الاربعة وهو ما حمل فيه الاوسط في المقدمتين  
نحو كل فرس حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من  
الفرس بحجر ( قوله يرتد ) أى يرجع ( قوله بعكس الكبرى ) وهي  
قولنا في المثال المتقدم لاشيء من الحجر بحيوان وعكسها لاشيء من  
الحيوان بحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي ويضم هذا العكس للصغرى  
فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر  
ينتج لاشيء من الفرس بحجر ( قوله لانها المخالفة للنظم الطبيعي ) أى  
كبرى الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بعكسها ( قوله بأن تقول الخ )  
تصوير لعكس الكبرى ( قوله مثاله السابق ) أى في قوله وان كان محمولا  
فيهما نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب ( قوله ولاشيء من ب ا ) أى لانها  
سالبة كلية عكسها مثلها ( قوله واثالث ) أى الذى الحدد الاوسط موضوع  
فيه فيها نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث ( قوله يرتد ) أى يرجع  
( قوله اليه ) أى الاول ( قوله بعكس الصغرى ) بأن يقال في المثال بعض  
المؤلف جسم اذعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا  
العكس صغرى للكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل  
جسم حادث ينتج بعض المؤلف حادث ( قوله لذلك ) أى النظم الطبيعي  
وهو صغرى الاول ( قوله بأن تقول ) تصوير لعكس الصغرى ( قوله  
مثاله السابق ) أى في قوله وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل  
ج د ( قوله بعض ب ج ) أى لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية  
( قوله والرابع ) أى ما وضع فيه الحدد الاوسط في الصغرى وحمل في

(و) الشكل (الثاني يرتد الى)  
الشكل (الاول بعكس الكبرى)  
لانها المخالفة الكبرى  
الشكل الاول نحو كل ج  
ب ولاشيء من ا ب وعكس  
الكبرى لاشيء من ب ا  
فيصير كل ج ب ولاشيء  
من ب ا فينتج لاشيء من  
ج ا (و) الشكل (الثالث  
يرتد اليه) أى الشكل  
الاول (بعكس الصغرى)  
لانها المخالفة للصغرى الاول  
نحو كل ج ب وكل ج د  
وعكس الصغرى بعض ب  
ج فيصير هكذا بعض ب ج  
وكل ج د فينتج بعض ب  
د (و) الشكل (الرابع

يرتد اليه بعكس الترتيب) بأن نقول في مثله السابق كل ا ب وكل ب ج  
(أو بعكس المقدمتين جميعا) بأن نقول فيه بعض ج ب وبعض ب ا وان  
كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب  
ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج ا  
(والكامل البين الانتاج) انما (هو) الشكل (الاول) لماسر (والرابع  
بعدم عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع

يرتد اليه) أي الشكل الاول  
(بعكس الترتيب) بين مقدمتيه  
بتأخير الصغرى وجعلها  
كبرى وتقديم الكبرى  
وجعلها صغرى نحو ك ل ب  
ج وك ل ا ب فيصير بعكس  
الترتيب هكذا كل ا ب  
وك ل ب ج فينتج كل ا ج  
(أو بعكس المقدمتين جميعا)  
قيصر هكذا بعض ج ب  
وبعض ب ا وهذا عقم  
لعدم كلية كبراه ونحو كل  
ج ب ولا شيء من ج ا فينتج  
ليس بعض ب ا (والذي  
له عقل سليم) من  
موانع الادراك (وطبع)  
أي ذهن

الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله يرتد) أي  
يرجع (قوله اليه) أي الاول (قوله بعكس الترتيب) أي بين المقدمتين  
بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن  
نقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل  
ناطق حيوان (قوله بأن نقول الخ) تصوير لعكس الترتيب (قوله مثاله  
السابق) أي في قوله وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى  
نحو كل ب ج وكل ا ب (قوله أو بعكس المقدمتين جميعا) أي بعكس  
كل واحدة باقية في محلها بأن نقول في المثال المتقدم بعض الحيوان  
انسان وبعض الانسان ناطق فقد رجع الى الاول لكن لضرب عقم  
لعدم كلية الكبرى (قوله بأن نقول فيه) أي المثال السابق تصويرا لعكس  
المقدمتين (قوله بعض ج ب الخ) لان الموجبة الكلية عكسها موجبة  
جزئية (قوله وان كان هذا الخ) واوه للحال (قوله منه) أي الرابع بعكس  
مقدمتيه (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من  
ا ج) أي من الحجر انسان (قوله بالعكس) أي لكل مقدمة مع بقائها  
في محلها (قوله بعض ب ج) أي لان عكس الموجبة الكلية موجبة  
جزئية (قوله ولا شيء من ج ا) أي لان السالبة الكلية عكسها مثلها  
ينتج ليس بعض ب ا أي ليس بعض الحيوان حجر مثلا (قوله والكامل)  
أي لانتاجه المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطبيعي (قوله البين)  
أي الظاهر الذي لا خفاء في انتاجه (قوله لماسر) أي في قوله لانه على  
النظم الطبيعي الخ تنبيه لا يختص الرد بأشكال الافتراضي اذا قياس الاستثنائي  
يرد الى الافتراضي وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالهار موجود



( مستقيم ) أى لاعوج فيه ( لاحتاج الى رد ) الشكل ( الثانى الى ) الشكل ( الاول ) فى اتاجه لان حاصله الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى ملزوماتها وهذا واضح ( وانما ينتج ) الشكل ( الثانى عند اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب ) بان تكون احدهما وجهة والاخرى سالبة فان كانتا موجبتين أو سالبتين فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فلا يلزم من تسليمه تسليم كل انسان فرس ونحو لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بناطق ( تنبيهات الاول ) لا ينتج الشكل الثانى الا عند كلية كبراه فان كانت جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان بفرس فلا يلزم من تسليمه تسليم ١٣١ ليس بعض الانسان بحيوان

فشرط اتاجه اختلاف مقدمته فى السكف وكلية كبراه ( الثانى ) شرط اتاج الشكل الاول ايجاب صفراء وكلية كبراه فان كانت صفراء سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بحجم وان كانت كبراه جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم

مستقيم لاحتاج الى رد الثانى الى الاول ( فى استنتاجه لاقريته اليه كإمر ( وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب )

لكن الشمس طالعة ينتج النهار موحود فهذا قياس استثنائى يمكن رده الى الافتراضى بان تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الافتراضى الى الاستثنائى كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث ( قوله مستقيم ) أى لاعوج فيه ( قوله سليم ) أى لاخلل فيه ( قوله فى استنتاجه ) صلة يحتاج ( قوله لاقريته ) أى الثانى ( قوله اليه ) أى الاول ( قوله كإمر ) أى فى قوله ثم اثنانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثانى الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى الملزومات مثلاً كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان قد تنافى لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو لا حيوان فلزم تنافى الانسان والحجر ( قوله عند اختلاف مقدمته الخ )

قول آخر نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان ليس بناطق ( الثالث ) شرط اتاج الشكل الثالث ايجاب صفراء وكلية احدي مقدمته فان كانت صفراء سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الفرس بحيوان وان كانت مقدمته جزئيتين فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان فرس ( الرابع ) شرط اتاج الشكل الرابع عند المقدمتين عدم اجتماع خستين فى مقدمته أو فى احدهما الا اذا كانت صفراء موجبة جزئية فشرط اتاجه كون كبراه سالبة كلية فان كانت الكبرى موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول

بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو سالتين لاختلفت النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلك الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما في السالتين فلانه يصدق لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب وبشرط في اتناجه أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لاشيء من الانسان بفرس وبهض الحيوان فرس

أى وعند كلية كبراهما فاتاج الثاني متوقف على شرطين اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية كبراهما وحكمة اقتصار المصنف على الاول انه منشأ قربه من الطبع وعدم احتياجه الى رده للاول فهو في قوة العلة لقوله لا يحتاج الخ ووجه منفيته ان حامل الثاني الاستدلال يتنافي للوازم على تنافي الملزومات كما تقدم وهذا لا يتم الا باختلاف الكيف ( قوله بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة ) تصوير لاختلافهما في الكيف ( قوله اذ لو كانتا موجبتين الخ ) علة لاشتراط اختلافهما كيفا في اتناجه ( قوله لاختلفت النتيجة ) أى بصدقها نارة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزوم القياس وانها ليست نتيجة اذ يستحيل افكالك اللازم عن ملزومه ( قوله الايجاب ) أى كون النتيجة موجبة وهى كل انسان ناطق كما استلزمه القياس ( قوله الكبرى ) أى كل ناطق حيوان ( قوله السلب ) أى كون النتيجة سالبة وهى لاشيء من الانسان بفرس أى والذي أتجه القياس الايجاب وهو بهض الانسان فرس ( قوله كان الحق السلب ) أى وهو لاشيء من الانسان بفرس كما أتجه القياس ( قوله كان الحق الايجاب ) أى وهو كل انسان ناطق والقياس المذكور ينتج لاشيء من الانسان بناطق وهو كاذب ( قوله في اتناجه ) أى الثاني ( قوله أيضا ) أى كما اشترط فيه اختلاف الكيف ( قوله والا ) أى تكن كلية بأن كانت جريئة ( قوله لاختلفت النتيجة ) أى بصدقها مع صدق القياس نارة وكذبها

آخر نحو بهض الحيوان انسان وكل فرس حيوان فلا يلزم من تسليمه تسليم بهض الانسان فرس ونحو بهض الحيوان انسان وبهض الفرس حيوان فلا يستلزم بهض الانسان فرس ونحو بهض الحيوان انسان وبهض الفرس حيوان فلا يستلزم بهض الانسان ليس بجسم وان اجتمعت ختان في مقدمتيه غير ضرب جزئية الصغرى وسالبة كلية الكبرى فهو عقيم وكذا ان اجتمعا في احدي مقدمتيه وعند المتأخرين اما ايجاب مقدمتيه مع كلية صغرها واما اختلافهما في الكيف مع كلية احدهما فان كانتا موجبتين وصغرها جزئية أو اختلفتا فيه وهما جزئيتان فهو لحق

والحق الايجاب ولولنا وبض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمته وبحسب الحكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الحكم كلية احدي مقدمته وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والحكم اما ايجاب المتقدمين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الحكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتى ( والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم ) أى ميزانها لارتداد البقية اليه كإمرا ( فنورده هنا ) وحده مع ضروره ( ليحتمل دستوراً ) أى قانوناً ( ويستنتج منه المطالب كلها ) وهي الموجب الكللي والسالب الكللي والموجب الجزئى والسالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال

(والشكل الاول هو الذى جعل معياراً) بكسر الميم وسكون الميم المهمة فتاة تخفية أى ميزان تمييز (المعلوم) الصحيحة من الفاسدة لانه على النظم الطبيعي ولا يحتاج فى انتاجه الى تغيير أصلاً (تورده) بضم النون وسكون الواو وكسر الراء أى نذكر ضروره المنتجة (ليجعل) بضم فسكون ففتح (دستورا) بضم الدال والفتحة فوق وسكون الين المهمل أى قاعدة (وتستنتج) بضم الفتحة الاولى وفتح الاخرى أى تستخرج (من المطالب) بفتح الميم وكسر اللام (كلها) أى السكلياتان الموجبة والسالبة والجزئيتان كذلك

معه أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم وهو لا ينفك عن ملزومه (قوله والحق الايجاب) أى كل انسان حيوان ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل (قوله كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس (قوله والحق الايجاب) أى كلى انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة (قوله كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بحجر كما أنتجه القياس (قوله فشرط انتاج الثاني الخ) تفريع على قول المصنف وانما ينتج الخ وقول الشارح وبشرط فى انتاجه أيضا الخ (قوله بحسب الكيف) اختلاف مقدمته أى فى الكيف هذا يفيد ان الثاني لا ينتج الا السلب كلياً او جزئياً اذ النتيجة تتبع الخديس دائماً (قوله كلية احدي مقدمته) أى سواء كانت الصغرى أو الكبرى (قوله معيار العلوم) أى النظرية (قوله لا يرداد البقية اليه) المناسب لانتاجه المطالب الاربعة. وكونه على النظم الطبيعي (قوله بخلاف بقية الاشكال) أى لان الثاني لا ينتج الا السلب والثالث

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اماموجبة واسالبة وكل من هاتين اما كلية اوجزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطي انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالتاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (النتيجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث اثنتان) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة

(وضروبه) بضم الضاد  
المجمة أى هيئة مقدمتيه  
باعتبار كليتهما وجزئتهما  
وكلية احدهما وجزئية  
الاخرى وباعتبار ايجابهما  
وسلبهما واجباب احدهما  
وسلب الاخرى (النتيجة)  
أى المستلزم تسليمها تسليم  
قول آخر (أربعة الضرب  
الاول) من كليتين موجبتين  
نحو (كل جسم مؤلف)  
بضم ففتححتين متقلا أى  
مركب كذلك (وكل مؤلف  
حادث) ينتج كلية موجبة  
وهى (كل جسم حادث  
الثانى) من كلية موجبة  
صغرى وكلية سالبة كبرى نحو

لا ينتج الا الجزئى والرابع لا ينتج الا ايجاب الكلى (قوله وضروبه) أى  
الشكل الاول (قوله سائر) أى باقى (قوله فجملة كل) أى صور وأحوال  
كل (قوله منهما) أى مقدمتيه (قوله أربعة) أى أحوال احدى  
مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعة في الانتاج وأما على  
اعتبارهما فيه فصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية في ثمانية  
أربعة وستون لكل شكل (قوله في أربعة) أى أحوال الاخرى (قوله  
منها) أى الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله بشرطي) ففتح الطاء مثنى  
شرط سقطت نونه لضافته (قوله السابقين) هما ايجاب الصغرى وكلية  
الكبرى (قوله اثنا عشر فاعل) يسقط (قوله عقيمة) أى لا تنتج حال  
من اثنتى عشر (قوله منها) أى الاثنى عشر (قوله بالاول) أى ايجاب  
الصغرى (قوله حاصلة) أى الثمانية (قوله من الصغرى) حال من الكلية  
والجزئية (قوله الكبريات) بدل أو بيان للاربع (قوله وأربعة)  
عطف على ثمانية (قوله بالتاني) أى كلية الكبرى (قوله من الكبرى)  
حال من الجزئيتين (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية  
(قوله الاول) كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث جملة أولا  
لاشتماله على شرفى الكلية والايجاب (قوله فكل جسم محدث) هي  
النتيجة (قوله الثاني) كل جسم مؤلف ولاثنى من المؤلف بقديم

> كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم (ينتج كلية سالبة وهي (لاشيء من الجسم بقديم الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى نحو ( بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث) فينتج جزئية موجبة وهي (بعض الجسم حادث الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم) ينتج جزئية سالبة وهي (بعض الجسم ليس بقديم تنبهاً الاول) احتراز بالنتيجة عن العقيدة وهي اثناعشر ضرباً لان ضروب كل شكل ستة عشر ضرباً لان الصغرى اما كلية موجبة او كلية سالبة واما جزئية موجبة او جزئية سالبة والكبرى كذلك والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة ١٣٥ عشر سقط ثمانية منها بشرط

ايجاب الصغرى وهي السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الاربع وأربعة منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبريين مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين (الثاني)

المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة وسقط ثمانية منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبرى مع الصغريات الاربع وأربعة منها بشرط اختلاف كيف مقدمته وهي كونها موجبتين كلية أو جزئية صغرى مع كلية موجبة

سالبة كلية نحو ( كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم الثالث ) أن تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو ( بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع ) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو ( بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ) والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضاً

جعله نائياً لاشتماله على شرف السلبية التي هي أشرف ولو سالبة من الجزئية ولو موجبة (قوله فلاشيء) من الجسم بقديم هي النتيجة لانها تتبع خبيس المتقدمين في السلب أو الجزئية (قوله الثالث) بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث جعله نائياً لاشتماله على شرف الايجاب (قوله فبعض الجسم حادث) هذه النتيجة وقد تبعت الصغرى في خسة الجزئية (قوله الرابع) بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على خستي السلب والجزئية (قوله فبعض الجسم ليس بقديم نتيجة تبعت الصغرى في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب (قوله أربعة أيضاً)

كبرى وكونهما سالتين كلية أو جزئية صغرى مع كلية سالبة كبرى (الثالث) المنتج من ضروب الشكل الثالث ستة عشر وسقط ثمانية فيها بشرط ايجاب صفراء وهي السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الاربع واثنان منها بشرط كلية احدي مقدمته وهي كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى جزئية موجبة أو سالبة (الرابع) المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة اضرب وتسقط عشرة منها بشرط عدم اجتماع الحستين في مقدمته أو احدهما الا كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة وهي كون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الاربع وكونها سالبة كلية مع الكبرى الجزئية موجبة أو سالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى جزئية سالبة وكونها

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين  
وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثله وإقامة البرهان عليه يطلب  
من المطولات (والقياس الاقتراني يتركب اما من الحليتين كما مر) في  
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما من) الشرطيتين

أى لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب  
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الاربع وأربعة  
كذلك بشرط اختلاف الكيف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة  
كبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة  
كبرى في الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله ومن الثالث  
سنة) أى لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط إيجاب الصغرى حاصلة من  
ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في الكبريات الاربع  
وضريين بشرط كلية احدى التمدتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة  
صغرى في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله ومن الرابع)  
ثمانية عند المتأخرين لان شرط اتاجه عندهم اما إيجاب مقدمته مع  
كلية الصغرى أو اختلافهما كيفا مع كلية احدهما فسقط بشرط كلية  
الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكلية والجزئية  
الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية احدهما ستة  
أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين  
في السالبتين كذلك كبريين وضربان مؤلفان من جزئيتين الاولى موجبة  
والثانية سالبة وعكسه (قوله وخمسة عند المتقدمين) لان شرط اتاجه  
عندهم عدم اجتماع خستين في مقدمته أو احدهما الا الموجبة الجزئية  
الصغرى فلا تنتج الامع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد  
عشر ضربا من ضرب السالبة الجزئية صغرى في الكبريات الاربع  
والسالبة الكلية صغرى في السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية  
كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة  
الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات  
(قوله وتفصيل ذلك) أى المذكور من الضروب المتبعة للأشكال

موجبة جزئية مع  
الكبرى موجبة كلية أو  
جزئية أو سالبة جزئية  
وعند المتأخرين ثمانية أضرب  
وسقط ثمانية بشرط كلية  
الصغرى مع إيجابها وهما  
كونها جزئية مع الكبرى  
الموجبة كلية أو جزئية  
وسنة بشرط كلية احدهما  
مع اختلاف كيفهما وهى  
كون الصغرى جزئية موجبة  
أو سالبة مع الكبرى الجزئية  
سالبة مع الموجبة وموجبة  
مع السالبة وكونها كلية  
موجبة مع الكبرى الموجبة  
كلية أو جزئية وكونها كلية  
سالبة مع الكبرى السالبة  
كلية أو جزئية (والقياس  
الاقتراني) وهو الذى لم  
تذكر فيه النتيجة ولا يتبعضها  
بالفعل يتألف (اما من  
الحليتين كما مر) في قوله كل  
جسم مؤلف وكل مؤلف  
محدث (واما من)

( المتصلين كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وان كان  
النهار موجودا فالارض مضية ينتج ان كانت الشمس طالمة فالارض  
مضية واما من ) الشرطين ( المتصلين كقولنا كل عدد )  
فهو ( اما زوج ) وهو المنقسم بتساويين ( أو فرد ) وهو ما ليس كذلك  
( كل زوج اما زوج الزوج ) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج  
( أو زوج الفرد ) وهو ما يتركب من ضرب زوج في فرد وفسره بعضهم  
بما لو قسم خمسة واحدة لانتهى قسمته الى عدد فرد غير الواحد  
كسنة وعشرة ( ينتج كل عدد اما فرد أو زوج لزوج أو زوج الفرد )  
وبقي زوج الزوج والفرد وهو ما ينقسم أكثر من مرة وانتهى تصفيه  
الى عدد فرد ليس بواحد كاثني عشر اذ كل من نصفها ستة وهي

المتصلين كقولنا ان  
كانت الشمس طالمة  
فالنهار موجود وان كان  
النهار موجودا فالارض  
مضية ينتج ان كانت الشمس  
طالمة فالارض مضية واما  
من المتصلين كقولنا كل  
عدد اما زوج ) أي ينقسم  
نصفين صحيحين ( أو فرد وكل  
زوج اما زوج زوج ) بأن  
يكون نصفه زوجا ( أو زوج  
فرد ينتج كل عدد اما فرد  
أو زوج زوج أو زوج الفرد

الاربعة ( قوله ان كانت الشمس طالمة الخ ) من الشكل الاول لان  
المكرر تال في العنبري مقدم في الكبرى ويأتي فيه الشكل الثاني يكون  
المكرر تاليا فيهما نحو كلا كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وليس  
البنة اذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس البنة اذا كانت  
الشمس طالمة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما فيهما نحو كلا كانت  
الشمس طالمة فالنهار موجود وكلا كانت الشمس طالمة فالارض مضية  
ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضية والرابع بكونه  
مقدما في العنبري تاليا في الكبرى نحو كلا كانت الشمس طالمة فالنهار  
موجود وكلا كانت الارض مضية فالشمس طالمة ينتج قد يكون اذا  
كان النهار موجودا فالارض مضية ( قوله واما من المتصلين ) تأتي  
فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المكرر اما تال في العنبري مقدم في  
الكبرى أو تال فيهما أو مقدم فيهما أو مقدم في العنبري تال في الكبرى  
( قوله المنقسم ) جنس يشمل الزوج والفرد ( قوله بتساويين ) أي صحيحين  
فصل مخرج الفرد ( قوله ما يتركب ) من ضرب زوج في زوج كالاربعة  
والخامسة ( قوله من ضرب زوج في فرد ) كسنة وعشرة ( قوله أكثر من  
مرة ) فصل مخرج زوج الفرد ( قوله ليس بواحد ) احترازه عن الاربعة  
فالنهار زوج فقط ( قوله اثني عشر ) بحث فيه بأنه حاصل من ضرب

حيوان وكلما كان حيوانا فهو  
جسم ينتج كل انسان جسم  
أو كانت المتصلة صغرى  
أو الحمليّة كبرى (كقولنا كلما  
كان انسانا فهو حيوان وكل  
حيوان جسم ينتج كلما كان  
انسانا فهو جسم واما من  
حمليّة ومنفصلة) سواء كانت  
الحمليّة صغرى والمتصلة  
كبرى نحو كل منقسم بمساويين  
صححين زوج وكالما كان  
زوجا فهو اما زوج زوج واما  
زوج فرد ينتج كل منقسم  
بمساويين اما زوج زوج  
واما زوج فرد أو المتصلة  
صغرى والحمليّة كبرى  
(كقولنا كل عددا اما زوج  
أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
بمساويين ينتج كل عددا اما  
فرد أو منقسم بمساويين)  
وهذه حقيقة مركبة من  
تالى المتصلة ومحمول الحمليّة  
وتتعدد فيه الحمليّة بتعدد  
أجزاء المتصلة نحو كل كلمة  
اما اسم أو فعل أو حرف وكل  
اسم قول مفرد وكل فعل  
قول مفرد وكل حرف قول  
مفرد ينتج كل كلمة قول

زوج وكل من نصفى الستة ثلاثة وهى فرد فهذا مركب من القسمين  
قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج  
الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه  
زوج الفرد (أو من حمليّة ومتصلة) سواء كانت الحمليّة صغرى والمتصلة  
كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو  
حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما  
من حمليّة ومنفصلة) سواء كانت الحمليّة صغرى والمتصلة كبرى أم  
بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
بمساويين ينتج كل عددا اما فرد أو منقسم بمساويين) فتنبه هذا منفصلة  
مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك

زوج في زوج ستة في اثنين فقد دخل في زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن  
مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج في زوج أى فقط. (قوله واما من  
حمليّة ومتصلة) شرط اتجاهاه إيجاب المتصلة ولزوميتها وتنبه متصلة مقدما  
مقدم المتصلة وتاليا نتيجة تأليف من تالى المتصلة والحمليّة (قوله بالعكس)  
أى المتصلة صغرى والحمليّة كبرى (قوله المطبوع) أى الموافق للطبع  
بشرط اشتراك المقدمتين في تالى المتصلة كما في مثال المصنف ولذا مثل به  
المصنف هنا وفيما يأتى ومثال كون الحمليّة صغرى كل انسان حيوان وكلما  
كان الشئ حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى متصاته  
صغرى مطبوعا لان مقدم المتصلة متميز عن تاليا بحسب المفهوم لان المقدم  
ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول ليوافق الوضع الطبع (قوله فتنبه  
الح) تفريع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين  
(قوله هذا) أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحمليّة كبرى (قوله  
مانعة خلو) أى وجمع أيضا فهي حقيقة (قوله مما لم يشارك) بفتح الراء  
أى الطرف الذى لم تشارك الحمليّة الشرطية فيه وهو فرد في مثال المصنف  
(قوله التأليف) أى القياس المؤلف (قوله مما يشارك) بفتح الراء أى  
الطرف الذى شاركت الحمليّة الشرطية فيه وهو زوج في مثال المصنف



ومن الحلية وقد تعدد فيه الحليات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا  
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج  
كل ج ط فنتيجة هذا حلية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة

(أو من متصلة)

(قوله ومن الحلية) ونظام القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج  
منقسم بمساويين ينتج هذا منقسم بمساويين فتركب المتصلة من فرد  
ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين (قوله  
فيه) أي القياس المؤلف من متصلة صغرى وحلية كبرى (قوله  
الانفصال) أي المتصلة (قوله كل ج اما ب الخ) أي كل كلمة اما اسم  
وام فعل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل  
حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله المقسم) بفتح  
السين لاشتراكه على أقسام متعددة وهذا ان انحلت نتيجة الاقيسة  
المؤلفة من الحليات وأجزاء المتصلة كما في المثال المتقدم وشرطه كون  
المتصلة كلية مائة خلو فقط أو حقيقة لانه لا بد من صدق أحد أجزاء  
المتصلة والحليات صادقة في نفس الامر فأى جزء من أجزاء المتصلة  
فرض صدقه يصدق مع ما شاركه من الحليات وينتج النتيجة المطلوبة  
وهي في هذا المثال حلية وهي كل كلمة قول مفرد وأما ان كانت  
نتائج الاقيسة المؤلفة من ذلك مختلفة فتكون المتصلة مائة خلو نحو  
كل ذى امتداد اما جسم أو سطح أو خط وكل جسم منقسم الى جهات  
وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذى  
امتداد اما منقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهي متصلة لاختلاف  
محمول الحليات أفاده الدلجى وفي حاشية أخرى وهو قسمان لان الحليات  
فيه اما بعدد أجزاء المتصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حلية  
وجزء من المتصلة قياس ويكون الاصغر والاكبر مثله في كل قياس  
آخر والاوسط مختلف له وتكون النتيجة حلية هي بعينها نتيجة الحلية  
الاولى مع ما شاركها من أجزاء المتصلة وشرط اتجاها كون المتصلة  
موجبة مائة خلو أو حقيقة والقسم الاول يسمى الاستقراء التام ومثله  
المصنف بالحروف ومناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس  
(كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض  
أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) واعلم أن  
الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام وهو المقدم أو التالي بكامله  
واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فح د ودائما  
اما ج د أو ه ز ينتج دائما اما اب أو ه ز وغير التام كقولنا كلما كان اب

وكل حيوان منغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم  
متغير اه (قوله كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى) هذا هو المطبوع  
(قوله بين الشرطيتين) أى أو بين الشرطية والحالية لان الجزء غير التام  
لا يخص الشرطيتين بل يكون في الحلية والشرطية أيضا (قوله تام) أى  
فيهما (قوله وهو) أى الجزء التام الذى اشترك فيه المقدمتان (قوله  
غير تام) أى فيهما (قوله من ذلك) أى المقدم أو التالي وبقى قسم ثالث  
وهو ان يكون المشترك جزءا تاما في احدى المقدمتين وجزءا غير تام في  
الآخرى (قوله كلما كان اب) أى الشمس طالعة مثلا (قوله فكل ج د)  
أى الارض مضيئة (قوله اما ج د) أى الارض مضيئة مثلا (قوله أو ه ز)  
أى الليل موجود (قوله ينتج اما اب) أى الشمس طالعة (قوله أو ه ز) أى  
الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في  
المركب من متصلة ومنفصلة مشتركيتين في جزء تام ان نتيجته هى نتيجة  
لازميهما المتصلتين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل  
كل ما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودائما اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان  
يكون الشيء فرسا فالمنفصلة الكبرى يلزمها متصلة وهى كلما كان الشيء  
ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصغرى المتصلة هكذا كلما كان الشيء  
انسانا كان ناطقا وكل ما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء  
انسانا لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلى وأجب بأن الشارح  
أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها  
وتقيض تابعها وهى دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريرا  
للمبندى (قوله وغير التام كقولنا) أى في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة  
صغرى والمنفصلة كبرى  
(كقولنا كلما كان انسانا  
فهو حيوان وكل حيوان  
اما ابيض أو أسود ينتج كلما  
كان انسانا فهو اما ابيض أو  
أسود) أو كانت المتصلة  
صغرى والمتصلة كبرى نحو  
كل عدد اما فرد أو زوج  
وكلما كان زوجا فهو منقسم  
بمتساويين ينتج كل عدد اما  
فرد أو منقسم بمتساويين  
(نهایات الاول) الاشتراك  
بين مقدمتي الافتراضى يكون  
في جزء تام محمول أو موضوع  
أو مقدم أو نال كما تقدم وقد  
يكون في جزء منها نحو متى  
ما كانت الشمس طالعة كان  
النهار موجودا والنهار اما  
مساو لليل أو لا ينتج متى  
كانت الشمس طالعة فالنهار  
اما مساو لليل أو لا (الثاني)  
شرط المتصلة كونها لزومية  
والمنفصلة كونها عنادية

فكل ج د ودائما كل د ه أو ز ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه أو ز  
وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطولات وشرط الحملة  
والمتصلة فيها ذكر لزوميهما (وأما القياس الاستثنائي) فيتركب من  
مقدمتين احدهما شرطية و لاخرى وضع أحد جزأها أي إثباته أو رفرمه

متركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم المتصلة  
ومثاله بالمواد كلما كان الشيء حيوانا فكل ناطق انسان ودائما كل ناطق  
اما أيضا أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان اما أيضا  
أو أسود (قوله لزوميهما) فخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احدهما  
وفيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في الحملة  
(قوله وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حمايات محضة) وتمقد فيه  
الاشكال الاربعة واقامه خمسة لانه اما من متصلتين أو منفصلتين  
أو متصلة ومنفصلة أو محلية مع احدهما وشروطه ثلاثة الاول كون  
المتصلة لزومية والمتصلة عادية فان كانت احدهما اتفاقية فهو عقيم  
والثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العاد فلا  
يلزم من وضع احدهما وضع الآخر ولا رفرمه والثالث كليتهما أو كلية  
وضع أحد الطرفين أو رفرمه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم  
فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا  
يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت  
اللزوم وأن لم يصرح بالكلية (قوله احدهما شرطية) أي وهي ما قبل  
لكن والآخرى ما بعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقامه ستة  
عشر ضربا لان الشرطية اما متصلة أو حقيقية أو مأمنة جمع أو مأمنة خلو  
فهذه أربعة وفي كل الاستثناء اما لعين المقدم أو تقيضه أو لعين التالي  
أو تقيضه منها ستة عقيمة استثناء تقيض المقدم أو عين التالي في المتصلة  
أو تقيض كل منهما في مأمنة الجمع أو عين كل منهما في مأمنة الخلو  
وعشرة منتجة استثناء عين أو تقيض احدهما في الحقيقية وعين احدهما  
في مأمنة الجمع وتقيض احدهما في مأمنة الخلو وعين المقدم وتقيض  
التالي في المتصلة (قوله أحد جزئيهما) أي المقدم أو التالي (قوله أو رفرمه)

(وأما القياس الاستثنائي)  
فيركب من شرطية وهي  
كبراه واستثنائية أي استدراك  
بإثبات مقدم الشرطية المتصلة  
لينتج ثبوت تاليها أو نفي تاليها  
لينتج نفي مقدمها أو بإثبات  
أحد طرفي الحقيقة لينتج نفي  
الآخر أو بنفي احدهما  
لينتج ثبوت الآخر أو بإثبات  
أحد طرفي مأمنة الجمع لينتج  
نفي الآخر أو بنفي أحد  
طرفي مأمنة الخلو لينتج  
ثبوت الآخر

أي نفيه لبازم وضع الجزء الآخر أوقفه ( فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ) ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملزوم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ( واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملزوم ) ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اذ لا يلزم

أي أحد جزئها مقدما كان أو تابيا ( قوله ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه ) راجحان لاوضع ولارفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تابيا ووضع مقدم الحقيقة وممانعة الجمع ينتج رفع تابيا ووضع نافي المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئي الحقيقة وممانعة الخلو ينتج وضع الآخر ( قوله الموضوعية ) أي المذكورة ( قوله فيه ) أي القياس الاستثنائي ( قوله والا ) أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي ( قوله اللازم ) أي التالي ( قوله عن الملزوم ) أي المقدم ( قوله الملزوم ) أي كون التالي لازما للمقدم وبحث في قولهم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ما تقدم في تعريف القياس فالاولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أتبع عين تابيا واذا استثنى نقيض التالي منها أتبع نقيض المقدم منها ( قوله فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ) بيان لمفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ ( قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ) أي لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الانسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان ( قوله وجود الملزوم ) أي المقدم ( قوله بدون اللازم ) أي التالي ( قوله فلا ينتج ) استثناء نقيض المقدم نقيض التالي بيان لمفهوم التالي في قول المصنف واستثناء نقيض التالي الخ ( قوله اذ لا يلزم

( فالشرطية الموضوعية ) أي المذكورة أولا ( فيه ) أي الاستثنائي ( ان كانت متصلة فاستثناء ) أي الاستدراك بنات ( عين المقدم ينتج عين التالي ) لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم مستلزم لثبوت اللازم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ) ومفهوم عين المقدم ان استثناء نقيضه لا ينتج نقيض تابيه لانه لا يلزم من نفي الملزوم نفي لازمه ( واستثناء ) أي الاستدراك بثبوت نقيض ( التالي ينتج نقيض المقدم ) لان نفي اللازم مستلزم نفي مازومه ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) ومفهوم نقيض التالي ان استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لانه لا يلزم من وجود اللازم وجود مازومه ( نفيه ) شرط المتصلة لزمينها وكليتها أو كلية الاستثنائية

من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وإيجاب الشرطية  
وكليتها أو كلية الاستثناء ( وإن كانت ) أى الشرطية الموضوعية فى الاستثناء  
( منفصلة ) حقيقية ( فاستثناء عين أحد الجزأين ) مقدما كان أو تابعا ( ينتج  
تقيض التالى ) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج  
أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج أنه ليس  
بزوج ( واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين التالى ) أى الآخر لامتناع  
رفعهما كقولنا فى هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ولكنه  
ليس بفرد ينتج أنه زوج واما مائة الخلو وهى المركبة من قضيتين

( وإن كانت ) الشرطية  
( منفصلة ) حقيقية ( فاستثناء )  
عين ( الجزأين ) مقدما كان  
أو تابعا ( ينتج تقيض الجزء  
التانى ) أى الآخر لانهما  
لا يشتركان مما نحو العدد اما زوج

أو فرد لكنه زوج فليس  
بفرد أو لكنه فرد فليس  
بزوج واستثناء تقيض  
أحدهما ( أى جزئى الحقيقة  
ينتج بين التانى ) أى الآخر  
لانهما لا يشتركان مما نحو العدد  
اما زوج أو فرد لكنه ليس  
بزوج فهو فرد أو لكنه ليس  
بفرد فهو زوج ومائة الجمع  
فقط فاثبات أحد طرفيها ينتج  
نفي الآخر لانهما لا يشتركان  
مما ونفي أحدهما لا ينتج  
نفي الآخر لجواز اتفانها  
مما ومائة الخلو نفي أحدهما  
ينتج ثبوت الآخر وإثباته  
لا ينتج لجواز ثبوتها معه

من عدم الملزوم عدم اللازم ( أى لجواز كون الملزوم أخص من اللازم  
ولا يلزم من عدم الاخص عدم الاعم والحاصل أنه يلزم من اثبات  
عين المقدم اثبات عين التالى ولا عكس ويلزم من اثبات تقيض التالى  
اثبات تقيض المقدم ولا عكس فلامتصلة أربعة أضرب ضربان منتجان  
وضرمان عقبان ( قوله وإيجاب الشرطية ) فيه اظهار فى محل الضمير أى  
لان معنى السالبة نفي اللزوم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما  
أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه ( قوله وكليتها ) اذ لو كانت جزئية لافادت  
أن المزمع فى بعض الزمان وهذا لا يستلزم اللزوم فى غيره فلا يلزم من  
الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع فى غيره القطب فى شرح الشمسية ونالها  
أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أى كلية الوضع أو  
الرفع فانه لو اتفق الامر ان احتمال أن يكون اللزوم أو المناد على بعض  
الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئى  
الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو اتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت  
الاتصال أو الاتصال ووضعها هو بينه وقت الاستثناء ووضعها فان  
القياس ينتج حيث ضرورة نحو ان قدم زيد وقت الظهر مع عمرو كرمته  
لكنه قدم مع عمرو فى ذلك الوقت فأ كرمته والمراد بكلية الاستثناء  
ليس تحققة فى جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التى لاتنافى وضع  
المقدم ( قوله حقيقية ) أى مائة جمع وخلق مما مركبة من قضيتين أو  
من شئ ومساوى تقيضه ( قوله واما مائة الخلو ) أى فقط يان لبعض

كل منهما أعم من تقيض الاخرى فاستثناء تقيض أحد الطرفين ينتج  
عين الآخر لامتناع الحلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما  
على الصدق كقولنا هذا الشيء اما لاشجر أولا حجر لكنه شجر فهو  
لاحجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه  
لاحجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من  
تقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر لامتناع  
اجتماعهما على الصدق واستثناء التقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على  
الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لاحجر  
أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه لاحجر

مفهوم قوله حقيقة ( قوله كل منهما أعم من تقيض الاخرى ) نحو هذا  
اما لاشجر واما لاحجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو  
تقيض لاحجر ولاحجر يشمل الحيوان والاشجر الذي هو تقيض  
لاشجر فكل من لاشجر ولاحجر أعم من تقيض الآخر ونحو زيد  
اما في البحر واما أن لا يفرق فتقيض لا يفرق يفرق والسكون في البحر  
يشمله ويشمل السلامة من الفرق بنحو سفينة أو عوم وتقيض في  
البحر ليس في البحر ونفي اخرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما  
أعم من تقيض الآخر ويلزم من نفي الأعم نفي الاخص فيلزم من  
اتفاقيهما اتفاق التقيضين وهو محال فلذا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر  
( قوله لامتناع الحلو عنهما ) لاستلزامه الحلو عن التقيضين ( قوله واستثناء  
العين ) أي عين أحدهما ( قوله لا ينتج ) فضروريها أربعة اثنان متجان  
واثنان عقيبان ( قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق ) أي لاستلزامه  
اجتماع التقيضين على الصدق اذ يلزم من صدق الاخص صدق الاعم  
فلو صدقا معا لصدق كل منهما مع صدق تقيضه وهو محال ( قوله لاحتمال  
اجتماعهما على الكذب ) اذ لا يستلزم ذلك كذب التقيضين اذ لا يلزم من  
كذب الاخص كذب الاعم ( قوله اما شجر أو حجر ) فتقيض شجر  
لاشجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا وتقيض حجر لاحجر  
وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان ( قوله لكنه شجر الخ )

## \* (البرهان) \*

( وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية ) وقوله ( لانتاج يقينيات ) ذكره تنكيلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقة للواقع وامتناع تغيره والبرهان قسمان أحدهما لمى وهو ما كان الحد الوسط فيه علة انسية الاكبر الى الاصغر فى الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلط علة ثبوت الحمى لزيد فى الذهن والخارج ويسمى لما لا فائدة الالية أى العلة اذ يحاجبها السؤال بلم كان كذا والثاني انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك فى الذهن

فأما ضرر بن منتجان وضرر بن عنيان ( قوله قياس ) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشر والسفسطة ( قوله يقينية ) فصل مخرج الاربعة الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله ( قوله اعتقاد أن الشيء كذا ) جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل المركب ( قوله مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا ) فصل مخرج الظن ( قوله مع مطابقة الواقع ) فصل مخرج الجهل المركب ( قوله وامتناع تغيره ) أى الاعتقاد فصل مخرج التقليد ( قوله لمى ) بكسر اللام والميم مشددة مع الياء نسبة لام كما يأتي ( قوله ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر ) جنس شمل اللمى والانى ( قوله فى الذهن والخارج ) فصل مخرج الانى ( قوله والثاني ) انى بكسر الهمز والتون مشددا أى منسوب لان السعد فى شرح الشمسية الاوسط فى البرهان لابد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والافلا يكون البرهان برهانا عليهم لايخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم فى الخارج أيضا ويسمى برهانا لما لا فائدة القمية أعنى علة الحكم على الاطلاق واما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا ابنا لا فائدة الانية أعنى اثبوت فى العقل دون العلة فى الوجود والانى ان كان معلولا لوجود الحكم فى الخارج يسمى دليلا نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط والافلا يسمى باسم خاص نحو هذه الحمى تشتد غبا فهي محرقة فان الاشتداد غبا

( البرهان هو ) أى حقيقته ( قول ) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشر والمغالطة ( مؤلف من مقدمات ) أى مقدمتين توطئه لقوله ( يقينية ) أى متقدمة اعتقاد اجازما مطابقا للواقع عن دليل فصل مخرج ماعدا البرهان وقوله ( لانتاج يقينيات ) تنكيلا لاجزاء حد البرهان بملته الغائية ( تنبيهات الاول ) شرط مقدمتي البرهان كونهما ضروريين أو تنهيتين الى ضرورى ( الثاني ) البرهان قسمان لمى بكسر اللام والميم وشد الياء وهو ما كان الوسط فيه علة لنسبة الاكبر للاصغر فى الذهن والخارج معا وانى بكسر الهمز والتون وشد الياء وهو ما كان الوسط فيه علة لها فى الذهن فقط ( الثالث ) يقينية شاملة للضرورة والممكنة

لا في الخارج كقولنا زيد محموم وكل عمر ممتنعن الاخلاط  
فزيد ممتنعن الاخلاط فالحي علة لثبوت تمتنعن الاخلاط لزيد في الذهن  
وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التمتنعن علة لاصحي كما مر  
وسمى انيا لاقتصاره على اذية الحكم أي ثبوته دون لينه من قولهم ان الامر  
كذا فهو منسوب لان الاول لهم (واليقينيات اقسام) ستة (أوليات) وهي  
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طريقه (كقولنا الواحد نصف الاثنين  
والكل اعظم من الجزء) والسواد والياض لا يجتمعان ومشاهدات وهي

ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلولان للاسفر وهو الممتنعن خارجا  
(قوله لا في الخارج) خرج به الهمي (قوله واليقينيات ستة أوليات)  
ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه  
الست وليس هذا مراده فان مقدماته قديما مقدمات أولية ومقدمات  
ثواني أو فوقها فالاول للضروريات الست والثواني وما فوقها هي  
المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات  
فمنها أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أي واجبا  
سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أي  
نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أي نسبتها واقعة بالعقل من غير  
تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو مكتسبة  
قال السعد في شرح الشمية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن تكون  
من الضروريات الست بل قد تكون من الكليات المنتهية اليها فراد  
المصنف ان القياس الذي مواده الاول من الضروريات الست سواء  
كانت مقدماته ضروريين أو مكتسبين أو مختلفين يسمي برهانا وما يقال  
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمناه أنه لا يتألف الا من قضايا  
يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة  
أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من  
يقينيات لا قاعة اليقين اه (قوله أوليات) بفتح الهمز والواو وكسر  
اللام متقلا (قوله ما يحكم العقل فيه) جنس يشمل الاقسام الست وغيرها  
(قوله بمجرد تصور طريقه) فصل مخرج ماسوى المرف والمرد بالطرفين

(واليقينيات اقسام) ستة  
(أوليات) بفتح الهمز والواو  
متقلا وشذالياه وهي ما يحكم  
العقل فيها بمجرد تصور  
طريقها (كقولنا الواحد  
نصف الاثنين والكل  
اعظم من الجزء ومشاهدات)  
بضم الميم وفتح الهاء وهي  
ما يحتاج العقل في حكمه  
الى المشاهدة باحدى  
الحواس الخمس الظاهرة



ملا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان  
الحس ظاهرا فسمى حسيات ( كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة )  
وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جويا وغضبا (ومجربات) وهي  
ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه

الموضوع المحمول في الجملة والمقدم والتالي في الشرطية وسواء كان تصور  
الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظريا نحو الانسان حيوان  
وقد يتوقف العقل في الحكم الاول على تصور طرفيه لما رخص كنفه من  
الفرقة كحال الصبيان والبه أو تدنس الفطرة بالمقائد المصانة للارليات  
كحال بعض العوام والجهل فلا يخرجها ذلك عن كونها اوليات (قوله  
ملا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك) أى تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله  
بل يحتاج الى المشاهدة بالحس) خرج به المجربات وما يليها (قوله فان كان  
الحس ظاهرا) أى كالبصر والسمع والشمس (قوله وان كان باطنا) جيل  
الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات ككافى الشمسية ومنهم  
من جيل الحسيات قسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات  
والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس الباطنى مثلا  
لا يفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع أنه مؤلم فقل  
استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس  
الظاهر كالشمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بأنها  
حارة فحكم على مركب من الحس والعقل لاحس بمجرد ولا تقوم حجة  
على الغير بالحس الا اذا شارك في احساس الشيء اذا انكاره حينئذ مكابرة  
والحواس الباطنة خمس ولها ثلاث بطون في الرأس البطن الاول في  
مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك في أوله شأنه حفظ ما دركته  
الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم العسل ورائحة العود حال غيبتها  
والثانية الخيال في آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزائن له  
البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهي المتصرفة التي شأنها التحليل  
والتركيب للصورة والمالي كتصورها جبل ياقوت ومجرب ثقب وبدن برأسين  
أو بلا رأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملها الواهمة

نقولنا الشمس مشرقة  
والنار محرقة ومجربات  
وهي ما يحتاج العقل في  
حكمه الى تكرار المشاهدة

الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى ( كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء  
وحدسيات ) وهي ما يحكم فيه العقل بحرس مفيد للعالم ( كقولنا نور القمر  
مستفاد من نور الشمس ) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من  
الشمس وبعده عنها وفرق

سميت بحيلة البطن الثالثة في أولها الواهمة التي شأنها ادراك المعاني  
الجزئية كصدافة زيد وعداوة الذئب وفي آخرها الحفظة التي شأنها حفظ  
مأدركته هذه الحواس ( قوله الى تكرار المشاهدة ) مخرج الاوليات  
والمشاهدات والحدسيات وما يليها وتفيد المعجزات اليقين بواسطة آليات خفي  
وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بدله من سبب وهو وجد السبب  
وجد مسببه يقيناً وهي قيمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة  
نحو الحجر مسكر فان قيل هذا استقراء فانه لا يعلم السبب الا بعد تتبع الجزئيات  
ووجودها على نمط واحدة كونه استقراء ممنوع لانا لم نستدل بمجرد  
تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشيء على نمط واحد لا بدله من سبب  
وذا أمر عقلي سلمنا أنه استقراء فالفرق ان المعجزات معها قياس آخر خفي  
والاستقراء لا قياس معه البتة ( قوله السقمونيا ) ثبت يستخرج من تجاوبه  
شيء وطبوي يخفف مضاداً للمدة والاحشاء أشد من جميع المسهلات تصلحها  
الاشياء العطرة كالفاقل والزنجبيل مقدار ست شعيرات منه الى عشرين  
شعيرة يسهل المرة الصفراء ( قوله بحرس ) أى حزر ونحمة من قوى مخرج  
لباق اليقينيات ( قوله مفيد للعالم ) أى دفعة بخلاف الحاصل بالتجربة فتدريجى  
ولذا اختلف الناس فيه بطئا وسرعة ( قوله تشكلاته ) أى صورته وهيئته  
( قوله النورية ) أى المنسوبة للتور نسبة جزئية لكلية ( قوله بحسب قربه ) أى  
القمر صلة اختلاف أى وبحسب انحرافه بحيلولة الارض بينهما ( قوله  
وبعده عنها ) أى انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتها وكما بعد  
عنها زاد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنهم كرويان كاشرا الاشياء وان  
الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلا وانها في الفلك الرابع  
وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نورها لصقائه دائماً  
فاذا سامتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شيء وذلك

( كقولنا السقمونيا ) بفتح  
المهملة والفاء وضم الميم  
( تسهل الصفراء ) وحدسيات  
بفتح الحاء المهملة وسكون  
الدال وكسر السين وشد  
الياء وهي ما يحكم العقل  
فيه بتأمل في أمور مفيدة  
لقوة الظن ( كقولنا نور  
القمر مستفاد من نور  
الشمس ) لاختلاف نوره  
بحسب قربه فيها وبعده  
عنها

بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس  
سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب (و.تواترات) وهي ما يحكم فيه  
العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا

في آخر ليلة من الشهر فاذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نصفه كثير جزء بهير  
وذلك في أول ليلة منه وكلما زاد بعده عنها زاد ما يرى منه الى أن يبلغ غاية بعده  
عنها ويقابلها فيرى نصفه الكثير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالباً ثم كلما قرب  
منها نقص ما يرى من نصفه الكثير حتى يماثلها فلا يرى منه شيء (قوله بينها)  
أي الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة  
ومقارنة القياس الخفي إلا أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول  
الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجوهين وإنما توقف عليه بالحدس لا بالذكور  
والإلكان كدنيا الفرق في الفرق أن المجربات تحتاج الى نظر بخلاف  
الحدسيات فإن قيل هل المسك عطر أم لا قالت هو عطر أهل الألبونة  
الخاصة أم لا قالت سامة بلا احتياج الى نظر ولذا قول السقمونيا تسهل  
وإن لم ترها بخلاف الحدس فإنه يتوقف على النظر عند الحكم فإن قيل هل  
هذا الدرهم جيد أم لا قالت أرنه واحتياج الحدس الى النظر غايي وقد  
لا يحتاج اليه كاحساس أعمى برشاش حول أناء فيه ماء فإنه يحكم بأنه من ماء  
ذلك الأناء بالحدس من غير نظر (قوله سرعة الانتقال إلخ) فيا تساهل لأن  
الانتقال في الحدس دفعي قال فلا أحد الحدس سبوح المبادي والمطالب  
تأذهن دفعة وحقيقته أن تسبح المبادي المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب  
والفرق بينه وبين التفكير أن التفكير لا بد فيه من حركة مبدؤها المطالب  
ومنتهاها المبادي فربما تقطع ويرى متمادي الى المبادي وبعد ما متمادي  
اليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادي الى المطالب فالفكر ذو حركات  
تدرجية ويمكن الانتطاع فيه بخلاف الحدس فإنه لا حركة فيه أصلاً  
وكانهم لم يمدوا الانتقال الذي فيه حركة لانه دفعي ولا شيء من الحركة  
بدفعي لوجوب كونها تدرجية والمجربات والحدسيات لا يحتاجها على الغير  
لجواز أن لا يكون له شيء منهما (قوله بواسطة السماع) إضافة لبيان فصل  
مخرج له في التبينات (قوله عن جمع إلخ) اختلف هل يشترط في الطبقة التي

( و.تواترات ) وهي  
ما يحكم العقل فيها بالسماع  
من جماعة لا ينفقون على  
الكذب (كقولنا) سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة الانتيب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بسد الاربعة زوج لانها منقسمة بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

حضرت او اقامة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو بأحدى الحواس الخمس فالسند اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فقل هذا الخلاف الجماعة المخبرون بانشقاق القمري يسمي خبرهم تواترا مطلقا عند السند وأما عند غيره فأعرا الجماعة الذين شاهدوا يسمي خبرهم تواترا وأما من شاهد ذلك فخبره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عدده من على الأصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتيال ولا يحتاج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله وقضايا قياساتها) وتسمي فطريات وقضايا فطرية والمحققون على أنها ليست من الضروريات بل هي كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا ينبى عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان (قوله بواسطة الانتيب الخ) مخرج لباقي اليقينيات أى بسبب قياس متوسط بين الأصغر والأكبر (قوله الطرفين) أى الأصغر والأكبر (قوله لانها تنقسم الخ) مقول القول (قوله قياس) جنس (قوله مشهورة) فصل مخرج البرهان والخطابة والشعر والمثلية وسبب شهرتها اشتغالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو رقة طباعهم نحو مراعاة الضعفاء ومحود أو رحمتهم وأنقذهم نحو كشف العورة مذموم أو انفعالهم من الدادات كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لا عبادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لا عبادهم اياه أو ورد الشرع بها كالأحكام الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تشبه بالاوليات ويفرق بينهما حينئذ بأن لانسان لو فرض نفسه خالية من جمع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات

(محمد عليه الصلاة) أى الرحمة والسلام) أى النجاة من الله سبحانه وتعالى (ادعى النبوة) أى إيجاد الله سبحانه وتعالى بالشرائع اليه (وظهرت المعجزات) أى الامور الخالفة للمادة المقرنة بالحدوي بها (على صدقه) أى على تصديقه في دعواه النبوة (وقضايا قياساتها) أى لا تنيب عنها عند تصورهما (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الاربعة والزوج (وهو الانقسام بمساويين) صحيح (والجدل) بفتح الجيم والجدال المهمل (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) كالعدل حسن والظلم قبيح والفرض منه الزام الخصم وتقريب الامر لمن لا يفهم اليقينيات

مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح  
ومراعاة الضمائم محمودة وكشف العورة مذمومة والفرض منه الزام  
الخصم واقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة  
هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

دون المشهورات وبأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لانكون الا صادقة  
(قوله مسلمة) أى بين الخصمين ويبين عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما  
ينهم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السعد في شرح الشمسية المسامات  
فهى القضايا يأخذها أحد الخصمين مسامة من صاحبه ليبين عليها الكلام  
أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات  
والمسامات سواء كانت مقدمات من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو  
قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية  
والحق انه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فيه الانتاج  
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تخيلا بخلاف البرهان فانه  
لا يكون الا قياسا (قوله والفرض منه الزام الخصم الخ) قال السعد في شرح  
الشمسية الفرض من الجدل اقتناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام  
الخصم فالجدلى قد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية سعيه أن لا يصير ملزوما  
وقد يكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه انه يلزم خصمه  
(قوله والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ) ظاهر صنيع  
المصنف ان الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة  
تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسها جدلا وخطابة والمظنونة تكون  
مسلمة عند الخصم الا أن يقال قيد الحينية معتبر في التعريف والمعنى ان  
الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها  
مقبولة أو مظنونة فلا ينافى انها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السعد  
بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجريبات الأكثرية  
والتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذى تؤخذ مقدماته من  
حيث انها مقبولة أو مظنونة تسمى خطابة اه وظاهر كلام المصنف  
والسعد انها لا تكون الا قياسا والحق انها تكون استقراء أو تخيلا

(والخطابة) بفتح الخاء  
المسجمة (قياس مؤلف  
من مقدمات صادرة من

معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كإذ قيل الحمر يا قوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن

معتقد (بفتح القاف فيه) الخبر لمصنعه أو صلاحه أو معرفته (أو مظنونة) والغرض منه الترغيب فيما ينفع والترهيب مما يضر (والشعر) بكسر الشين المعجم (قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كالسلسل يا قوتي حلوه فيه شفاء للناس والخمرة من لا تكاد تساغ إلا بمسوع مقدسة للعقل أم كل خبيث

أيضا وتكون على هيئة قياس غير منتج كوجوبين في الشكل الثاني بشرط ظن انتاجه وغايتها الاقتناع والترغيب فيما ينفع والتفكير عما يضر (قوله معتقد فيه) أي لسبب امساوى كالمجرات والكرامات أو اختصاصه بزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلقه تعالى (قوله أو مظنونة) أي معتقد فيها اعتقادا واجبا وقضية المعطوف ان المقبولة من شخص معتقد فيه لا تكون مظنونة وفيه نظر بل قد تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا لمقبولة من نبي الآن يقال قيدا لحيثية معتبر كما تقدم العهد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى أحد كالامثال السائرة (قوله تنبسط منها النفس أو تنقبض) أي تتسع وتشرح للارغبة فيه أو تضيق عنه وتتفر منه فالغرض منه انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ الفعل أو ترك أو رضي أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره فان الناس أطوع للانخيل منهم للتصديق لكونه أعذب وألذ وفي الخبر ان من البيان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن الشعر للحكمة والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها وميلها اليها (قوله ياقوتة) أي حمراء كالباقوت (قوله سيالة) أي سرية السيلان والجريان في الحاق لرقتها (قوله مرة) بكسر الميم وشدة الراء أي مأمرة أصفر (قوله مهوعة) بضم ففتح فكسر متفلا أي مقينة (قوله في ذلك) أي الترغيب والترهيب (قوله أن يكون) الشعر على وزن كقوله

قول هذا مجاج النحل تمدحه \* وان ذممت فقل في الزناير

أو ينشد بصوت ( طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة  
شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة ) وهي

مدح وذم وذات الشيء واحدة \* ان البيان يري الظالم كالنور  
والقدماء لم يعتبروا في الشعر الا التخيل والمحدثون اعتبروا كونه موزونا  
أيضا ( قوله طيب ) أي حسن جميل ( قوله المغالطة ) مفاعلة من الغلط  
أي الخطأ في قول أوفدل والغرض منها إيقاع الخصم في الغلط بما يشبه  
الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق  
المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان  
وحده حيوان وهو باطل وبيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب  
مشتل على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس  
بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب  
يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والقاعدة ضم كل  
واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب  
حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب  
حيوان وهذا قيم لعدم إيجاب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام  
مقدمة واحدة المغالطة لا تفيد بذاتها بل بشبهها الحق ولولا قصور التمييز  
لأنتم لها صناعة ( قوله قياس ) جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس  
( قوله شبيهة بالحق الخ ) فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون  
مقدماتها حقا بل شبيهة بهاما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث  
المعنى السد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة  
للأوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة  
بالمشهورات معنى فساد المغالطة أعم ولا تفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا  
قصور التمييز لما تم لها صناعة ( قوله وهمية كاذبة ) قال السعد في شرح  
الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير الحسوسات  
قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلا لا يتناهى كما يحكم على كل جسم  
بأنه متجزئ لا درا كه ان كل جسم مشاهد محسوس متجزئ ولولا دفع النقل  
والشرع لكانت من الاوليات واحترز بقوله في غير الحسوسات عن أحكام

(والمغالطة قياس مؤلف  
من مقدمات كاذبة شبيهة  
بالحق أو بالمشهور أو من  
مقدمات وهمية كاذبة

بسميها لا نقيدها ولا نثبتها بل مجرد النك والشبهة الكاذبة ولها أنواع  
بحسب استعمالها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك المواقف أم حكيم يستنبط  
لإبراهيم يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل  
التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا ماريا ومنها نوع يستعمله  
الجهلة وهو أن يثبث أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وينفضه  
كأن يسبه أو ييبس كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه  
أو يضرب عليه بدارة غير مأذونة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى

الوهم في المحسوسات فإن العقل يصدقها وأما في المقولات الصرفة فهي  
كاذبة بدليل أنه إذا أعد العقل في مقدمات يثبته الاتحاج وينازعه في نتيجة  
ولا يقبها نحو الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت  
لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم \* (نبيه) \* أحكام الوهم أكثر  
وأشهر من أحكام العقل لأنها أقرب إلى المحسوسات وأوقع في الضمائر  
(قوله وهي) أي الله لطف (قوله بسميها) أي المؤلف من شبهة بالحق  
أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله لا نقيدها ولا نثبتها) السمد  
والعرض منها إسكات الخصم وتغليبته وأقوى منافعه الاحتراز عنها  
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه \* فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه  
(قوله ولها) أي المغالطة (قوله أنواع ظاهرة) أنها متباينة وكلام  
السمد يفيد أنها متحدة الذات بخلافه بالاعتبار قال السمد المنيد بالتصديق  
الجازم غير الحق هو السفطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه  
حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المناغبة وهما تحت قسم واحد  
وهي المغالطة (قوله بذلك) أي المذكور من الشبهة بالحق (قوله حكيم)  
أي عالم بالحكمة الطبيعية أو الإلهية (قوله سوفسطائيا) أي منسوباً  
لسوفسطا وهي الحكمة المدموغة والعلم المزخرف لأن متى سوف العلم  
ومعنى أسطا مزخرف وباطل وغلط (قوله مشاغبا) أي مهجلاً للشر (قوله  
مماريا) أي مجاد لا يقال مررت أفرس استخرجت جريه وكل من الممارين  
يستخرج كلام الآخر برهان الدين الله لطف مشتركة بين القياس  
المذكور والمذكورة (قوله ومنها) أي المغالطة (قوله يشغل فكره) أي



هذا النوع المتعاطلة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المنة لطة لقصد  
فعله ايذاء خصمه وإيهام الموم أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا في  
زماننا لعدم مرفة غالب أهله بالفوائين ومحبتهم القبلية وعدم اعترافهم  
بالحق وانحط اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على  
جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة  
وسبب انحطاط فيه انتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى  
بالحقبة الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا

ليقل ادراكه ونهمه فيقلبه ويظهر عليه ( قوله الخارجية ) لكونها  
بأجنبي خارج عن المتكلم فيه ( قوله لقصد فاعله الخ ) علة لقوله أقبح ( قوله  
أكثر استعمالا الخ ) خبر هو ( قوله بالفوائين ) أي للمباحنة نعم هذا النوع  
كالم الذي يداوى به الامراض الخبيثة المزمنة في الاجساد القيحة  
فيدفع بها من قصد الاستخفاف والتشويش وافساد العقائد على المسلمين  
ولم يقدر عليه الا به كما وقع للناسي البقلاني حين اقباله لمجلس المناظرة  
وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت قائلا جاءكم الشيطان فسممه  
الناسي فلما جلس أقبل عليهم قائلا اما أرسلنا الشياطين على الكافر بن  
تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذي تقرأه من  
الاصول ممرضا بأن السائل لا يفرق بينه وبين غيره ليغظه فله السائل  
لم يلتبس على بل الرواة ممرضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم  
متفتنا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى  
بينهما في وجه فضحك الحاضرون وأفهم ومن ذلك قول بعضهم التبة  
عرض لا يبق زمانين فكيف يطلب استئجارها من أول العمل لا آخره  
فقال له تافه انك اني ضلالتك القديم ممرضا بأنه حديث اسلام ( قوله  
من جهة الصورة ) أي عدم شرط الاتاج ككون صغرى الشكل الاول  
سالبة أو كبراء جزئية أو عدم تكرار الحد الاوسط فيه أي واما من جهة  
المادة بأن تكون المقدمتان أو احدهما كاذبة شبيهة بالحق ( قوله هذا  
الفرس صهال ) أي وهذا باطل محال فان أريد بالفرس في الصغرى  
الصورة فالقياس قاسد من جهة صورته لعدم تكرار الحد الاوسط

كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس فرس ينتج بعض الانسان  
فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس  
لنا موجود يصدق عليه أنه انسان وفرس وكقولنا كل انسان بشر  
وكل بشر ضحك ينتج كل انسان ضحك وسبب الغلط فيه ما فيه من  
المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن  
تكون قولاً آخر وهي هنا ليست كذلك بل هي عين إحدى المقدمتين  
لمرافة الانسان للبشر ومن غير اليقينية

فيه وان أريد به فيها الفرس الحقيقي ففساده من جهة مادته لكذب  
صغراء ( قوله كل انسان وفرس انسان الخ ) هذه شبيهة بالقضية المصادقة  
نحو كل حيوان ناطق حيوان التي هي أدلية لان كل من تصور الكل  
والجزء حزم بأن الجزء لازم لكلمة موضوع كل من القضيتين كل وله  
أجزاء ولما كان موضوع القضية الأولى وهو الانسان والفرس غير  
صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الكل الذي هو  
موضوع القضية الثانية لما كان صادقا على ذات واحدة كانت صادقة  
( قوله بعض الانسان فرس ) أي لان المثال المذكور من الشكل الثالث  
لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد للأول بنكس العنصرى وهي موجبة  
كافية فكما موجبة جزئية فيصير هكذا بعض الانسان انسان وفرس  
وكل انسان وفرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولاخلل  
في القياس من جهة صورته لان صغراء موجبة واحدة مقدمته كلية  
وتكرر فيه الأوسط موضوعا فيهما فخلله من جهة معناه ( قوله من  
المصادرة على المطلوب ) أي جعل الاوسط نفس الأصغر كمال الشارح  
أو نفس الأكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر  
ناطق فالنتيجة في الأول عين الكبرى وفي الثاني عين العنصرى بيان لما  
( قوله لما مر ) علة لاقضاء المصادرة الغلط ( قوله من تعريف ) أي  
فيه ( قوله ان النتيجة الخ ) بيان لما ( قوله وهي ) أي النتيجة ( قوله هنا )  
أي قوله كل انسان بشر الخ ( قوله إحدى المقدمتين ) أي الكبرى وهي  
كل بشر ضحك ( قوله لمرادفة الانسان الخ ) علة لقوله عين إحدى

الاستقراء الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا  
كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ استقراء بما شاهدنا ويموز

المقدمتين (قوله الاستقراء الناقص) تقدم أنه والتبديل خرجا من تعريف  
القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص  
كل حيوان إما إنسان أو فرس أو حمار وكل إنسان يحرك فكه الأسفل  
عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك  
وهي كاذبة لكذب المنفرد لان الحيوان ليس محصورا في المذكورات  
فقد يكون من أفراد الخارجة عنها ما ليس كذلك لاسيما وقد ذكر وان  
التمساح يحرك فكه الأعلى عند مضغه واحتراز بالناقص عن التام فإنه  
من اليقينيات نحو كل كلمة ما سمع أو قل أو حرف وكل منها قول مفرد  
فهو قول مفرد (قوله وهو) أي الاستقراء الناقص (قوله حكم على  
الكلي الخ) في تمامه فان الاستقراء يتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات  
ليحكم على كليها بحكمها السمد في شرح الشمسية فمروا الاستقراء بالحكم  
على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لان الحكم  
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما كذا  
قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر  
ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم  
والى ناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء  
المفيد لظن دون العلم وفي تفسيرهم تمامه ظاهر فالاستقراء حجة موصلة الى  
النصديق الذي هو الحكم الكلي فانبات الحكم الكلي هو المطلوب من  
الاستقراء لانفسه فكانهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات  
حكم كلي لوجوده في أكثر جزئياته والصحيح في تفسير قول حجة الاسلام هو  
تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير  
الفارابي (قوله لوجوده) أي الحكم (قوله جزئياته) أي الكلي المحكوم  
عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله استقراء) أي استدلالا  
(قوله بما شاهدنا) أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان إما إنسان  
أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكه الأسفل عند مضغه فمروا

في بعض الافراد متخالف ذلك كالتساح لما قيل انه يحرك فكه الاعلى  
والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى  
مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أى ما يعتمد عليه من  
هذه القياسات ( هو البرهان ) لتركبه من المقدمات البقية والسكونه  
كافيا في اكتساب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

والعمدة) في التوصل الى  
المجهولات التصديقية  
(هو البرهان) لتركبه من  
اليقيزات والحمد لله الذى  
بعمته تم الصالحات والصلوة  
والسلام على سيدنا محمد  
الواسطة فى كل الخيرات  
وعلى آله وأصحابه ذوى  
الفاخر والكمالات كتبه  
محمد عيش راجيا من الله  
سبحانه وتعالى العطف في  
كل الحالات والعفو والاحسان  
فى كل الاوقات لاربع ان  
بقيت من شهر ربيع الثانى  
من عام ست وتسعين ومائتين  
وألف من هجرة خاتم  
النبين صلوات الله سبحانه  
وتعالى وسلامه عليهم  
أجمعين والحمد لله رب  
العالمين

كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان  
لا يحرك فكه الاسفل عنده بل الاعلى كالتساح (قوله في بعض الافراد)  
أى للحيوان (قوله ما يتخالف ذلك) أى تحريك الاسفل بأن يحرك  
الاعلى (قوله انه) أى التساح (قوله والتمثيل) عطف على الاستقراء  
الناقص فهو من غير اليقيزات (قوله وهو) أى التمثيل (قوله اثبات  
حكم الخ) السعد فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئي لثبوت في جزئي  
آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ما مر فى تفسير الاستقراء  
والاصوب نه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما لثبوت في المشبه  
الحكم الثابت فى المشبه به الملل بذلك الذى كقولهم السماء حارة لانها  
كالتى فى تأليف الذى هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة القياس  
صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فاخلل فيه من جهة  
الكبرى بخلاف الاستقراء فخلله من جهة صفراء فالجزئي الاول أصغر  
والجزء الثانى شيه والحكم أكبر والمبنى المشترك أوسط اه ا قوله لثبوت  
أى الحكم (قوله لمعنى مشترك بينهما) أى الجزئين علة للاثبات (قوله  
يسمونه) أى التمثيل (قوله من هذه القياسات) أى البرهان والجدل  
والخطابة والشعر والمثالة (قوله لا غير أخذه) من تعريف الطرفين  
المفيد للحصر (قوله التصديقية) أى المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات  
لكليها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
\* (قال المؤلف حفظه الله) \*

كتبه عبده محمد عيش المالكي عفى عنه آمين ثم ضحوة يوم الاحد لثمانية  
ان بقيت من ربيع اثني سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف من هجرة من له  
غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

يقول أفقر الورى وأحق من يرى محمد عبد الفتاح عيش المنسوب  
الى جده صفوة قریش بلفه الله والمسلمين أرغد عيش الحمد لله أكبر  
قضية تنتج أنواع الخبرات الدنيوية والدينية والصلاة والسلام على رسوله  
وآله ومحبه أحسن تصور يصدق الفكر بتوصيله الى السعادة المطلقة  
الدائمة الابدية (أما بعد) فلما ظهر ظهور الشمس في الرابعة ليس  
بذونها غمام شرح إيساغوجي في المنطق لشيخ الاسلام فانه اتحقق  
نفعه تداوله الخاص والعام واعتنى بالكتابة عليه جمع من الائمة  
الاعلام وكان أجمل ما كتب عليه من الحوائش وغيره بالقياس اليه  
في حيز الثلاثين حاشية شيخنا الامام الاوحد المحقق والهامم الامجد  
المدقق الشيخ محمد عيش من فاق الاواخر والاوائل فكان جديرا  
بقول القائل

من كان فوق محل الشمس منزله \* فليس رفعتي ولا يضع

مفق المسالكية أبي عبد الله زادنا الله واياهم والمسلمين توفيقا لمبارضه  
فلمرى انها حاشية بلغت في الحسن غاية ووقت في التحقيق نهايته  
فمقودها نصيده وفرائدها فريده سخرنى الله سبحانه وتعالى لطبع  
هذه الحاشية مع الشرح الاجل الامثل واتماما للفائدة وضمانا شرحا  
للشيخ المحنى المذكور رغبة في نفع الطلاب ورجاء لكثرة الثواب  
لحقق الله عند انشروع الرجاء لحسن التوبة واخلاص الانجاء

وذلك بمطبعة النيل المصرية الكائن محلها بجوار الرياض الازهرية  
ادارة راجي غفور به القادر (حضرة مصطفى بك شاكر وأخيه)  
وكان الفراغ من طبعه في أوائل عام سنة ١٣٣٠ هجرية  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

\* فهرست حاشية المنطق على شرح ايساغوجي \*

خطبة الشارح	١٠
مبحث اللفظ والدلالة	٢٢
تقسيم اللفظ الى مفرد والى مؤلف	٣٣
تقسيم المفرد الى كلي والى جزئى	٣٨
بيان الكليات	٤٣
مبحث القول الشارح	٦٠
مبحث القضايا	٧١
مبحث انتافض	٩٩
مبحث المكس	١٠٧
مبحث القياس	١١٦
مبحث القياس الافتراضى	١٢١
مبحث القياس الاستثنائى	١٤١
مبحث الرهان	١٤٥
مبحث الجدل	١٥٠
مبحث اللغة	١٥٣

(تمت)



حاشية الشيخ محمد عليش

على  
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري  
على

إِسَافُجِي

فِي عِلْمِ الْمَنْطِقِ

الناشر  
المكتبة الفقهية للتراث  
الجزيرة للنشر والتوزيع  
٢٠١٢-٢٠١٣

الناشر

المكتبة الفقهية للتراث  
الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف جامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧